جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم: علوم الإعلام والاتصال

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص اتصال وعلاقات عامة

بعنوان:

اتجاهات مناضلي الأحزاب السياسية نحو الشعارات السياسية للحكومة الجزائرية

دراسة استطلاعية على عينة من مناضلي الأحزاب السياسية بالمجلس الشعبي الولائي في ولاية

من إعداد:

بوضلعة بن زيان

قويدري إبراهيم

تحت اشراف:

د.حجار خرفان خير الدين

الاسم واللقب:	الجامعة:	الصفة:
نوعي عبد القادر	جامعة عمار ثليجي/الاغواط	رئيسا
حجار خرفان خير الدين	جامعة عمار ثليجي/الاغواط	مشرفا ومقررا
علال عبد القادر	جامعة عمار ثليجي/الاغواط	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله العلي القدير، نحمده ونشكره وبه نستعين، الذي هدانا الى سبيل العلم ولولاه لما كنا لنهتدي والذي وفقنا بواسع رحمته وكامل قدرته في اجتياز هذه الدراسة

نتقدم بالشكر والتقدير الى الأستاذ "حجار خرفان خير الدين" الذي تحمل مسؤولية الاشراف على دراستنا والذي لم يبخل علينا بتقديم المساعدات والتوجيهات دون ان ننسى تقديم الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا دعوة مناقشة هذه المذكرة

ونهدي تحياتنا الى كل أصدقائنا وزملائنا من جامعة عمار ثليجي بالأغواط

والى كل الأساتذة والدكاترة الكرام.

بوضلعة بن زيان

قويديري إبراهيم

ملخص الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على اتجاهات مناضلي الأحزاب السياسية نحو الشعارات السياسية للحكومة الجزائرية تم ذلك على عينة من مناضلي الأحزاب السياسية داخل ولاية الاغواط بغرض التعرف على مدى تبنيهم لبعض الشعارات الحكومة التي تم اختيارها من طرف الباحث.

كما ان هذه الدراسة تعمل على ابراز التوجهات السياسية والأخلاقية والاجتماعية لدى مناضلي الأحزاب السياسية نحو هذه الشعارات، ومدى تطابق هذه الشعارات مع المسعى الحكومي على ارض الواقع، ولذلك الغرض تم اعداد استبيان ورقي لاستطلاع آراء العينة المذكورة سابقا ومنه وصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها كان: التبني الواضح لتلك الشعارات من طرف المناضلين الحزبيين، والعمل على تحقيقها، كما يرون ان الحكومة قد وفقت نوعا ما في تحقيق هذه الشعارات على ارض الواقع على الرغم من التأخر في بعض المجالات كمجال الرقمنة ويرجعون ذلك الى عدم تحسين ورفع تدفق الانترنت، كما بينت الدراسة ان اغلب افراد العينة يتفقون على ان اهم الأسباب التي أدت الى تخلف مناطق الظل عن باقي مناطق الوطن يرجع الى نقص الميزانية المقترحة من طرف الحكومة لهذه المناطق.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ–ب
الإطار المنهجي للدراسة	
الإشكالية	**4**
التساؤلات	**6**
أسباب اختيار الموضوع	**6**
أهداف الدراسة	**7**
أهمية الدراسة	**7**
نوع الدراسة ومنهجها	**8**
مجتمع البحث وعينته	**9**
أدوات جمع البيانات	**10**
حدود الدراسة	**11**
صعوبات الدراسة	**11**
تحديد المفاهيم	**12**
الدراسات السابقة	**14**

الإطار النظري للدراسة	
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للاتصال السياسي والشعارات السياسية	
تمهيد	**26**
المبحث الأول: الاتصال السياسي	**27**
المطلب الأول: تعريف وتطور الاتصال السياسي	**27**
المطلب الثاني: عناصر واهداف الاتصال السياسي ووظائفه	**30**
المطلب الثالث: العلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية	**34**
المطلب الرابع: واقع الاتصال السياسي في الجزائر	**36**
المبحث الثاني: الشعارات السياسية	**43**
المطلب الأول: تعريف الشعار	**43**
المطلب الثاني: تعريف الشعار السياسي	**44**
المطلب الثالث: الشعار كشكل من اشكال الاتصال الاقناعي	**46**
المطلب الرابع: واقع الخطاب السياسي في الجزائر	**51**
خلاصة	**52**
الفصل الثاني: الأنظمة السياسية والأحزاب السياسية	
تمهيد	**57**
المبحث الأول: نظام الحكم في الجزائر	
المطلب الأول: تعريف نظام الحكم	**58**
المطلب الثاني: أنواع النظام السياسي ومكوناته	**59**
المطلب الثالث: المشاركة السياسية في الجزائر	**66**
المطلب الرابع: طبيعة النظام السياسي في الجزائر	**69**
المبحث الثاني: الأحزاب السياسية	

المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية	**72**
المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية	**76**
المطلب الثالث: تصنيفات واهداف الأحزاب السياسية	**78**
المطلب الرابع: واقع الأحزاب السياسية في الجزائر	**82**
خلاصة	**83**
الإطار الميداني للدراسة	
تمهيد	**93**
أولا: تحليل نتائج الدراسة	**94**
ثانيا: عرض نتائج الدراسة	**112**
الخاتمة	**115**
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العناوين	الصفحة
01	احصائيات المتعلقة بالاستبيان	94
02	توزيع افراد العينة حسب الجنس	95
03	توزيع افراد العينة حسب عدد سنوات الانتماء للحزب	69
04	الأسباب التي أدت الى انتشار الفساد	97
05	رؤية مناضل الحزب ما إذا كانت الحكومة ملتزمة بتطبيق شعارات على ارض الواقع	98
06	تبني المناضل شعار الحكومة مكافحة الفساد	99
07	مدى تأثير شعار مكافحة الفساد اخلاقيات على الافراد	100
08	الأسباب التي أدت الى تخلف هذه المناطق عن بقية ولايات الوطن	101
09	تبني المناضل شعار مكافحة مناطق الظل	102
10	تسليط الضوء على مشاكل التنموية لتلك المناطق	103
11	الأسباب التي أدت الى تأخر الجزائر في الاعتماد على الرقمنة في شتى المجالات	104
12	الجهود المبذولة من طرف الحكومة لجعل الرقمنة في قلب الاقتصاد الوطني ملموسة على ارض الواقع	105
13	سعي الأحزاب السياسية للمشاركة في ادماج الرقمنة ضمن أولوياتها في البرامج	106
14	تبني مناضلي الأحزاب لشعار الحكومة الرقمنة	107
15	الرقمنة هي مشروع حكومي لا يكتمل الا بتوحيد جهود كل المنظومات	108
16	ماذا يعني شعار الحكومة "الجزائر الجديدة"	109
17	اسهام شعار الحكومة "الجزائر الجديدة" في تسهيل التعديلات الدستورية	110

18	تبني شعار الحكومة الجزائر الجديدة والعمل على تحقيقه في النضال الحزبي	**111**

قائمة الأشكال

الرقم	العناوين	الصفحة
01	توزيع افراد العينة حسب الجنس	95
02	توزيع افراد العينة حسب عدد سنوات الانتماء للحزب	96

مقدمة

مقدمة:

تمثل طبيعة العلاقة بين النظام السياسي في الدولة ومختلف القوى التي يمثلها أفراد المجتمع أحد اهم المعايير في تقديم المستوى الاستقرار السياسي، مع تطور النظم السياسية الحديثة لم تعد السلطة السياسية وحدها هي القوة المؤثرة في استقرار النظام السياسي في الدولة الحديثة وتحقيق أهدافها، بل ظهر الراي العام بوصفه قوة لها وزنها في اتخاذ القرارات، وبات لزاما على السلطة مراعاة افرد المجتمع في رسم سياستها ويتجسد ذلك باتباع استراتيجية الاتصال السياسي.

كما اصبح الاتصال يرافق نشاطات الفاعلين السياسيين سواء الموجدين داخل السلطة وخارجها في اطار تنافسهم للوصول الى الحكم، وهذه الأهمية التي يحظى بها الاتصال جعلت العديد من الشخصيات السياسية والمنظمات والأحزاب يعتمدون على خبراء في الاتصال لتحديد استراتيجياتهم الاتصالية، بما انه يعتبر نشاطا ملازما لوجودهم سيما اثناء الحملات الانتخابية التي تعتبر تجمعا إتصاليا يتم من خلالها المواجهة الحقيقية بين الحاكم والمحكوم في المجتمع الديمقراطي، في هذا السياق تعد الوظيفة الاتصالية للأحزاب السياسية من اهم الوظائف التي تقوم بها في ميدان التمثيل السياسي، فهي مبنية على هياكل وقنوات مناسبة لممارسة وظيفية الاتصال ضمن الجماعات والأجهزة الأخرى في المجتمع، ودورها الوسيط بين السلطة السياسية والشعب يجعلها وسيلة من وسائل الاتصال السياسي الفعال.

فتعدد الأحزاب خلال المرحلة التي شهدت التعددية الحزبية وما يقارب 60 حزبا أدى الى تعدد الشعارات السياسية المستعملة اثناء الحملات الانتخابية، وباختلاف وتنوع المفردات اللغوية الخاصة في اللهجة المستعملة في تلك الشعارات الحزبية ومن كل هذا التنوع والاختلاف في الشعارات نتج تنوع لغوي أثناء ذلك الحدث السياسي (الانتخابات او الظاهرة الاجتماعية بصفة عامة التي طرأت على المجتمع)، فانطلاقا من هذا نستنتج ان الشعار ذو أهمية بالغة بالنسبة للأحزاب السياسية والحكومة فهو يعتبر كيانها والسمه التي تتميز بها، وان كان الشعار يحمل تحدي كبير للحزب نفسه او الحكومة لأنه في بلد به ترسبات كبيرة ورواسب كثيرة كالجزائر يجعل المعادلة التي تبنتها الحكومة صعبة التحقيق على ارض الواقع خصوصا ان التغير الذي تعد به الحكومة اختارته من اصعب جبهة وهي استرجاع ثروات البلاد وتصدي لكل من تسول له نفسه نهبها وسلبها من أصحابها الحقيقين وهم الشعب، وفي نقس الوقت الوعد بخدمتهم لتوزيع هذه الثروات بعدالة وجعل ممثليه في خدمة الشعب، ومن اهم هذه الشعارات شعار "الجزائر الجديدة" الذي يعد

بالتغير الشامل والتجديد في كل مؤسسات الدولة، وتطرقنا من خلال هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين مناضلي الأحزاب السياسية نحو الشعارات السياسية للحكومة

مستخدمين في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر أكثر ملائمة لمثل هذه الدراسات، كما قمنا بتقسيم الإطار النظري للدراسة الى فصلين، يتقسم الفصل الأول الى مبحثين، تطرقنا الى تعريف الاتصال السياسي وتطوره مع ذكر عناصره وأهدافه والعلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية وواقع الاتصال السياسي في الجزائر، كما تناولنا في المبحث الثاني تعريف الشعار السياسي ودراسته كشكل من اشكال الاتصال الاقناعي، وواقع الاتصال السياسي في الجزائر.

وقمنا بتقسيم الفصل الثاني الى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول تعريف نظام الحكم وأنواعه وطبيعة النظام والمشاركة السياسية في الجزائر، كما تنولنا في المبحث الثاني تعريف الأحزاب السياسية مع ذكر وظائفها وأهدافها وواقع الأحزاب السياسية في الجزائر.

الإطار المنهجي

الإشكالية:

في عصر الاتصال والمعلومات الذي جعل المشاركة السياسية أبرز مظاهرها ومقياس تطبيقها فقد كانت بدايات علم الاتصال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اذْ تبلورت الرغبة في انشائه كحقل معرفي مستقل تأثر فيما بعد بالتطورات التي شهدها العالم من مختلف الميادين حيث أصبح للاتصال علاقة مع مختلف الحقول المعرفية في مقدمتها علم السياسة، فهذه العلاقة والتداخل أفرز حقل معرفيا جديدا وهو الاتصال السياسي الذي جعل من السياسة ميدنا لدراسته، بتناوله المادة الرابطة للمكونات وأطراف العلمية السياسية من خلال المفردات واللغة والرموز السياسية ويستند لتقنيات وقنوات عديدة أهمها وسائل الاعلام.

ان البحث في موضوع الديمقراطية هو بالضرورة بحث في طبيعة الدولة ذلك ان جوهره هو انقسام المجتمع السياسي الى حاكم ومحكوم الى فئة تسيطر على السلطة واتخاذ القرار وفئة أخرى يقع عليها واجب الالتزام بالقرارات، فحكم الشعب يتم في مستوياته المختلفة أساساه على النيابة أي على اختيار المواطنين الممثلين ينوبون عنهم لفترة زمنية محددة وهذا الاختيار السياسي يفترض بطبيعة تعدد الفرص أمام من يمارس الاختيار وتعدد الاتجاهات السياسية التي يختار بينها ومن ثم الدافع الى تكوين الاحزاب في الأنظمة الديمقراطية يرجع الى إحساس الهيئة الناخبة بوجود فراغ في علاقتها بالهيئة الحاكمة وحاجتها الى أداة بتجمع بينها وتبلور أهدافها وتمدها بالوسيلة التي تسهل عليها مهمة انتقاد تصرفات الحكام والضغط على قراراتهم وتعد الأحزاب السياسية من المؤسسات التي تضفي الطابع الديمقراطي على النظام السياسي، ومن الضمانات الأساسية لحقوق الانسان وحرياته، كونها تضمن تمتع المواطن بحقوقه السياسية خاصة حقه في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده، والذي رسخته المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان (لكل شخص الحق في الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية...)، كما قامت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية بتوضيحه في المادة 21 (يعترف بالحق في التجمع السلمي، ولا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير ما يفترض منها تماشيا مع القانون...).[1]

على هذا الأساس تحتل دراسة الأحزاب في الوقت الحاضر مكانة كبيرة باعتبارها مؤسسات سياسية لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات الأخرى التي تسير شؤون الدولة، ويبدأ الاهتمام يتزايد بها خاصة بعد التغير

[1] حسين البدراوي، ***الأحزاب السياسية والحريات العامة***، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص34.

الجيوسياسي الذي عرفه العالم بانهيار المعسكر الشرقي، حيث شهدت الأوضاع الدولية منذ الثمانينات تطورات حاسمة في العلاقات الدولية يفعل بوادر النظام الدولي الجديد، وما أفرزه من مد عالمي للنموذج الديمقراطي الغربي.

إذا أردنا اسقاط ما سبق على الوضع في الجزائر، فإننا نلاحظ أن عملية الاتصال السياسي أثناء فترة الحزب الواحد كانت منحصرة فقط في حلقة النخبة الحاكمة، وكانت تقوم أساسا على الاشهار السياسي للمسؤولين السياسيين، مما أدى الى حدوث اختلال بنيوي في الاتصال الذي كان يتم في اتجاه واحد لتحقيق التعبئة الجماهيرية، لكن بعد أحداث 5 أكتوبر 1988م وما تلاها من تحركات ونشاطات أدخلت البلاد في مرحلة جديدة شملت المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دعت الضرورة الى البحث عن سبل جديدة لترقية العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع، وإقامة اتصال دائم بين السلطة والمواطن، توجت بتعديل الدستور الذي أقر التعددية الحزبية والإعلامية لأول مرة، وظهرت تبعا لذلك الجمعيات ذات الطابع السياسي، وفتحت قنوات التعبير المختلفة أبوابها أمام المواطن، الذي أصبحت له الحرية في البوح بقناعته السياسية وتوجهاته الفكرية ومرجعياته الأيديولوجية، نتيجة لذلك ظهرت العديد من الأحزاب والجماعات المعارضة التي تشكلت أداة ضغط على الحكومة مع ذلك لم يتغير شيء في تشكيل الحكومة وضل حزب جبهة التحرير هو الحزب الحاكم لسنوات طويلة.

أثارا علان ترشيح الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" للعهدة الخامسة موجة من الغضب اذْ خرج الآلاف في منتصف فيفري 2019م الى شوارع المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم شمال شرق الجزائر لرفض إعادة ترشحه للرئاسة وللتنديد بفساد منظومة الحكم، وقد وصل الحراك ذروته يوم 22 فيفري عندما خرج الآلاف الى شوارع العاصمة فأصبح هذا اليوم بداية للحراك الشعبي الجزائري وهكذا أشعلت قضية الانتخابات الرئاسية شرارة الحراك، الا ان حالة الاحتقان الشعبي ترجع الى عدة تراكمات سياسية واقتصادية تعبر عن أزمة متعددة الابعاد يمر بها النظام السياسي الجزائري خلال السنوات الأخيرة.

يعد إقرار دستور جديد للبلاد أو تعديل الدستور الساري طقسا سياسيا جزائريا بامتياز، حيث حرص كل رئيس على وضع لمسته الدستورية، الا أن هذه المرة كان تعديل الدستور امرا ملحا لمجاراة التوجه الشعبي بعد حراك فيفري 2019م، وضرورة الحشد وراء مشروع سياسي قوامه نص دستور جديد يلبي مطالب الحراك، قدمت هذه التعديلات كما ورد في ديباجة الدستور على انها ترجمة (للحراك الشعبي الأصيل) وخطوة

نحو بناء (جزائر جديدة) غير انها جاءت بعيدة عن محاور التغيير والرؤية التي طرحها "**الرئيس تبون**" وعن تطلعات المواطنين المنتفضين.

كما انتهجت الحكومة منهجا جديدا لتوجيه مسار الحراك الشعبي وذلك بطرح عدة شعارات تترجم طموح الشعب مثل شعار "مكافحة الفساد وشعار الجزائر الجديدة ومناطق الظل والرقمنة"، هذه الشعارات التي تلامس عدة جوانب من الحياة الاجتماعية والسياسية لدى المواطن.

ومع بروز هذه الشعارات برزت مواقف واتجاهات الحزبيين نحو هذه الشعارات ومنه نطرح التساؤل التالي:

-ماهي اتجاهات مناضلي الأحزاب السياسية بالمجلس الشعبي الولائي بولاية الاغواط نحو الشعارات السياسية للحكومة الجزائرية؟

وبناءا على ما تقدم في الإشكالية يمكن تفكيك السؤال الأساسي المطروح الى تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1.ماهي اتجاهات مناضلي الأحزاب السياسي نحو شعار مكافحة الفساد؟

2.ماهي اتجاهات مناضلي الأحزاب السياسية نحو شعار تنمية مناطق الظل؟

3.ماهي اتجاهات مناضلي الأحزاب السياسية نحو شعار الرقمنة؟

4.ماهي الاتجاهات السياسية لمناضلي الأحزاب السياسية نحو شعار الجزائر الجديدة؟

1.اسباب اختيار الموضوع:

ان البحث في أي موضوع يكون وراءه أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، وتتبع الحاجة لدراسة "موضوع اتجاهات مناضلي الأحزاب السياسية داخل المجلس الشعبي الولائي في ولاية الاغواط نحو الشعارات السياسية للحكومة " الى:

1.1. ذاتية: الرغبة في دراسة هذا الموضوع والاطلاع عليه والتعرف على اهم الشعارات التي يتجه اليها مناضلي الأحزاب السياسية داخل المجلس الشعبي الولائي في ولاية الاغواط ومدى تطبيقها على ارض الواقع، بالإضافة الى الدفعة المقدمة من طرف أحد الأشخاص الموثوق بهم لدراسة هذا الموضوع.

2.1. موضوعية: الرغبة في وضع إطار مفاهيمي لمدلول الشعارات السياسية والتعرف عليها باعتبارها طريقة فعالة في التعبير عن الأفكار ومعرفة العلاقة التي تربط بين الشعارات السياسية والمناضل داخل الحزب السياسي في المجلس الشعبي الولائي في ولاية الاغواط.

2.اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للوصول وتحقيق الأهداف التالية:

-القاء الضوء على واقع الشعارات الحكومية ومدى تطبيقها على ارض الواقع.

-دراسة الاتجاهات الفكرية لدى مناضلي الأحزاب السياسية داخل المجلس الشعبي الولائي في ولاية الاغواط.

-وصف سياسة الحكومة الجزائرية نتيجة وقوعها ضمن ثنائية الواقع والشعارات.

3.اهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه كونها تعالج موضوع "اتجاهات مناضلي الأحزاب السياسية داخل المجلس الشعبي الولائي في ولاية الاغواط نحو الشعارات السياسية للحكومة":

-التعرف على الشعارات السياسية باعتبارها الية فعالة في توجيه الراي العام.

-معرفة العلاقة التي تربط مناضل الحزب السياسي بالشعارات السياسية للحكومة.

-اغلب الدراسات السابقة درست الشعارات من المنظور الشعبي وما نقوم بيه هو محاولة رؤية الشعارات من منظور مناضلي الأحزاب السياسية.

4.نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة الي حقل الدراسات الاستطلاعية، التي تعتبر أساسا جوهريا لبناء البحث وذلك لما يمكن للباحث تحقيقه من خلالها، إذْ تهدف الدراسة الاستطلاعية إضافة للتحقيق من صلاحيات أدوات البحث الى تعميق المعرفة بالموضوع المراد دراسته، وتجميع الملاحظات والتعرف على أهمية البحث.[1]

[1] محي الدين مختار، ***بعض تقنيات البحث وكتابة التقرير، مجلة العلوم الإنسانية***، عدد خاص منشورات جامعية، قسنطينة الجزائر، 1995، ص48.

5.منهج الدراسة:

لكي يتمكن الباحث من الإحاطة بكل جوانب الموضوع الذي يريد دراسته، عليه اختيار المنهج الذي يتماشى مع طبيعة بحثه قصد الوصول الى نتائج موضوعية والمنهج في معناه العام هو الأساليب التي يتمكن بها الباحث من تحقيق او انجاز الهدف، و وسيلة للحصول على الحقيقة بغية الإجابة على التساؤلات المطروحة في بداية البحث[1]، واعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الوقائع وتحليلها بدلالة المعلومات المتوفرة، وهو أسلوب من أساليب التحليل الذي يركز على جمع المعلومات الكافية حول مشكلة الدراسة واسئلتها وفرضياتها المتعلقة حول "مدى تأثر السلوك السياسي لدى الأحزاب السياسية بالشعارات الحكومية ومدى اهتمام الأحزاب بمطابقة هذه الشعارات في الواقع"، والمنهج الوصفي اكثر ملائمة لدراسة هذه الظواهر والاحداث كما هي حيث خصائصها واشكالها والعوامل المؤثرة في ذلك ويهدف لاستخلاص الحلول وتحديد الأسباب والعلاقات التي أدت الى هذه الظواهر والاحداث.[2]

6.مجتمع الدراسة:

يقصد بمفهوم مجتمع الدراسة انه جميع المفردات ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، كما عرف انه ذلك الكل الذي يتشكل منه ميدان الدراسة للبحث المراد إنجازه وقد يتشكل من افراد، مؤسسات أشياء وهذا وفق البحث وأهدافه، ويمثل الجمهور المستهدف الذي يقوم بتصميم نتائج الدراسة على كل مفرداته الا انه يصعب الوصول اليه لضخامته، لهذا يتم التركيز على المجتمع المتاح الذي يمكن الوصول اليه ويتم اختيار العينة منه[3]، ومجتمع الدراسة هم "مناضلي الأحزاب السياسية بالمجلس الشعبي الولائي في ولاية الاغواط"، الذين يصل عددهم 39 عضوا حسب القانون الجاري تطبيقه في المادة 82 يتغير عدد أعضاء المجالس الشعبية الولائية حسب تغير عدد سكان الولاية الناتج عن عملية الإحصاء العام للسكان والإسكان الأخير وضمن

---

[1] سعد سليمان المشهداني، ***منهجية البحث العلمي***، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة الاولى، عمان، الأردن، 2019، ص115.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، ***مناهج البحث العلمي***، دار الكتب للنشر وتوزيع، طبعة الثانية، اليمن،2019، ص46.

[3] أحمد بن مرسلي، ***مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال***، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص141.

الشروط التالية 39 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 250،000 و 650،000 نسمة[1] وقد وقع اختيارنا على هذا المجتمع لأنه الأقرب لتطبيق شعارات الحكومة من خلال الميزانية المقترحة لتلك المشاريع، ويتشكل المجلس الولائي في ولاية الاغواط من الأحزاب التالية:

1.حزب جبهة التحرير الوطني 07 مقعد.

2.حزب الضمان 06 مقعد.

3. حزب الحماس 05 مقعد.

4. حزب أبناء الجزائر 02 مقعد.

5. حزب لم الشمل 02 مقعد.

6.حزب المستقبل 05 مقعد.

7.حزب صوت الشعب 02 مقعد.

8. حزب البناء 05 مقعد.

9. حزب التجمع الوطني الديمقراطي 05 مقعد.

7.عينة الدراسة:

يعتبر اختيار العينة من الخطوات والمراحل الهامة للبحث، لان العينة تعرف بأنها مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة مناسبة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي، والعينة التي اعتمدنا عليها في دراستنا لهذا الموضوع، هي العينة الحصر الشامل، وتعرف بأنها أسلوب جمع البيانات من جميع الوحدات الإحصائية و وحدات المجتمع محل الدراسة دون استثناء ومن امثلة الحصر الشامل التعدد العام للسكان، التعدد العام الزراعي ...الخ، واهم اهداف

[1] وكالة الانباء الجزائرية، ادرج يوم الثلاثاء، 21 نوفمبر 2017، 13:11. **https://www.aps.dz.algerie**

الحصر الشامل هو الحصول على بيانات ومعلومات شاملة عن كل وحدة من وحدات المجتمع سواء كانت هذه الوحدة شخصا او اسرة او وحدة أخرى[1].

تنقلنا خلال عملية جمع البيانات الى مقر المجلس الشعبي الولائي في ولاية الاغواط من اجل توزيع استبيان ورقي، وقمنا بتوزيع الاستبيان عشوائيا على الأعضاء المنتخبين، حيث تحصلنا على 35 إجابة مقبولة من مجموع 39 نائب داخل المجلس الشعبي الولائي في ولاية الاغواط.

8.ادوات جمع البيانات:

تعد استمارة الاستبيان من الناحية المنهجية أسلوب لجمع البيانات تستهدف استمارة الافراد المبحوثين بطريقة منهجية ومقننة لتقديم حقائق واراء وأفكار معينة، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات.[2]

ونظرا لإشكالية الدراسة وعلى ما ترمي اليه، استخدمنا استبيان ورقي وهي عبارة عن مطبوع يحتوي على مجموعة من الأسئلة موجهة الى عينة من الافراد حول موضوع معين، وانجازها يرتبط بشروط دقيقة قبل وصولها في صورتها النهائية الى المبحوثين.

وحتى تكون الاستمارة مبنية بطريقة علمية حاولنا في هذه الدراسة العمل على احترام كل الشروط على ان تكون البداية بربط ما نريده من الاستمارة بإشكالية الدراسة، وقد قسمت أسئلة الاستمارة البالغ عددها **22 سؤالا** الى **أربعة محاور** بالإضافة الى محور البيانات الشخصية وهي:

***محور البيانات الشخصية:** يتضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة الخاصة المتعلقة ببعض سمات الشخصية (الجنس، العمر، عدد سنوات انتماء المناضل للحزب) ويعد هذا المحور هاما في تصميم استمارة أي دراسة، ويتكون هذا المحور من 3 أسئلة.

***محور الأول (شعار مكافحة الفساد):** يحتوي هذا المحور على **5 اسئلة** تتضمن أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، تسعى الحكومة لمكافحة الفساد من خلال نشر شعارات تدل على الإصلاح المؤسساتي.

---

[1] جميل احمد، ***أساليب المعاينة والقياس وتحليل البيانات***، المركز الجامعي بويرة، ص194.

[2] محمد عبد الحميد، ***البحث العلمي في الدراسات الإعلامية***، عالم الكتب للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000، ص157.

***محور الثالث (مناطق الظل):** تسعى الحكومة على التنمية وتطوير بعض المناطق النائية وذلك بطرح شعار مناطق الظل، يحتوي على **5 أسئلة** مغلقة وأخرى مفتوحة.

***محور الرابع (الرقمنة):** في إطار سعي الحكومة لتطور المنظومة الادارية، ومجال الاتصال والتكنولوجيات السلكية واللاسلكية رفعت الحكومة شعار الرقمنة كرمز الإدارة القوية لولوج عالم الرقمنة، ويحتوي المحور على **5 أسئلة** جميعها مغلقة.

***محور الثاني (الجزائر الجديدة):** الذي انتهجه الرئيس عبد المجيد تبون بدأ بالعمل على تجديد الدستور يتضمن **4 أسئلة** منها مفتوحة وأخرى مغلقة.

1.8. تحكيم الاستمارة:

اخضاع الاستمارة الى التحكيم يعد من بين الشروط التي التزمنا بها في انجاز هذه الدراسة، فبعد إنجازها وتنظيم اسئلتها ومحاورها، عرضناها على مجموعة من الأساتذة المختصين في **علوم الاعلام والاتصال** قصد معرفة النقص فيها وما مدى مطابقة اسئلتها للشروط العلمية في صياغة أسئلة الاستمارة.

9.حدود الدراسة:

تم الشروع في انجاز هذه الدراسة منذ موافقة اللجنة العلمية لقسم علوم الاعلام والاتصال لجامعة عمار ثلجي بالأغواط على موضوع الدراسة في ديسمبر 2021، حيث انقسمت فترة إنجازها على جانبين.

1.9.النظري: وفيه بدأت فترة البحث عن كافة المعلومات المتعلقة بالدراسة، استمر البحث طول الفترة من ديسمبر 2021 الى غاية فيفري 2022.

2.9.الميداني: تم الشروع فيه بداية من شهر مارس الى غاية ماي 2022 وخلالها تمت صياغة الأسئلة المتعلقة بالدراسة على شكل استبيان تم توزيعه على عينة من مناضلي الأحزاب السياسية في ولاية الاغواط ثم بعدها جمع البيانات وتحليلها.

10.صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات خاصة ما يتعلق بالجانب الميداني خلال جمع البيانات من قبل افراد مجتمع البحث، وذلك بسبب رفض وتردد بعض افراد مجتمع البحث استلام الاستمارات والاجابة عليها ظنا منهم ان

الأسئلة تهدف الى كشف بعض الأمور الداخلية الخاصة بالمؤسسة التي يعملون بها، وتماطل بعض الحزبيين في ارجاع الاستمارات تركنا نضيع وقت طويلا في استرجعها، وعدم التركيز في ملئ بعض الاستمارات تركنا نلغي ثلاثة منها.

10. تحديد مفاهيم الدراسة:

خلال هذه النقطة يرجع الباحث أساسا الى المفاهيم الواردة في عنوان موضوع بحثه، ثم الى بعض المفاهيم الواردة في إشكالية البحث، على ان يتم تحديد المفاهيم لغة واصطلاحا ثم التعريف الاجرائي.

1.10. تعريف الاتجاهات:

***الاتجاه لغة:** اتَّجهَ الى يتَّجِه، اتجاهاً، فهو مُتجِه، والمفعول مُتَّجَه اليه، اتَّجه الى الحدود او نحوها.[1]

***اتجاهات اصطلاحا:** هو استعداد مكتسب يتكون لدى الفرد نتيجة لعوامل مختلفة تؤثر في حياته، بحيث يوجه استجاباته سلبا او إيجابا نحو الأشخاص او الأفكار او الأشياء او المهن التي تختلف فيها وجهات النظر حسب قيمتها الخلفية والاجتماعية.[2]

2.10.تعريف المناضل اجرائيا: المناضل هو كل من يهتم بالشأن العام سواء كان هذا النضال في اطار النشاط الحزبي السياسي او في غيره من النشاطات الثقافية او الخيرية.

3.10. الاحزاب السياسية:

***الحزب لغة:** تعني التجمع (تَحَازبوا) تجمعوا، ولفظة (الحِزبْ) تعني الطائفة و(حاَزِب) بمعنى ناصر وعاضد والأحزاب هي جمع كلمة حزب وتعني جماعة من الناس وكل قوم تشابهت وتشاكلت قلوبهم فهم حزب، وان لم يلقى بعضهم بعضا.

***الحزب اصطلاحا:** جماعة من ناس شكلت اهواءهم، تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد يدعوا اليه ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه.[3]

---

[1] عبد المجيد علي المعزام، ***اتجاهات الحزبين نحو الأداء الحكومي والبرلماني والإعلامي في الأردن***، المجلد 14، العدد02، المنارة، تاريخ النشر: 2007/01/21، ص85.

[2] عبد المجيد علي المعزام، ***اتجاهات الحزبين نحو الأداء الحكومي والبرلماني والإعلامي في*** الأردن، مرجع سابق، ص85.

***السياسي لغة:** تعني كل من تقيد القيام بشؤون الرعية، واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الارشاد والهداية، غير ان كلمة سياسي تعني في الوقت الحاضر كل ما يتعلق بالسلطة.[1]

***تعريف الأحزاب السياسية اجرائياً:** يعرف بأنه تنظيم يحاول جمع عضوية كبيرة وان يقدم برامج عريضة للناخبين ويبين من خلال هذا التعريف ان الحزب السياسي هو مجموعة من الأشخاص تسود بينهم أفكار وقيم واحدة من خلال الاعتماد على برنامج لتحقيق الصالح العام، والحزب مجموعة من الافراد التي تعمل معها بهدف تأييد مصالح مشتركة من خلال العمل السياسي.

4.10. الشعارات السياسية:

***الشعار لغة:** شعارات وأشعِرة وشُعُر، وهو ما ولي الجسد من الثياب وشعار القوم في الحرب علامتهم ليعْرِف بعضهم بعضاً، والشعار الشجر الملتف، واشعر القوم جعلوا لأنفسهم شعاراً، والشعارُ رسم او علامة او عبارة مختصرة يتيسر تذكرها وترديدها تتميز بها دولة او جماعة يرمز الى شيء تجاري، علامة تجارية وشعار الشرف، شارة تحمل دلالة على الانتساب الى مدرسة او نادٍ وغير ذلك، وشعار عبارة يتعارف بها القوم في السفر او الحرب.

***الشعار اصطلاحا:** أي **slogan** بالإنجليزية، مشتق من مصطلح الإسكتلندي "صرخة الحرب"، ثم استعمل في معنى العبارة القصيرة الدالة التي يتخذها شعب من الشعوب او حزب من الأحزاب او مذهب من المذاهب رمزاً مميزاً له، وهو الصورة البصرية الايضاحية الرمزية لشخص ما او شركة او منتج محدد يكون بمثابة الوجه الذي يتم التعرف من خلاله عليه، هذا الشعار يمكن ان يكون عبارة عن رمز او رسم تعبيري او اسم خروف مختصرة، وقد يشتمل على رمز وحروف معا.[2]

---

[3] إبراهيم وآخرون، ***المعجم الوسيط***، دار الدعوة والنشر، ب.ط، القاهرة، مصر، 1989، ص97.

[1] نبيلة عبد الحليم كامل، ***الأحزاب السياسية في العالم المعاصر***، دار الغار العربي للنشر والتوزيع، ب.ط، القاهرة مصر، 1983، ص96.

[2] أبو المجد، عبد الجليل، ***مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي***، الدار البيضاء، ب.ط، المغرب، 2010، ص11.

***تعرف الشعار السياسي اجرائيا:** يعرف بأنه الكلمات التي يتم القائها على مسامع العامة وتضم المعنى المطلوب ان يصل لهم، والشعارات السياسية هي وجه من وجوه الخطاب السياسي، تساهم بشكل كبير في إيصال المعلومة بطريقة سهلة ومختصره، وقابلة للحفظ والترديد والنشر لدى المتلقي، وهي عبارة دعائية تعبر عن راي او فكرة سياسية معينة، تؤثر في الجمهور المتلقي نحو كسب التأييد والدعم للحزب السياسي.

11.الدراسات السابقة:

تكمن أهمية الدراسات السابقة بالنسبة للباحث في مساعدته على الاختيار السليم لموضوع البحث وتجنبيه مشقة التكرار البحث وفي اطلاعه وتأكده على جوانب الموضوع بشكل شامل، بالتالي تعريف الباحث بالصعوبات والمشاكل التي واجهت الباحثين الاخرين وعلى الحلول التي توصلوا اليها لمواجهة المشكلات التي اعترضت الباحثين وان امكن تجنبها بالاستفادة من تجارب الباحثين الاخرين كما تمكن الباحث من تزويد بالعديد من المراجع ومصادر المعلومات موضوع بحثه وبالتالي تحدد للباحث الوجهة الصحيحة في اختيار لأدوات وإجراءات التي يمكن له الاستفادة في معالجة مشكلة، أي اختيار الأساليب والأدوات البحث العلمي الملائمة.

اولاً: الدراسات الجزائرية:

***الدراسة الأولى: سليمة رابحي، "الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر"، دراسة وصفية مقارنة لدور "حزب جبهة التحرير الوطني" و"حزب العمال"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، تخصص اقتصاديات مؤسسات وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007.**

تناولت الباحثة في دراستها موضوع الأحزاب السياسية التي تحتل موقعا متميزا في بناء العلاقة بين الحاكم والمحكومين خاصة في ظل الديمقراطيات التمثيلية، ويتجلى ذلك في الوظائف التي تضطلع بها في الأنظمة السياسية الحديثة، مثل تكوين راي العام، انتقاء الإطارات السياسية، التمثيل والاتصال...الخ، من خلال أداء الوظائف السابقة تسعى الأحزاب السياسية الى تضمن تدفق بين المواطنين والسلطة السياسية باعتبارها قناة من القنوات الاتصالية التي تضمن تدفق المعلومات المتبادلة، وفي هذا الإطار طرحت الباحثة إشكالية الدراسة:

هل تساهم الأحزاب السياسية في عملية الاتصال السياسي في الجزائر؟ والى أي مدى يشارك حزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال في التقريب بين الحاكم والمحكوم؟

تنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات حول طبيعة الاتصال السياسي الذي تقوم به الأحزاب المدروسة:

1.هل تتوافق مخرجات هذين الحزبين مع المدخلات التي يتم جمعها؟

2.ماهي التقنيات والأساليب التي يستعملها الحزبان للاتصال بالحاكم وبالمحكوم؟

3.كيف توظف الأحزاب السياسية وسائل الاعلام للقيام بهذه العملية؟

4.والى أي درجة يساهم نواب الحزبين داخل البرلمان في تفعيل عملية الاتصال؟

ان أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها تسلط الضوء عل جانب اخر من جوانب عمل السياسية المتمثل في الوساطة وذلك بربط الصلة بين مختلف نشاطاتها ودورها في الاتصال السياسي، خاصة ان الأحزاب السياسية كانت ولا تزال من أبرز الوسائل التي يعتمد عليها الافراد والجماعات للتعبير عن آرائهم وايصال مطالبهم.

استخدمت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، بالنظر لكون الدراسة تتناول ظاهرة اتصالية سياسية جدير بنا ان نبحث فيها وان نسعى لتفسيرها وتحليلها، فقد كان المنهج انسب المناهج لتحقيق هذه الأهداف، لأنه يتيح إمكانية إعطاء وصف دقيق وتحليل موضوعي لظاهرة الاتصال السياسي، كما يوضح الدور الذي تلعبه الأحزاب في هذه العملية، والمنهج التاريخي الذي استخدمته بشكل رئيسي في القسم النظري من اجل تتبع ورصد مختلف المراحل التي مرت بها التعددية الحزبية في الجزائر، كما تم توظيفه في القسم التطبيقي كأسلوب أساسي لبناء خلفية تاريخية عن الأحزاب التي تشكيل موضوع الدراسة (حزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال).

اما بالنسبة للأدوات التي استعملتها الباحثة هي المقابلة ولقد استهدفت سلسلة المقابلات التي قامت بإجرائها مع مجموعة من الإطارات الحزبية لتعرف على التنظيم الحزبين وتطورها، وإبراز طبيعة برامجها وتوجهاتها الأساسية، إضافة الى تحديد طرق اتصالهما بالمواطنين وبالسلطة السياسية، ولقد اعتمدت أيضا على الاستبيان كأداة قياس تساعد على جمع الحقائق والمعلومات من افراد العينة (النواب)، حتى تتمكن من

التعرف على الدور الذي يلعبه النواب في المجلس الشعبي الوطني، ومدى مشاركتهم في عملية التقريب لبن الحاكم والمحكوم.

من بين اهم النتائج التي توصلت اليها الباحثة في دراستها:

ضعف الاعلام الحزبي وادواته الإعلامية، مما ابقى خطاب الحزبين محدود الانتشار، كما جعل تأثير هذه الأحزاب يكون بطيئا ويفتقد الفاعلية الجماهيرية التي من شأنها ان تحدث الأهداف والغايات المرجوة، ولكي يكون للحزب حضور قوي في الساحة السياسية الوطنية، فهو مطالب بتطوير أدائه، الإعلامي، وذلك من خلال إيلاء أهمية اكبر للصحافة الحزبية والمواقع الالكترونية، ما يسجل في الموضوع أيضا عدم تطوير هذه الأحزاب لأساليب اتصالها، وعدم اجادة استخدام آليات الاعلام وأساليب التعبير التي تتوفر عليها، ما أدى الى عدم تأثيرها في مسار العملية الاتصالية بين الحاكم والمحكوم، وعدم التعبير عم المصالح والمطالب، وام تطرح السياسات والبرامج التي تحي الحياة السياسية او تنعشها، خاصة ندما نعلم ان هذه القضايا والمطالب يمكن معالجتها من خلال العمل الإعلامي الدقيق والمدروس، كما ان الكثير منها يمكن تسويتها بالعمل والتواصل السياسي مع المسؤولين والسلطات المعنية.

***الدراسة الثانية: فتاح كمال، "دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علوم سياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن بلة وهران، 2012/2011.**

تناول الباحث في دراسته واقع التنمية السياسية في الجزائر من خلال تحليل ازمة المشاركة السياسية على المستوى المحلي، ومعرفة دور الأحزاب واسهامها في الحياة السياسية المحلية الوطنية، في محاولة لإيجاد إطار نظري وتصور واقعي لتنمية السياسية على الضوء المعطيات التي تحكم الحياة السياسية في مجتمعنا وطرح الباحث إشكالية دراسته:

ماهي وظيفة الأحزاب في التنمية السياسية المحلية وإبراز العوامل المحلية التي تؤثر على هذا الدور؟

وتندرج في سياق هذه الإشكالية جملة من التساؤلات تتمثل فيما يلي:

1.هل ثمة نخبة سياسية في ولاية معسكر وماهي خصائصها؟

2.هل تمكنت أحزاب التحالف الرئاسي من ابراز تقدم في التنمية السياسية بولاية معسكر؟

تهدف هذه الدراسة الى تشخيص عدم وضوح مسألة التي هي الركيزة الأساسية في منح الأحزاب السياسية مكانتها ودور القيادي في النظامين السياسي من التغيرات على مستوى السياسات العامة والنشاط الحزبي.

بنسبة للأسباب التي دفعت الباحث الى اجراء هذه الدراسة هو الرغبة في البحث عن موضوع يجمع بين السياسة والاجتماع وهو ما شجع الباحث على اختياره نظرا لخلفية تكويني العلمي، لهذا فإن غايته من هذه الدراسة تندرج ضمن توظيف الجوانب المعرفية والنظرية التي تلقتها في هذا الاختصاص.

استعمل الباحث في دراسته المنهج التحليلي نقدي مع الإشارة الى السياق التاريخي الذي نشأة وتطورت فيه ولاية معسكر وبهدف عرض مسيرة التحالف الرئاسي وتحليل مختلف المحطات التي عايشتها والرهانات التي يشهدها على الساحة السياسية الوطنية والمحلية.

اما بنسبة للأداة التي استعملها الباحث استمارة استبيان لتفسير وتحليل واقع التنمية السياسية في الجزائر من خلال قياس مستوى المشاركة السياسية.

من بين اهم النتائج التي توصل اليها:

ان المؤشرات الموجودة حاليا لا توحي بأن تنظيم الأحزاب السياسية عموما وأحزاب التحالف الرئاسي على وجه الحصوص سوف يقود الى تغير جذري في موضوع السلطة والتنمية السياسية المحلية، بالإضافة الى ان استقراء بعض الحالات المقارنة يقودنا للوصول الى نفس النتيجة واذا ما تركنا الجزئيات السابقة جانبا فإننا نلاحظ ان الأحزاب السياسية في ولاية معسكر هي تنظيمات تتكون من اشخاص سيعود لتحقيق مكاسب سياسية محصنة، والوقائع المشار اليه يؤثر سلبا على فاعلية التنمية السياسية المحلية لان وجود الظاهرة التنموية السياسية دون تنظيم قانوني لها يخلق آثارا سلبية متعددة الجوانب.

***الدراسة الثالثة: لوتيس فارس، سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 2012/1989، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص السياسات المقاربة، قسم السياسة والعلاقة الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2013/2012.**

تناول الباحث في دراسته مجموع الرموز والقيم والمعتقدات التي تتحكم في سيكولوجية المجتمع، لأنها هي التي تشكل طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، حول مسألة السلطة وشرعيتها وانتقالها وكيفية تنظيمها حول

النظام الساسي وكيف يفترض ان يعمل وإذا كان الحزب يمثل جزء من الحياة السياسية فإن الهوية تعد محددا أساسيا لسلوكه اذ انه كغيره من مؤسسات داخل المجتمع ذو ابعاد قيمية تضاف الى ابعاده الهيكلية، وطرح الباحث إشكالية دراسته:

ما موقع سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية الجزائرية كإطار معبر عن حقوق ومصالح الجماعات الهوياتية في الجزائر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

1.فيما تتمثل الهوية الاجتماعية للتركيبة البشرية في الجزائر؟ وكيف تشكلت؟

2.ماهي عوامل وظروف نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر؟

3.ماهي العلاقة الموجودة بين الأحزاب السياسية والهوية الاجتماعية في الجزائر؟

4.لماذا جاءت الأحزاب السياسية في الجزائر على الشكل الذي هي علية؟

5.ماهو نصيب سياسات الهوية في النشاط الأحزاب السياسية الجزائرية؟

بنسبة للأسباب التي دفعت الباحث الى اجراء هذه الدراسة، الرغبة في التخصص في دراسة قل الاهتمام العلمي بها الى حد الندرة، كما ان مسألة الهوية تعد أحد الانشغالات الشخصية، وما زاد أكثر للتوجه نحو دراسة هذا الموضوع هو الفترة الجامعية التي كانت في بيئة ولاية تيزي وزو كثر فيها الصراع الهوياتي بين الإسلامي والعربي والامازيغي واللغة الفرنسية والذي كان الحديث اليومي للعام قبل الخاص وهو امر يعد خطير على الوحدة الوطنية.

تهدف هذه الدراسة الى محاولة رصد وتحليل واقع الأحزاب السياسية في الجزائر من خلال متغيرة الهوية الاجتماعية، وتفسير لسياسات الهوية الحزبية في الجزائر المتمثلة في الإسلام والعروبة والامازيغية وهوية رابعة تعد من رواسب الاستعمار الفرنسي.

استعمال الباحث المنهج التاريخي، الذي يفسر العلاقة بين الصيرورة التاريخية للأحزاب السياسية في الجزائر ومسألة الهوية الجزائرية، فمن خلال التحليل التاريخي ستستخلص الدراسة مدى الاهتمام الحزبي بسياسات الهوية من عدمه.

اما بنسبة للادت التي استعملها الباحث، استعمل المقابلة لان البحث كلما كان أقرب للمصادر الأولية خاصة كان أقرب للصحة وأكثر تأسيسا والمقابلة هي أحد أساليب إنجاح البحث العلمي، وفي هذا البحث بالذات استعملت لغرض الوصول الى المعلومات لم يسبق وان طرحت من قبل.

من بين نتائج التي توصل اليها الباحث:

تخلى جل الأحزاب السياسية الجزائرية عن نيتها الفعلية التي جاءت من اجلها وهو ما يتضح من خلال مقاطعة الافافاس مع الغرب وتأكيد على ضرورة الاخذ من ثقافة وهي التي كانت رافضة لها في بدايتها الأولى، عدم توافق الخطابات الحزبية مع الواقع العلمي للأحزاب السياسية فكما يتعامل التيار الإسلامي مع اشد الرافضين للتيار الإسلامي في الجزائر، يحاول التيار الامازيغي الهروب من احد المبادئ الأساسية التي جاء من اجلها أي الدفاع عن الهوية الامازيغية حق الأقليات في ممارسة حقوقها والأكثر من ذلك تأكيد جل الأحزاب على وجوب تغيير النشاط تماشيا ومصالح الحزب عدم الأكثر للجماعات الهوياتية.

***الدراسة الرابعة: دراسة للباحثتين، خولة العمري وفاطمة مشاني، "المستويات اللغوية في الشعارات السياسية للحراك الجزائري"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص لسانيات تطبيقية، قسم لغة الآداب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة اكلي محند او لحاج، بويرة، 2020/2019.**

حولت الباحثتين في دراسة الى التعرف ومحاولة تفكيك الظاهرة اللغوية وتحليل محتوياتها وفك شفراتها عبر مستويات عديدة تفاوت العلماء في تحد يدها من مستوى صوتي وصرفي ونحوي ودلالي، فالأول يعني بدراسة الصوت اللغوي والثاني يختص ببنية الكلمة وصياغتها، وطرحت الباحثتين إشكالية دراستهما:

ماهي مستويات التحليل اللغوي؟ وماهي اهم الإجراءات المتبعة في تحليل الشعارات السياسية للحراك الجزائري وفق المستويات؟

وتتبلور أفكار البحث في الإجابة عن التساؤلات:

1.ماذا نعني بالشعار السياسي والحراك؟

2.وماهي التداولية؟

3.وكيف تجلت أفعال الكلام والحجاج في الشعارات السياسية للحراك الجزائري؟

بنسبة للأسباب التي دفعت الباحثتين الى دراسة هذا البحث وهو انتماء هذا الموضوع الى الدرس اللساني وبالتحديد التداولي وميل الى هذا الميدان لأنه موضوع ذو أهمية كبيرة يبرز خصائص اللغة بمستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبة والدلالية، وقد ركزت على القضايا التي تخدم اللغة العربية واسقطتها على الشعارات الحراك.

استعملت الباحثتين المنهج الوصفي مع الاعتماد على آلية التحليل الذي يعد الأقرب لهذا البحث من خلال فرضه بوجود نموذج تطبيقي قابل للوصف انطلاقا مما هو كائن (الشعارات للحراك الجزائري).

من بين اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1.ارتفاع في عدد الأفعال المجددة على المزيدة في البنية الحرفية.

2.ارتفاع الجمل الاسمية على الجمل الفعلية، وأيضا ارتفاع الأفعال المضارعة والامر في البنية النحوية.

3.اهم ما يميز الشعارات السياسية هو انفتاح دلالاته وسعة أفقها وخاصة الحقول الدلالية الاستعارة الطباق التي عكست لنا صورة الشعب وتجارية.

4.استجابة المدونة (الشعارات السياسية للحراك الجزائري المقتضى الدراسة التداولية من جهة أفعال الكلام) التي هي من اهم فروع التداولية، ويعود ذلك الى تنوع الأساليب في الشعارات وتعدد صيغتها وأغراضها.

ثانيا: الدراسة العربية:

***الدراسة الأولى: محمد احمد انيس جرادات، "الحركات السياسية الفلسطينية بين الممارسة والشعار، وتأثير ذلك على سلوكها السياسي في المناطق المحتلة عام1967م من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2020.**

حول الباحث من خلال دراسته الموجودة بين أيدينا الى تحديد واقع الحركات السياسية الفلسطينية بين الممارسة والشعار، وتأثير ذلك على سلوكها السياسي في المناطق المحتلة عام 1967م من جهة نظر الجمهور الفلسطيني نتيجة اختلاف تقبلها للواقع الفلسطيني او رفضه، سؤال المشكلة الرئيسي هو:

ما هو أثر التوافق ما بين ممارسات الحركات السياسية الفلسطينية وشعارات على سلوكها السياسي في المناطق المختلفة عام 1967م؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1.ما واقع الحركات السياسية الفلسطينية اعتمادا على الظروف والمتغيرات السياسية المفروضة عليها؟

2.ما مدى التغير في سلوك الحركات السياسية الفلسطينية نتيجة الاختلاف ما بين المعطيات الواقعية والشعارات التي نشأت عليها؟

3.ما أثر ثنائية الواقع والشعارات على دور الحركات الفلسطينية وتغير سلوكها السياسي الداخلي والخارجي؟

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه كونها تعالج واقع الفصائل والحركات السياسية الفلسطينية وما تعانيه من التشرذم والتشتت، وذلك في ظل ما تقدمه هذه الحركات من شعارات شعبوية لفرض سيطرتها وافكارها على الشارع الفلسطيني مقابل ما تمر به هذه الحركات على ارض الواقع.

استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الوقائع وتحليلها بدلالة المعلومات الكافية حول مشكلة الدراسة واسئلتها المتعلقة بمدى تأثير سلوك السياسي للحركات السياسية الفلسطينية.

اما بنسبة للأداة الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على المجتمع الفلسطيني الكترونيا، وتكونت الاستبانة من أربع فصول.

من بين اهم النتائج التي توصلت الدراسة اليها:

1.النسبة الأكبر من الجمهور الفلسطيني يرى بأن الدافع وراء انتمائها لحزب سياسي فلسطيني هو مبدئي ووطني.

2. النسبة الأكبر من الجمهور الفلسطيني لا تتابع منشورات الحركات السياسية الفلسطينية.

3.النسبة الأكبر من الجمهور الفلسطيني ترى ان وظيفة الحركات السياسية الفلسطينية هي التحقيق مصالح لأفراد الحزب

4.النسبة الأكبر من الجمهور الفلسطيني برى هناك اختلاف بين شعارات وممارسة الحركات السياسية الفلسطينية.

11.تعقيب على الدراسات السابقة والاستفادة منها:

ساعدتنا هذه الدراسات في جوانب عدة، منها في وضع التصور العام للدراسة وكذلك تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها، كما ساهمت هذه الدراسات في تحديد اهم جوانب الدراسة المنهجية وتحديد العينة وصياغة تساؤلات الدراسة، فضلا عن اطلاع على المنهج المستخدم في الدراسات وخصوصا الدراسات التي اعتمدت على منهج الوصفي التحليلي، إضافة الى التعرف على بعض المراجع المفيدة فيها كما ساهمت هذه الدراسات بالتعرف على كيفية عرض النتائج الدراسة والتعليق عليها.

كما استفدنا من بعض الدراسات التي لها علاقة بدراستنا، فيما يتصل بوضع التعريفات الإجرائية ومعرفة "**مدى اهتمام الأحزاب بمطابقة هذه الشعارات في الواقع ومدى تأثر السلوك السياسي لدى الأحزاب السياسية بالشعارات الحكومة**"، ووضع المقاييس الخاصة بالعوامل المتعلقة في الدراسة، كما استفدنا من اخذ صورة واضحة عن طبيعة العمل البحثي ومنهجيته بشكل عام.

ومن خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة نعلق عليها فيما يلي:

1.بناء موضوع الدراسة واشكالية من خلال الاستعانة بهذه الدراسات كونها تتضمن متغيرات لها علاقة مع الدراسة المراد إنجازها.

2.تحديد مسار الجانب النظري لدراسة التي سيتم إنجازها.

3.تحديد منهج البحث المناسب للدراسة.

4.ساهمت الدراسات السابقة في تقويم أسئلة الدراسة الحالية، واعداد أداة الدراسة الملائمة لمجال البحث وهي أداة استمارة استبيان.

5.اختلفت الدراسة الحالية في انها درست الشعارات من منظور مناضلي الأحزاب السياسية لكن اغلب الدراسات السابقة درست الشعارات من المنظور الشعبي.

الإطار النظري

الفصل الاول: مدخل مفاهيمي للاتصال السياسي والشعارات السياسية.

المبحث الأول: الاتصال السياسي.

المبحث الثاني: الشعارات السياسية.

خطة الفصل الأول:

تمهيد:

المبحث الأول: الاتصال السياسي

المطلب الأول: تعريف وتطور الاتصال السياسي

المطلب الثاني: عناصر وأهداف الاتصال السياسي ووظائفه

المطلب الثالث: العلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية

المطلب الرابع: واقع الاتصال السياسي في الجزائر

المبحث الثاني: الشعارات السياسية

المطلب الأول: تعريف الشعار

المطلب الثاني: تعريف الشعار السياسي

المطلب الثالث: الشعار كشكل من اشكال الاتصال الإقناعي

المطلب الرابع: واقع الخطاب السياسي في الجزائر

خلاصة:

تمهيد

نحن نعيش اليوم عصر الاتصال والديمقراطية حيث أصبح للاتصال أهمية كبيرة في الحياة السياسية وفي المجتمع بصفة عامة، فالاتصال له علاقة وطيدة بالسياسية وهذه العلاقة افرزت حقلا معرفي جديدا، الا وهو الاتصال السياسي الذي جعل من السياسية ميدان لدراسته.

تعتبر الشعارات السياسية وسيلة اتصال مباشرة وفعالة بين الحكومة والجماهير، فهي عبارة عن جمل قصيرة تعبير عن الواقع السياسي والاجتماعي للبلاد وعن التزامات الحكومة نحو الشعب.

المبحث الأول: الاتصال السياسي.

المطلب الأول: تعريف وتطور الاتصال السياسي:

تعددت الآراء بشأن الاتصال السياسي ففي تعريف "شودسون" هو اية عملية نقل لرسالة يقصد بيها التأثير على استخدام السلطة او الترويج لهل من المجتمع، ويعرفه "جون ميدو" بأنه الطريقة التي يؤثر فيها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكمياته او الطريقة التي تقوم فيها ظروف الاتصال بتشكيل السياسة يقول "جاك سيقيلا" ان (الحكم هو الاتصال) حيث ان الرجل السياسي يغير الاتجاهات والآراء لدى الجمهور المستقبل عن طريق الاتصال وذلك بالاستماع وفهم تطلعات ذلك الجمهور واعلامه بمخططاته والتأثير فيه لتحقيق اهداف محددة وذلك هو جوهر الاتصال السياسي، ويعرفه "ميدو" الاتصال السياسي هو الرموز والوسائل المتبادلة المتأثرة بالنظام السياسي والمؤثرة فيه، وتعريف "تشافي" هو اثر الاتصال ووظيفته في العملية السياسية

ويعرفه "بليك وهاردسن" الاتصال المؤثر تأثيرا حقيقيا او ممكنا في الحالة السياسة او الوجود السياسي بصفة عامة، وتعريف "سيكدسون" اية عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة او الترويج لها في المجتمع، وتعريف "دينتون و وورد وارد" هو المناقشة العامة حول السلطة ومصادر الدخل العام في المجتمع ويعرفه "ماكنير" هو اتصال هادف يتعلق بالسياسة، ويشرح "ماكنير" هذا التعريف الموجز بقوله انه يشتمل على:

1.كل مستويات الاتصال التي يستخدمها الساسة او المشتغلون بالسياسة بغية الوصول الى غاية محددة واهداف مقصودة.

2.الاتصال الموجه الى الساسة من غير المشتغلين بالسياسة كالناخبين وكتاب الاعمدة الصحفية وغيرهم.

3.اتصال يتعلق مضمونه بالأشخاص والمنشغلين بالسياسة وغيرهم ممن تنطبق عليهم هذه الصفة، ويتعلق أيضا بنشاطهم التي تتضمنها التقارير الإخبارية والافتتاحات وغيرها من وسائل مناقشة وسائل الاعلام للسياسة والسياسيين.[1]

[1]جبار حسين علاوي، ***الاتصال السياسي***، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص106.

ان الاتصال السياسي هو عملية صعبة التحليل بالنظر الى تعدد المعاني التي ترتبط بشطري هذا المصطلح "الاتصال" و"السياسة"، كما ان اختلاف مقاربات ومنظمات العلوم الاجتماعية يجعل من تحليلات ظواهر الاتصال السياسي متباينة ومختلفة، فكل علم يصوغ تحليلات ومقاربات العلوم الأخرى، مما يخلق صعوبة كبيرة في تحديد هذا المفهوم، وما يصعب كذلك من مهمة الإحاطة به تعدد اهداف بحثه، فهو يمكن ان يكون في الان نفسه مجموعة من التقنيات، او منظومة من العلاقات بين الفاعلين، او جملة من الرسائل المتبادلة.[11]

الاتصال السياسي هو النشاط الموجه الذي يقوم به الساسة او الاعلاميون او عامة افراد الشعب والذي يعكس اهداف سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الحكومة او الراي العام او الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال المتعددة، ان مضمون الاتصال السياسي هو النشاط الذي يحدث في البيئة السياسية سواء كان متعلقا بأعمال الحكومة وأساليب ممارستها للسلطة داخل حدود الدولة او خارجها وهو ما يعكس نشاط الساسة الذين يتخذون من وسائل الاتصال منابر لهم لإيصال صوت السلطة الى الشعب ام نشاط الاعلامين الذين يشاركون السلطة صناعة القرار والمشاركة في العملية السياسية، او من خلال وظيفة مراقبة الحكومة ومتابعة نشاطات لرجالها، وغالبا ما يلجأ هؤلاء (الساسة والاعلاميون) الى وسائل الاتصال الجماهيري لتحقيق أهدافهم الاتصالية، اما الفئة الثالثة وهو افراد الشعب فإن وسيلتهم في ذلك تكون على مستوى الاتصالين الشخصي او الجماعي من خلال المناقشة التي تتناول قضايا البيئة السياسية التي يثيرها الساسة والاعلاميون من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، وقد يشارك افراد الشعب في العملية السياسية من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، أيضا اذا كان الاعلاميون يمثلون الوسط بين الحكومة والشعب.

وكون الاتصال السياسي اتصال هادف أي انه محدد بغايات مرسومة واهداف مقصودة، فالسياسي الذي يتحدث الى الشعب عبر وسائل الاتصال يهدف الى إيصال رسالة محددة والإعلامي الذي يراقب اعمال الحكومة وأساليب ممارستها للسلطة مثلا يهدف الى غاية محددة وافراد الشعب الذين يشاركون في العملية

[1] سليمة رابحي، ***الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم الاعلام والاتصال، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2008/2007، ص75.

السياسية من خلال وسائل الاتصال المختلفة انما يهدفون الى التعبير عن رأيهم اتجاه القضايا المتعلقة ببيئتهم السياسية.[1]

***تطور الاتصال السياسي:**

شهد مجال الاتصال السياسي تطورات في الأربعين سنة الماضية ليس في مجال البحث العلمي فقط، بل امتدت لتشمل الإصدارات العلمية المتخصصة والتدريس في الجامعات والمؤسسات التعلمية والتخصص المهني والممارسة التطبيقية في المؤسسات المتخصصة، مثل مراكز البحث والدراسات السياسية والاستراتيجية ففي مجال البحوث بدأت في الخمسينات الميلادية من هذا القرن وكان الاهتمام منصبا على موضوعات ذات علاقة وثيقة بالاتصال السياسي مثل تأثير التلفزيون في الولايات المتحدة الامريكية عام 1952م وتقوم الأثر المصاحب لاستخدام أساليب الدعاية وتحليل مضمون اللغة السياسية المستخدمة في الانتخابات.

وقد تنوعت موضوعات البحث في مجال الاتصال السياسي في السنوات التي تلت منتصف هذا القرن، وبلغت الذروة في اهتمام الباحثين والمتخصصين بها وبخاصة حملتي الاتصال والعلوم السياسية، في عام 1972م أصدرت مجموعة من أساتذة الاتصال في الولايات المتحدة الامريكية قائمة ببليوجرافية بأسماء بعض الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال الاتصال السياسي بلغت اكثر من ألف دراسة علمية وبعد ذلك بعامين أي عام 1974م، قام ثلاثة من الباحثين الامريكيون المتخصصين في الاتصال السياسي بحصر البحوث والدراسات التي تناولت الاتصال في الحملات الانتخابية السياسية في الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الأخرى فكان مجموع ما استطاعوا حصره من البحوث والدراسات يزيد عن 1500 دراسة متخصصة، هذه الدراسات وغيرها من البحوث التي تلتها وبخاصة في عقد الثمانينات الميلادية من هذا القرن لم تعد مقصورة على البحث البحث في موضوع الاتصال السياسي كأحد المتغيرات التي تدرس العلاقة بين الحكومة والمجتمع فحسب، بل توسعت لتشمل موضوعات متعددة ومتنوعة مثل اللغة السياسية، الخطابة السياسية، الإعلان السياسي، الدعاية السياسية، المناظرات في وسائل الاعلام ووسائل الاتصال التنشئة

[1] جبار حسين علاوي، ***الاتصال السياسي***، مرجع سابق، ص162.

السياسية الحملات الانتخابية الراي العام للدول والحكومات، الحركات السياسية العلاقة في الحكومة ووسائل الاتصال وغير ذلك من الموضوعات التي تفرضها الظروف التي تمر بها المجتمعات المعاصرة .[1]

المطلب الثاني: عناصر وأهدافه الاتصال السياسي ووظائفه

1.2. عناصر الاتصال السياسي:

لا يمكن الحديث عن عناصر الاتصال السياسي دون التطرق الى عناصر الاتصال ككل لان عناصر الاتصال السياسي لا تختلف عن عناصر الاتصال في شكلها العام، ولقد تباينت الآراء حول تحديد هذه العناصر هناك أربع عناصر أساسية تتمثل في مرسل لرسالة والمتلقي اما العناصر الاخر فترتبط بقياس أثر العملية الاتصالية نذكر على سبيل المثال كعملية اجتماعية من استجابة وتغذية عكسية:

1.1.2. المرسل السياسي: وهو الشخص السياسي او مجموعة اشخاص او مرشحين او النظام السياسي او احدى مؤسساته وقد يكون الهيئة او الجهاز الهيئة السياسية الذي يود ان يؤثر في الاخرين بشكل معين وهو الذي تصدر عنه الرسالة الاتصالية السياسية.

2.1.2. الوسيلة او القناة: وهي كل وسيلة اتصالية تجسد النشاط السياسي الذي تمارسه الحكومة او الاعلامين او عملية السياسية، وهي الوسيلة او الواسطة المادية لتوصيل الرموز التي تحتويها الرسالة وهي القناة التي تنتقل من (خلالها من مصدر الى مستقبل وتتعدد هذه الرسالة في عملية الاتصال بالجماهير ويتوقف استخدام كل وسيلة منها على عدد متغيرات أهمها طبيعة الفكرة المطروحة والهدف المقصود والوقت وخصائص الجمهور المستهدف.

3.1.2. المستقبل (المتلقي): وهو الذي يستقبل الرسالة بالشكل الذي تم استهدفه من قبل المرسل، وحتى يتم ذلك لابد من ان يكون المستقبل أي جمهور الناخبين او الراي العام على استعداد تام لذلك لقبول الرسالة وتفسيرها تبعا لإطاره الدلالي وحسب خبراته السابقة.

4.1.2. التغذية الرجعية: وتعرف باسم التغذية العكسية feedback وهي العملية التي من خلالها يدرك القائم على الاتصال نمط استجابة المتلقي لرسالته، وتعتبر الوسيلة هي العنصر الحاسم في تدقيق رجع

[1] جبار حسين علاوي، ***الاتصال السياسي***، مرجع سابق، ص179.

الصدى من الجمهور، وتختلف التغذية العكسية في عملية الاتصال الجماهيري عن الاتصال المباشر، ففي حالة الاتصال المباشر تكون بسيطة ومباشرة بحيث يمكن للقائم بالاتصال ان يدرك أثر رسالته، اما في الاتصال الجماهيري فستستغرق التغذية العكسية وقتا أطول ليدرك القائم بالاتصال أثرها، وكلما زاد حجم الصدى زاد فهم المتلقي للرسالة.[1]

ولكن يجدر الإشارة الى ان عملية الاتصال السياسي تثير عناصر ومكونات خاصة بها لعل أهميتها: أطراف العملية السياسية من الفاعلين السياسيين والمواطنين الذين يشكلون ليس فقط جمهور الاتصال، ولكن يقوم بأدوار القائم على الاتصال كما يكون الاتصال الجماهيري جزء من عملية الاتصال السياسي في شكلها العام.

2.2. اهداف الاتصال السياسي:

يعتبر الاتصال السياسي أحد نماذج علم الاتصال فهو يعبر عن مجموع من الرسائل المرسلة من جهة الحكام الى الناخبين بالاعتماد على بعض الدعائم التي هي عبارة عن حوارات، خطابات وهكذا بين الاتصال السياسي بأن له هدف الهيمنة والتحكم بسلوك الجماعات، ولكن الهدف الأساسي الذي يسعى أي حزب او منظمة سياسية او مرشح الى تحقيقه من خلال الاتصال السياسي هو الوصول الى السلطة، وهكذا يتحقق الا اذا اقنع اغلبية الناخبين بالتصويت لصالحه، ولتحقيق اهداف أي حزب لابد ان يكون هناك استراتيجية للاتصال السياسي، ومن بين الأهداف التي يمكن للاتصال السياسي ان يلعب دورا في تحقيقها نذكر على سبيل المثال الحفاظ على عدد مناضلي الحزب والنسبة التي تحصل عليها في اخر انتخاب، محاولة كسب انصار ومتعاطفين جدد ليصوتوا لصالح الحزب او المنظمة السياسية او المرشح في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

3.2. وظائف الاتصال السياسي:

حاولوا المفكرين رصد الوظائف التي تقوم بها الاتصال السياسي في المجتمع حيث واجهوا عددا من الصعوبات لعل أبرزها:

[1] عزيزي رشيدة وقطيش علية، ***الاتصال السياسي وأثره على المشاركة الانتخابية في الجزائر***، مرجع سبق ذكره، ص13.

1.التداخل الشديد بين الوظائف السياسية والوظائف الأخرى التي تقوم بها وسائل الاتصال بوجه عام: فالنظام السياسي وانشطته وقيمة السائدة ترتبط بكثير من العوامل غير السياسية وكذلك التفاعلات بين النظام السياسي والجمهور العام.

2.صعوبة تحديد مفهوم الوظائف.[1]

1.3.2. الوظيفة الإخبارية: تعد الوظيفة الإخبارية من أكثر الوظائف السياسية تأثيرا في المجتمع والنظام السياسي على حد سواء فهي الوظيفة الأولى التي من اجلها بدأت محاولات الاتصال الجماهيري باستخدام النشر والبث على نطاق واسع، فهي تشبع في الانسان حاجته الفطرية في معرفة ما يحدث حوله من احداث حوله من احداث سياسية فالأخبار تعد متحدثا رسميا باسم الحكومة في أي دولة من الدول وناقلا للمعلومات السياسية وما يتصل بالسياسات العامة والمصالح القومية العليا.

ولكن كثير ما نجد الحكومات تستغيل حاجة شعوبها الى الاخبار والمعلومات الجديدة، فتنتقي من بينها ما يتفق مع سياستها وأهدافها كالحكومة مثلا، ونجدها تقدم المعالجة الإخبارية في نفس الاطار الذي يخدم تلك السياسة ويحقق هذه الأهداف، وتقوم هذه الوظيفة بخدمة السياسيين من خلال التركيز على اخبارهم ونشاطاتهم كما ان تركم الاخبار والمعلومات حول احدى الشخصيات السياسية العامة او المنظمات الرسمية او شعبية يساهم في رسم الصورة الذهنية عنها لدى الجماهير، ولكن تبقى للإخبار جوانب سلبية مثلما قد يحدث توتر للجمهور وذلك في حالة اعلان عن حرب او احداث حرب او عنف، وقد حدث ذلك فعلا عندما تدفقت الجماهير الفرنسية ذعرا الى الشوارع اثر شيوع خبر عن الغزو الألماني مما تسبب في عرقلتها لتحركات قواتها المسلحة.

2.3.2. التنشئة السياسية: هي عملية تنموية يتم من خلالها اكتساب المعرفة وتكوين المواقف والقيم وتشكيل الثقافة السياسية والمحافظة عليها او تغييرها بواسطة وسائل الاتصال السياسي وهذه العملية المستمرة عبر مراحل حياة الانسان منذ الطفولة حتى الشيخوخة ومن خلالها يعي الفرد خصائص المجتمع والاتجاهات والأفكار السياسية السائدة على المستوى الداخلي والخارجي.

[1]عزيزي رشيدة وقطيش علية، ***الاتصال السياسي وأثره على المشاركة الانتخابية في الجزائر،*** مرجع سابق، ص14.

وقد بدأ الاهتمام بدراسة تأثير وسائل الاعلام في التنشئة منذ ان لوحظ ان التعرض للتلفزيون يبدأ مبكرا لدى الطفل وبتالي له دور في التنشئة السياسية بل كل وسائل الاتصال السياسي تقوم بدور مهم في تنشئة الافراد سياسيا من خلال تقديمها معلومات وأفكار وتوجهات عن العالم السياسي والتأثير فيهم وتدفعهم للاهتمام بالحياة السياسية والشؤون العامة.[1]

3.3.2.التسويق السياسي: هو علم التأثير في السلوك العام الجماهيري في الموقف التنافسية يتم من خلاله استخدام مبادئ وطرق ونظريات التسويق التجاري في الحملات السياسية بواسطة مؤسسات او اشخاص متخصصين وهذه الطرق تشتمل على التحليل والتطوير والتنفيذ وإدارة الحملات التي تقوم بها المرشحون او الأحزاب السياسية التي تحاول قيادة الراي العام او نشر أفكارهم الخاصة، فالسياسيين يهتمون كثيرا بوسائل الاعلام والطرق التكنولوجية المستخدمة لتسويق برامجهم وافكارهم وتكوين صورة ذهنية إيجابية عنهم لدى افراد المجتمع فالمرشح يهدف من خلال التسويق السياسي الى بيع الأفكار وكسب التأييد واجتذاب الأشخاص.

كما ظهر التسويق السياسي نتيجة التطور الحاصل في وسائل الاعلام إضافة الى وجود نظام ديمقراطي قائم على الاقتراع اذ يعد التسويق السياسي ذلك النشاط او مجموعة الأنشطة التي تستهدف تعظيم عدد المؤيدين لمرشح سياسي او لحزب معين او برنامج او فكرة معينة.[2]

4.3.2.التأثير في اتجاهات الراي العام: أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكل الراي العام، وتزويده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطاع على شؤون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية، بالإضافة الى دورها في المناقشات العامة والعلمية الانتخابية ككل، فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية، كما ان هذه الوسائل من واجبتها تأكيد الشعور بالمواطنة والمشاركة السياسية وذلك من خلال تقديم معلومات حرة وصحيحة، تتيح للمواطنين التمتع بحقوقهم، والحصول على المعلومات تساعدهم

[1] عزيزي رشيدة وقطيش علية، ***الاتصال السياسي وأثره على المشاركة الانتخابية في الجزائر***، مرجع سابق، ص16.

[2] خلفلاوي شمي ضيات، ***التسويق السياسي بين المفهوم والاسس***، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد18 جامعة عنابة، جانفي 2018، ص279.

على المشاركة في مناقشات الخيارات السياسية، فالجمهور لا يملك التحكم فيما له، وانما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائط الإعلامية.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية.

لقد اهتم علماء السياسة والاتصال السياسي والاجتماع السياسي بدراسة التفاعل بين الاتصال والنظام السياسي والعملية السياسية بصورة عامة، وأكدوا أهمية العلاقة الجوهرية بينهما، بل انهم نادوا بإعادة دراسة وتحليل العلوم السياسية بالاعتماد على نظريات الاتصال، فعالم السياسية يصعب ان يوجد اليوم من دون اتصال لأنه حلقة الوصول بين الجماهير والنخبة الحاكمة صانعة القرارات، وينطبق على النظام السياسي أيا كانت طبيعته.

على هذا الاساس فإن العلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية هل علاقة وثيقة للغاية، فكلا النظامين يتأثر بالأخر ويؤثر فيه، وان كان حجم التأثير الذي يمارسه النظام السياسي على نظام الاتصال في البلدان النامية أكبر من تأثير نظام الاتصال على النظام السياسي، ويرتبط ذلك بسمات هذه المجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

لمعرفة أهمية الاتصال السياسي نحاول في هذا العنصر القاء نظرة على الدور الذي يمكن ان يلعبه الاتصال داخل النظام السياسي، ومدى تأثيره على العلاقة الكامنة بين الحاكم والمحكومين.

1.3. دور الاتصال داخل النظام السياسي: بداية تتحدد العلاقة بين الاتصال والنظام السياسي في ثلاث مستويات هي:

***مستوى الفرد:** حيث يقدم اليه نظام الاتصال قيادته السياسية في شكل متكامل، فيغطي اخبارها وانجازاتها على الصعيد الداخلي والخارجي، وتصيح وظيفة الاتصال هذا هي تحديد شرعية النظام السياسي للفرد العادي وعلاقته به، كما يقوم بإقناعه والتأثير فيه كم خلال ترغيبه في بعض أنماط السلوك السياسي.

---

[1] عزيزي رشيدة وقطيش علية، ***الاتصال السياسي وأثره على المشاركة الانتخابية في الجزائر***، مرجع سابق، ص16.

[2] عزيزة عبده، ***الاعلام السياسي والراي العام: دراسة في ترتيب الأولويات***، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة مصر، 2005، ص20.

***مستوى الجماعة السياسية:** يقوم الاتصال هذا بتحديد ثقافتها السياسية وتنشئة هذه الجماعة على مبادئ السياسة، كما يقوم نظام الاتصال بمخاطبة الثقافات الفرعية والأقليات والطرائف داخل تلك الجماعة وتنشئتها على مبادئ القيادة السياسية

***مستوى النظام السياسي:** يقدم النظام السياسي شبكات واسعة للاتصال يسن الحاكم والمحكومين، ويتحقق الانسجام بينهما من خلال ممارسة وسائل التوجيه الاقناعي والتجنيد السياسي والتنشئة السياسية.[1]

2.3. تأثير الاتصال على علاقة الحاكم بالمحكوم: تتفق الادبيات السياسية على ان حالة التوازن هي الحالة المثلى التي ينبغي ان يكون فيها النظام السياسي، فأسمى هدف يرمي اليه هو تحقيق التوازن اما بين متطلباته الداخلية او الخارجية، او التوازن بين الأنظمة الفرعية المكونة له، وتبقى مسألة التوازن الغاية الأساسية التي تسعى كل نظام للوصول اليها.

في هذا الجانب يعتبر "**كوتري**" الاتصال ضروري لعمل النظام السياسي، لأنه يتلاءم مع مطلب أساسي للنظام وهو تحقيق التوافق والانسجام بين الحاكم والمحكومين، وعلى اعتبار الاتصال تعبير عن علاقة السلطة بالطاعة او الخضوع داخل المجتمع (سلطة الحاكم وطاعة المحكوم)، فانه ينبغي على النظام اعلام المواطنين قبل حثهم على الطاعة، ولعل التركيز على هذا الجانب ناتج عن شعور الجماهير اليوم بأنها في حاجة ملحة الى تعزيز نفوذها الاجتماعي، بالضغط على الحكومة من اجل دفع السلطة التشريعية في البلاد محو صياغة القوانين بصورة تضمن لها مصالحها وتحقيق أهدافها، ولا يتم هذا الامر الا اذا كانت هذه الجماهير تملك من المعلومات ما يكفيها لتدعيم مواقفها، بالشكل الذي يفتح امامها باب المشاركة التامة في السياسة العامة للدولة فشرعية القرارات لا تتعلق فقط بالشرعية الدستورية التي تتمتع بها السلطة صاحبة القرار، وانما تعود أيضا الى الشرعية الشعبية التي تسعى لاكتسابها، لذلك نجدها على الاتصال لجعل قراراتها مقبولة من طرف الافراد.

بوجه عام يمكن اعتبار علاقة الحاكم بالمحكوم انها مشكلة اتصال ومعلومات، فغياب هذا الاتصال او انحرافه عن أهدافه المشروعة او استحواذ فئة ما على المعلومات واستعمالها لأغراضها الخاصة من شأنه ان

[1] محمد عكاشة، ***لغة الخطاب السياسي: دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال***، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى مصر، 2005، ص27.

يعكس ترديا عاما في المجتمع والعكس صحيح، اما حين ينتج الاتفاق بين الحاكم والمحكومين فان الاتصال يكون قد نجح ويعم الاستقرار عندما تتحقق مشاركة جميع الأطراف في العملية السياسية، وفي حالة العكس تفشل وظيفة الاتصال لأنها لم تسمح للنظام السياسي بالتأقلم مع متطلبات المحكومين، ان الاتصال السياسي في الحقيقة هو الذي يضمن انسجام العلاقة بين الحكام والمحكومين، وبالتالي تحقيق توازن النظام ككل، وهو ما يبرر بالتأكيد شرعية النظام السياسي ويجعل قراراته مقبولة ومطاعة من طرف الجميع، كما يعني ان الحكام يجب ان يكونوا هدف طلبات ومواقف المحكومين، وهؤلاء عليهم تقبل القرارات المتخذة من طرف الحكام، ولا يتحقق هذا التقارب الا بتبادل الرسائل من الحكام الى المحكومين او العكس ويخضع هذا التبادل الى القيم المشتركة التي دونها لن يكون هناك أي اتصال، اما في حالة عدم انسجام بين الطرفين وانعدام التبادل فإن الاتصال لا يعمل جيدا، ويظهر هذا في سعي الحكام الى فرض قراراتهم بالقوة، واللجوء الى توظيف الدعاية واستخدام أساليب الاتصال الاقناعي او أساليب الاستمالة والمراوغة، وفي حالة ما اذا شوهت الوظيفة الإنسجامية للاتصال السياسي واصبحت المراوغة والضغط هي السائدة، فإن النظام السياسي يصبح حينئذ نظاما استبداديا وديكتاتوريا. [1]

المطلب الرابع: واقع الاتصال السياسي في الجزائر.

لقد شهدت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962م تطورات مهمة في طبيعة النظام السياسي والإداري والإعلامي وأخذ النظام ابتداء من ذلك العهد طابع الحكم الشمولي السلطوي الى غاية أكتوبر 1988م معتمدا على مبدأ مركزية السلطة الممثلة آنذاك في حزب واحد يستمد مشروعيته من التاريخ والنضال السياسي وثورة نوفمبر 1954م وهذا ما جعل النظام ينغلق على نفسه ويرفض المشاركة السياسية لمختلف الجماعات التي تشكل محيطه الخارجي، واصبح عمله يدور في اطار حلقة مغلقة بين مدخلاته ومخرجاته وفق منظور عام لمفهوم الدولة والأيديولوجية الاشتراكية.

استمر هذا الوضع الى ان جاءت احداث أكتوبر 1988م، وما تلاها من تحركات ونشاطات كثيرة أدخلت الجزائر في مرحلة جديدة شملت المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتوجت بدستور جديد في فيفري 1989م الذي افر الحرية الإعلامية وإمكانية تشكيل الجماعات السياسية، كما اعتبرت هذه الاحداث نقطة

[1] سليمة رابحي، ***الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر***، مرجع سبق ذكره، ص100.

التحول في مسار تطور الدولة الجزائرية، لأنها شكلت حجر الأساس الذي أقيمت عليه التعددية الحزبية والإعلامية، ومنبرا لتعبير مختلف الأطراف عن رغبتها في تفعيل مسار الديمقراطية، خاصة بعد ظهور اتصال سياسي دائم بين القمة والقاعدة.[1]

للإحاطة أكثر بواقع عملية الاتصال السياسي في الجزائر، لا بد التطرق الى هذه العملية من خلال المراحل التي تطور الجزائر السياسي منذ الاستقلال وهما مرحلة الأحادية ومرحلة التعددية السياسية.

1.4. طبيعة الاتصال في مرحلة ما قبل التعددية: لقد كان النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال منغلقا على نفسه، يعمل في إطار من السرية وما تنص عليه التعليمات الاشتراكية التي لا تؤمن بالعمل السياسي الشفاف ولا في مشاركة القوى الخارجة عن حلقة هذا النظام، ونتيجة لذلك لا يمكننا الحديث عن وجود اتصال سياسي في الجزائر، باعتبار هذا الاتصال في ابسط معانتيه يعني تبادل المعلومات بين الحاكم والمحكوم ومختلف القوى السياسية في المجتمع.

يدل ذلك ان نظام السياسي على الأقل خلال 30 سنة التي تلت استقلاله، لم يشرك أي طرف خارج عن نسقه في عملية الاتصال السياسي، بل كان اتصاله يتم على شكل قرارات ونصوص وتوجيهات أحادية الاتجاه من القمة الى القاعدة، اما المحكوم وباقي الفعاليات السياسية فإنها لم تكن لتشارك في عملية التوجيه العام للسياسية الجزائرية، ما دام ان هياكل التمثيل الديمقراطي لم تكن موجودة ونقصد بها البرلمان في شكله المفتوح والأحزاب السياسية والجمعيات الأخرى.[2]

ما يمكن ان نلخص به الاتصال سياسي في مرحلة ما قبل التعددية، هو سيادة الاتصال ذو الاتجاه الواحد (الاتصال النازل) الذي كان يغلب على كافة قنوات الاتصال، وكثيرا ما كان الهدف منه هو تحقيق التعبئة

---

[1] سليمة رابحي، ***الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر***، مرجع سابق، ص104.

[2] يوسف تمار، ***نظرية Agenda setting: دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري***، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص علوم الاعلام والاتصال، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2004، ص125.

الجماهيرية بالاعتماد على قنوات الاتصال التقليدية، واكن أيضا على المنظمات الجماهيرية التي كانت جزء لا يتجزأ من الحزب الواحد والسلطة.[1]

وهذا ما نلمسه في جميع الدساتير والمواثيق التي ظهرت في تلك الفترة على نحو سنوجزه من خلال هذه المراحل الثلاثة:

1.1.4.المرحلة الأولى (1962-1965): لا يمكن قياس عملية الاتصال السياسي في هذه المرحلة التي تميزت بحكم الرئيس "**احمد بن بلة**" بمعزل عن جميع المواثيق والدساتير التي صدرت فيها، ومنها دستور الجزائر المستقلة الصادر في 10 سبتمبر 1963م الذي اقر وجود الحزب الواحد ودعم فكرة الاتصال الرسمي في اتجاه واحد، تطبيقا لعوامل فرضتها ظروف صعبة كانت تعيشها البلاد، وللتذكير فان هذا الدستور لم يمر على سريانه سوى ثلاثة عشر يوما فقط حتى تم تجميده، فضلا عن ذلك فقد جسد ميثاق الجزائر الذي صدر في افريل 1964م فكرة الاتصال الثقافي، من خلال تمرير التعبئة الاجتماعية خدمة للفلسفة الاشتراكية، وهو ما عكسته النصوص الرسمية التي تأثرت بهذا الفكر الأيديولوجي، وعملت حكومة الرئيس "**بن بلة**" على تنفيذه ميدانيا، وذلك من خلال اصدار مراسيم تمنع وجود الأحزاب السياسية في شكلها التعددي، ما يعني ان جبهة التحرير الوطني كمؤسسة كانت تسيطر على جميع النواحي داخليا وخارجيا.

على هذا الأساس لم يكن للديمقراطية أي مفهوم واضح، حيث كان الاتصال يتم على نفس المستوى وهو انتظار المراسيم الواردة الى الحزب الواحد باعتباره محركا للجماهير، كما نسجل عدم وجود الاتصال التفاهمي الا ما كان يرضي السلطة، وهذا ما يؤكده صدور القرار الذي يمنع كل التنظيمات والجمعيات من النشاط والتجمهر.[2]

في جانب اخر كان على الجزائر في هذه المرحلة بالذات ان تعمل على إيجاد نمط اعلامي يتوافق مع سياسية النظام الأحادي، وقد تجسدت أولى خطواته في تأميم وسائل الاعلام، وتصفية الميراث الاستعماري

---

[1] فريد شيبوط، ***الاتصال الجواري: أداة حديثة للتنمية _مقارنة نقدية لواقع الاتصال في الجزائر_***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم العلام والاتصال، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2002/2001، ص85.

[2] محمد حمام، ***الاتصال الجواري واشكالية علاقة الإدارة بالمواطن***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم الاعلام والاتصال، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2003/2002، ص58.

وتأسيس جرائد وطنية جديدة وظفتها الدولة أساسا من اجل التجنيد والتوعية والتعبئة ونشر أفكار استنادا على مركزية التسيير من قبل الحزب الواحد.[1]

2.1.4. المرحلة الثانية (1965-1978): لقد كانت هذه المرحلة فترة بناء تعتمد على وحدة الشعب والنظام والانضباط، قادها مجلس الثورة بقيادة الرئيس السابق "**هواري بومدين**" الذي احتكر جميع السلطات والوظائف بعد عزله "**احمد بن بلة**" على إثر الانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس يوم 19 جوان 1965م، او كما يعرف بعملية "التصحيح الثوري"، وظلت هذه السمة الغالبة حتى ظهور الميثاق الوطني في 1976م بوجهة أيديولوجية ارجعت مفهوم الاتصال الهابط الى سابق عهده.

ان النظام الاشتراكي القائم سعى الى تحقيق اعلام اشتراكي يكون في خدمة الثورة الاشتراكية والوحدة الوطنية ويجعل من وسائل الاعلام وسيلة لتحقيق ذلك، كما أصبح الاتصال الحكومي الرسمي يجسد سلطة الحزب في الدولة من خلال اسناد الوظائف لسياسيين، واستعمال الاتصال النازل من القيادة أساسا لأغراض التعبئة ونشر الأفكار والمفاهيم الاشتراكية، بل أنشأت وسائط وقنوات اتصالية كالمنظمات الجماهيرية والشعبية ولكن عملها كان مكبلا بعوائق الاتصال الرسمي الذي يتلقى التوجيهات من فوق.

من المهم بمكان الإشارة هنا الى ان وضعية الاتصال هذه طغت على المجتمع الجزائري تقريبا طوال مرحلة ما قبل التعددية، باستثناء بعض الفترات الظرفية مثل تلك الفترة التي تزامنت مع مناقشة الميثاق الوطني في 1976م حيث بلغ الاتصال أسمي قيمة لم تعرف لها حدود، كما فتحت وسائل الاعلام مصراعيها للمواطنين من مختلف الفئات والشرائح، وسط تجنيد رسمي وشعبي لم يسبق له مثيل لجمع أكبر قدر ممكن من الآراء والاقتراحات بوضع أرضية وخلق إرادة شعبية ومصدر أساسي لسيادة الامة، وباستثناء هذه الفترة فان الاتصال لم يتعدى دور المنبر الرسمي من فوق الى تحت.[2]

3.1.4.المرحلة الثالثة (1979-1988): لعل ما يميز هذه الفترة هو انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني في جانفي 1979م عقب الرئيس "**بومدين**" وقد تم خلال هذا المؤتمر اقتراح السيد "**الشاذلي بن جديد**" للاضطلاع بمهام الأمين العام للحزب، ثم رشح بعد ذلك لرئاسة الجمهورية وانتخب رئيسا لها في

[1] سليمة رابحي، ***الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر***، مرجع سابق، ص106.

[2] فريد شيبوط، ***الاتصال الجواري: أداة حديثة للتنمية _ مقاربة نقدية لواقع الاتصال في الجزائر***، مرجع سبق ذكره، 86.

فيفري 1979م لقد شهدت هذه الفترة تحولات هامة خاصة في المجال الإعلامي، حيث صدرت لائحة الاعلام للمؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني التي اكدت على الملكية الجماعية لوسائل الاعلام، كما صدر قانون الاعلام في 1982م الذي جعل من الاعلام وسيلة تعبئة يكون هدفها تجنيد وتنظيم كل القطاعات من اجل تحقيق الأهداف الوطنية و بالمقابل لم يعطي هذه القانون ضمانات اكيدة لحرية الاعلام بل اخضع القطاع الى توجيهات الحزب الواحد والنظام الاشتراكي الذي ظل يحتكر وسائل الاعلام المرئية والمكتوبة.[1]

في الحقيقة الامر لم تختلف هذه المرحلة عن المرحلة السابقة لان ثقافة الحزب الواحد ظلت هي السائدة وعلى الرغم من الإصلاحات التي حدثت على مستوى الحزب بإدراج استعمالات الديمقراطية في الحياة الإدارية والحزبية الا ان وسائط وقنوات الاتصال لم تتغير، بل أصبحت كلها تحت سيطرة الحزب وبات من الطبيعي توجيه التوصيات واللوائح التي تصدر عنه مباشرة في شكل تعليمات تنزل للتطبيق في الوسائط الاجتماعي.

بعد هذا العرض لاهم المراحل والفترات التي مر بها النظام الجزائري قبل احداث أكتوبر 1988م، يمكننا وصف عملية الاتصال السياسي آنذاك بانها كانت تتوجه أساسا في حلقة ضيقة، حيث يصدر النظام السياسي مخرجات ليست ناتجة عن المطالب التي تتقدم بها مختلف الجماعات الاجتماعية، وانما كانت نابعة من مطالب تم تمفصلها وصياغتها على مستوى جماعات مهيكلة سلفا في إطار المنظور الشامل للدولة.[2]

2.4. طبيعة الاتصال في مرحلة التعددية السياسية: لقد شهدت المرحلة التي أعقبت احداث أكتوبر 1988م ميلادا حقيقيا لاتصال سياسي جد متطور بسبل وقنوات جديدة، بعد ان استخلصت الدروس من المراحل السابقة التي لوحظ فيها فقدان الدولة لقنوات حقيقية للاتصال مع المجتمع، وتعميق فجوة التباعد بين القمة والقاعدة أضف الى ذلك عجز الحزب الواحد عن أداء وظائفه.

[1] صالح بن بوزة، ***السياسة الإعلامية الجزائرية: المنظمات النظرية والممارسات (1979-1990)***، مجلة الجزائرية للاتصال العدد: 14، الجزائر، 1990، ص19.

[2] محمد حمام، ***الاتصال الجواري واشكالية علاقة الإدارة بالمواطن***، مرجع سبق ذكره، ص60.

على ضوء ذلك سارعت السلطة السياسية الى احداث تغييرات واصلاحات سياسية واجتماعية كبيرة، تمثلت بالأساس في إقرار دستور 1989م الذي اعترف بحريات لم تتناولها المواثيق السابقة كإنشاء الجمعيات والأحزاب والنقابات، كما احث مبادئ جديدة للديمقراطية الليبرالية كفصل السلطات والتعددية، لقد كان الهدف من هذه الإصلاحات هو إعادة مشروعية السلطة وربما تصور إمكانية قيام اتصال بين الحاكمين والمحكومين، وبالرغم من الأمور الإيجابية التي حملها دستور 1989م بعثت الحياة الاجتماعية من جديد، الا ان الشيء الذي يؤخذ عليه ان قواعده فرضت من فوق على شكل رسائل وقرارات رسمية لم يتم استشارة الشعب فيها، ورغم توفيره لقنوات جديدة لممارسة الاتصال الا ان ممارسات السلطة ظلت بعيدة عن ذلك.

ان المكاسب التي تحققت بعد أكتوبر 1988م في حقيقة الامر قد تم التراجع عنها بشكل ملفت للانتباه بعد توقيف المسار الانتخابي في 1992م ذلك ان الحرب التي أعلنتها السلطة السياسية على ظاهرة الإرهاب، كانت فرصة لكي تسترجع كل مؤسسات الاتصال، وتعود بها الى فرصة نظام المركزية والسياسة الأحادية ولو في واجهة تعددية، هكذا جعلت السلطة من مكافحتها ومقاومتها للجماعات المسلحة مبررا لغلق منافذ الديمقراطية والتضييق على الحركات، حتى اصبح النشاط الحزبي مشلولا ويقتصر فقط على المواعيد الانتخابية، وهو ما يعني بالضرورة وجود جهة واحدة فقط تخاطب الشعب بشكل منتظم وهي السلطة.[1]

انطلاقا من هذا الطرح فإنه لا بد علينا ان نشرح طبيعة الاتصال وواقعه في هذه المرحلة، وسيكون ذلك من خلال القيام بتحليل ودراسة القنوات الجديدة التي يتوفر عليها.

1.2.4. بحوث الراي: لقد ظلت بحوث الراي غائبة او نادرة بالرغم من دورها الاتصالي الكبير، خاصة من حيث امدادها صناع القرار بتركيب يشرح رجع الصدى، وصحيح ان إقامة مثل هذه البحوث يعتبر عملية مكلفة وتتطلب وسائل تكنولوجية معقدة وعددا كبيرا من الباحثين المتخصصين ذوي الخبرة والقدرة على التحليل

غير ان العامل الرئيسي في عدم تطورها يكمن أساسا في غياب الإرادة السياسية لدى الحاكم الناتجة بدورها عن غياب الثقافة الديمقراطية، وبالرغم مما سبق فقد ظهرت بعض المراكز لبحوث سبر الآراء ذي الطابع الخاص بعضها باء بالفشل والبعض الاخر مازال متواجدا على غرار مركز "عباسة".

[1] سليمة رابحي، ***الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر***، مرجع سبق ذكره، ص111.

في هذا الجانب دائما لم نلاحظ اية مبادرة من الحاكم في اتجاه القيام بسبر الآراء، ولهذا فقد صانع القرار أداة هامة من الأدوات التي تسمح له معرفة المطالب المرفوعة، وبالتالي اتخاذ القرار الأفضل بشأنها ففي ظل غياب سبر الآراء لم يعرف الحاكم ما هي متطلبات المحكوم وما هي آرائه ومواقفه فيما تعذر على الأخيرة فهم القرارات الأول ومدى أهميتها واستحال عليه استيعاب خطابه والاقتناع به.

2.2.4.الانتخابات: لقد راينا سابقا ان الانتخابات تضفي طابع الشرعية على السلطة او الجماعات الاجتماعية وغيرها، وعليه فإن النظام السياسي الجزائري بعد اقراره للتعددية السياسية استغل هذه الانتخابات كمصدر هام من مصادر شرعيته، ومع انه تم توظيف الانتخابات لإضفاء نوع من الشرعية والمصداقية على المؤسسات السياسية القائمة الا ان الإجراءات السياسية والقانونية التي صاحبتها كانت باتجاه تدعيم السلطة والركائز التي تقوم عليها، وبناء على ما سبق اسيئ الى الانتخابات كقناة شرعية للاتصال السياسي، ولم يعترف بها كوسيلة من القاعدة تعكس اتجاهات المحكومين ومواقفهم وآرائهم، وهو الامر الذي أدى الى تبني أساليب اكثر عنفا في التعبير سيما في السنوات الأولى من التعددية وظهر ذلك جليا من خلال سلسلة الإضرابات والمظاهرات التي انتشرت بسرعة، وعلى اثرها أعلنت السلطة السياسية حالة الطوارئ في البلاد وتوقيف المسار الانتخابي ثم اتباع العمل المسلح كوسيلة تعبير أخيرة أدخلت البلاد في ازمة سياسية وامنية حادة، لمل كانت الانتخابات عملية اتصالية تصاعدية تساعد على تحقيق التوازن الاتصالي وتدفق المعلومات بين الحاكم والمحكوم، وتمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم واتخاذ المواقف في اهم القضايا، الا ان توقيف المسار الانتخابي وحرمان المحكوم من هذا الحق المسموح به دستوريا اديا الى اختلال هذا التوازن لصالح الحاكم، وذلك بشكل جعل تدفق المعلومات وانسيابها يجري في اتجاه واحد فقط من السلطة السياسية الى القاعدة عبر اصدار القرارات والإجراءات.[1]

3.2.4. الاحزاب السياسية: ان الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية من 1989م سعت بكل الطرق لفرض نفسها في جو سياسي كان يوحي بأن العملية السياسية في الجزائر هي ذات ابعاد متعددة وذات رهانات عديدة، خاصة وإننا نعلم ان التعدد الحزبي كان يعكس في الحقيقة تعدد المجتمع واختلافه وتنوع مطالبه ومن هذا المنطلق كان ينتظر ان تكون هذه الأحزاب السياسية المعبر الفعلي عن مطالب

[1] سليمة رابحي، ***الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر***، مرجع سابق، ص113.

مختلف الفئات الاجتماعية غير ان الأحزاب التي ظهرت تباعا لم تكن تملك درجة عالية من الواعي السياسي يمكنها من اثبات وجودها سياسيا وصياغة برامج علمية وموضوعية.

على عكس الأحزاب القليلة الفاعلة التي استطاعت ان تفرض وجودها في الساحة السياسية والإعلامية في ان واحد، لم يعرف عن باقي الأحزاب الكثيرة الأخرى سواء في تشكيلتها القيادية او البنيوية انها مارست من قبل نشاطات فكرية وسياسية او كان لها جذور إيديولوجية تستوحي منها المبادئ والبرامج، فهي من هذا الجانب لا تملك القدرة على القيام بوظيفة سياسية واجتماعية عميقة، وبالتالي فإنها لا تساعد على صناعة القرار واتخاذه.

ان كثرة الأحزاب السياسية يقلص من فاعلية النظام السياسي في استجاباته للمطالب والى صعوبة قبول القرارات المقترحة حيث تتحول الأحزاب في هذه الحالة الى هيكل يقوم بصياغة المطالب مثلها مثل الجماعات الضاغطة وليس تجميعها وتكتلها، خاصة وان كل حزب صغير يعسكر في موقف ضيق ويعبر عن مصالح فئة صغيرة وعن مطالب متناثرة وغير منسجمة مع مطالب باقي الأحزاب.[1]

المبحث الثاني: الشعارات السياسية.

المطلب الأول: تعريف الشعار.

وهو عبارة مختصرة سهلة التردد تعبر عن فكرة ثابتة او قيمة او هدف، وتهدف عادة للإقناع بحيث تؤثر على الراي العام بدون مناقشة وتستعمل في الموضوعات الوطنية وفي الدعاية أيضا ولكنها سهلة الرسوخ في ذهن الجماهير.[2]

وعن المعنى الاصطلاحي للمصطلح شعار slogan فنجد ان المصطلح الإنجليزي هو في الأصل

"صيحة الحرب" لدى القبائل الإسكتلندية، ثم استعمل في معنى العبارة القصيرة الدالة التي يتخذها شعب من الشعوب او حزب من الأحزاب او مذهب من المذاهب رمزا مميزا له.

---

[1] سليمة رابحي، ***الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر***، مرجع سابق، ص 114.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، ***الموسوعة المبصرة للمصطلحات السياسية***، حقوق النشر والتوزيع لهذا المصنف محفوظة لكتب عربية، ص257.

www.kotobarabaia.com.

والشعار أيضا motto الحكمة او العبارة المأثورة او التعبير عن مدح الذات الذي تتخذه اسرة عريقة او دولة او قبيلة رمزا مميزا لها، اذن فالشعار رمز ويعد الرمز symbole بمثابة الطاقة الفكرية التي بواسطتها يصبح مضمونا معينا من الدلالات الفكرية، مرتبطا بعلامات حسية وواقعية متطابقة ولقد اقترح "كاسيرر" دراسة الرموز دراسة تكوينية لمختلف الاشكال الرمزية، او دراسة اللغة والفن الأسطورة والعلم وفقا لتطورها التاريخي.

وفي تقديره فان الرموز مرت بثلاث مراحل أساسية، مرحلة المحاكاة البسيطة mimétique وهي مجرد إعادة انتاج شيء من الأشياء ومرحلة المماثلة analogique وهي تصور شيء من الاشياء من خلال خواصه والمرحلة الثالثة وهي المرحلة الرمزية symbolique الخالصة، وتتماثل هذه المرحل مع الوظائف اللغوية فوظيفة التعبير تتوافق مع مرحلة المحاكاة وإدراك الأشياء ووظيفة التصور مع العلاقة بين الأشياء وهي مرحلة المماثلة، والوظيفة الدلالية مع مرحلة الرمز، وهنا يظهر الخط الذاهب من الحس الى النظر ومن التجسيد نحو التجريد.

بمعنى اخر يوضح "كاسيرر" ان دراسة الاشكال الرمزية تقدم مفتاحا لأشكال التصور الإنساني، وعلى ذلك فان تكوين الاشكال الرمزية، سواء اكانت لفظية او دينية او فنية او رياضية، او أي نمط من أنماط التعبير هو ملحمة العقل ويتكون الشعار عادة من 3عناصر: صورة او رمز، كتابة بخط معين، الهتاف او الصوت، وهو مبادلة الغير بالصياح (ارتفاع المتظاهرين)، ويتضح من ذلك ان الهتاف نوع من الشعارات وهو الشعار المنطوق.[1]

المطلب الثاني: تعريف الشعار السياسي:

هو تعبير مختصر ومثير للإعجاب، يكرس فكرة ما، ويسعى الى نقلها بأبسط السبل والاشكال الى الجمهور المتلقين بغض النظر عن اختلاف ثقافاتهم السياسية وتنوع قدراتهم السياسية، وهو كذلك تعبير او علامة بليغة المضمون مكثفة الشكل وسيلة الإبلاغ والاتصال فالوظيفة الأساسية للغة، الحاضن الأساسي

[1] أبو المجد عبد الجليل، ***مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي***، مرجع سبق ذكره، ص11.

والناقل الطبيعي للشعار، هو إقامة الاتصال بين المرسل والمستقبل (الناشط السياسي والحزبي) والجمهور المتلقي (افراد وجماعات)، لذلك فالوظيفة اجتماعية تعبيرية.[1]

يعرف الشعار السياسي بأنه "جملة او عدد من الجمل لمفاهيم تدل على قيم او استراتيجية واهداف او رؤية او شخصية المرشح او الحزب بهدف تحقيق الانتشار وإقناع الناخبين وكسب أصواتهم"، فالشعار مجموعة كلمات لابد لها ان تدخل قلب الناخبين قبل عقله، فالكلمة المكتوبة تؤثر بدرجة اكبر على القارئ عما لو كانت مسموعة، لأنها تتيح للقارئ فرصة كافية لاستيعاب معناها ومدلولها، كما تترك له حرية اختيار الوقت الملائم للرجوع اليها واختيار ما يريده، لان يقرا ويترك ما يريده، فهي مدرسة عامة للشعب ومعلم الراي العام وتزوده بالأنباء والآراء والمعلومات، حتى ينضج فكره ويكون معبرا عن امال وتطلعات غالبية الشعب، مما يجعلها مؤثرة في قرارات السلطة التشريعية كما انها تلعب دورا في تكوين الراي عام وطني قوي، فليس بالضرورة ان يكون الشعار قصيرا فقد يحوي عددا من الجمل تنتهي بسجع تكون سهلة الحفظ والتذكير، فهناك عدد من الشركات التجارية استخدمت شعارات طويلة نسبيا لكن لها وظيفة ان تعرض استراتيجية الشركة والمنتج وتكون سهلة الحفظ والتذكير.

ويعتبر الشعار احد مكونات المنتج السياسي الذي يحاول المرشح ان يقنع به الناخبين فيشكل رسالة يرسلها المرشح الى ناخبيه تعكس رؤيته، استراتيجيته، برنامجه الانتخابي بشكل مختصر وكذلك هو رسالة ذات اتجاه واحد يرسل فيها المرشح التزاماته ووعوده الى الناخبين ليقدم فيها رؤيته وخططه واستراتيجياته ويستخدم المرشح عددا من وسائل الاتصال لإرسال رسائله منها الوسائل التقليدية الصحف والإذاعة والتليفزيون والاعلانات والبوسترات والمطويات، ومنها الوسائل الحديثة (وسائل التواصل الاجتماعي) التي أصبحت تحتل مكانا بارزا في وسائل الاتصال، يتفق الباحثون على انه ليس الهدف من تصميم ونشر الشعار مجرد المشاركة في الانتخابات ولكن المنافسة والوصول الى اقصى حد للمنافسة، لذلك فإن من المهم

[1] نور الدين دحمان، ***سيميائية الخطاب السياسي في الجزائر***، دار جسور المعرفة، المجلد05، العدد03، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2019/09/21، **Dnoureddine82@gmail.com.**

ان يكون الشعار المرشح متميزا ومقنعا ولافتا للنظر وجاذبا ويصل الى مرحلة من رضا الناخب ليكون منافسا.[1]

فاستخدام شعار غير مناسب يعطي انطباعا سيئا لدى الناخبين، الشعار وصورة المرشح وشخصيته لها تأثير على الناخب، يقول Rosenberg Mcafferty 1987، بعيدا عن مكانة الحزب فإن شخصية المرشح وصورته وشعاره من معايير تقييم الناخب لمرشحه، فالمرشح الى جانب انه (منتج) بما يشكله من شخصية وملابس وهيئة وأسلوب في الحديث، فإنه في الوقت ذاته مروج للمنتج وبائع له يحتاج منه مهارات من الاقناع والتفاوض لإقناع الناخبين بجودة هذا المنتج.

شعار المرشح أحد الوسائل التي من خلالها يستطيع ان يصل الى قلب الناخب وعقله واقناعه بجودة هذا المنتج لذا فإن الشعار المقنع لا بد له ان يتصف بصفات لكي يوصل رسالة المرشح الى الناخب، كذلك ليسهل حفظ الشعار، ومن آليات حفظ الشعار ان يرتبط الشعار بجوانب عاطفية لدى الناخب ولكي يؤدي الشعار وظيفة التي من اجلها صمم، فإنه لا بد ان يختصر فكرة المنتج السياسي وان يجعل المرشح مختلفا عن باقي المرشحين وان يستهدف سوقا معينة وان لا يحدد بوقت معين وان يكون قابلا للتعديل.[2]

المطلب الثالث: الشعار شكل من اشكال الاتصال الاقناعي.

ان الاتصال الاقناعي علم يدرس التفاعلات بين الافراد التي شأنها ان تحدث اثار سلوكية ومن ثم فالاتصال الاقناعي اتصال مخطط ينطوي على تلك التدخلات المقصودة التي تستهدف في تحقيق تغيرات محددة سلفا في السلوك العلني والمستتر وعلى الرغم من ان الاقناع ليس هو الأثر الوحيد للاتصال الا ان الكثيرين من الدارسين يذهبون الى ان الرسالة المقنعة والفعالة هي تلك التي تتغير بخصائص جديدة بتحول الوظيفة السيكولوجية على نحو يجعله يستجيب علنا تجاه موضوع الاقناع، وبمفرداته وبالأساليب التي يريدها القائم بالاتصال، او صانعي الشعار ومعنى ذلك ان أداة الاقناع تكمن في تعديل البناء السيكولوجي الداخلي للفرد كمحاولة لتعزيز المواقف تجاه الشعار او الآراء السياسية او الفكرية او الاجتماعية.

---

[1] عبد الوهاب يوسف الجودر، ***اتجاهات الناخبين نحو الشعارات والبرامج الانتخابية للمرشحين للمجلس النيابي في البحرين***، النشر محفوظة لمعهد البحرين للتنمية السياسية، الطبعة الأولى، البحرين، 2020، ص27.

[2] عبد الوهاب يوسف الجودر، ***اتجاهات الناخبين نحو الشعارات والبرامج الانتخابية للمرشحين للمجلس النيابي في البحرين***، مرجع سابق، ص28.

ذلك ان الاتصال الاقناعي يستهدف أساس تغير وجهة نظره، او الاقناع بشيء ما وكثيرا ما يخاطب العواطف والانفعالات لتحقيق هدفه الاقناعي والاقناع الاتصالي يستهدف الفرد كما يستهدف الجماعة سواء اكانت صغيرة او كبيرة والتي يعتبر هذا الفرد عضوا فيها ويراد إقناعه للحصول على نتيجة معينة ولذلك تتنوع مجالات الاتصال الاقناع سياسيا تجاريا اجتماعيا وثقافيا.

والاقناع لا يعني دائما فن استخدام اللغة او البلاغة، ففي السياق التاريخي كانت البلاغة هي وسيلة الاتصال التي يمكن استخدامها لأغراض الاقناع بتغير المفاهيم والاعمال فالبلاغة كانت مهارة الاقناع "فالعنابي" يقول ان كل من افهمك حاجته من غير إعادة ولا جلسة ولا استعانة فهو بليغ، فإن اردت اللسان الذي يروق الالسنة ويفوق كل خطيب، فإظهار ما غمض من الحق وتصوير الباطل في صورة حق.

ان الاتصال الاقناعي حين يقوم على المناطق الإعلامي لكسب تأييد الجماهير، فإنما يلجأ الى التحليل والنقد دون تعميم وتحريك الانفعالات، فالمنطق الإعلامي هو الذي يكسب الاتصال الاقناعي طابعه، الشعار في عملية التواصل "الشعار نظام خاص يؤمن عدة وظائف في عملية التواصل بين المنظمة وجمهورها"، ينقسم الشعار الى محورين الأول يمثل المرسل (المنظمة، الحزب، المؤسسة) اما الثاني فهو المرسل اليه (الفرد، المتلقي، جمهور المؤسسة)، فالمحور الأول يدل على البعد المنفعي والثاني الى البعد الدلالي أي قوة التمثيل المبهمة للشعار.[1]

1.3. وسائل الاعلام والاتصال الاقناعي: يشير مصطلح بمعناه العام الى العلمية التي تنقل بواسطتها رسالة معينة او مجموعة رسائل معينة او مجموعة رسائل من مرسل او مصدر الى المستقبل بينما يستعمل مصطلح الاتصال الجماهيري بمعناه المحدود أيضا الإشارة الى نقل رسالة بواسطة وسائل فنية جماهيرية معينة كالصحف والمجالات والإذاعة والتلفزيون وهي تمكن المصدر سواء كان فردا او مجموعة افراد من الوصول الى المستقبل او الجمهور قراء ومشاهدين مستمتعين.

ويتميز الدارسون بين الاتصال المباشر الذي يحدث على المستوى المتبادل بين الأشخاص والاتصال من خلال وسائل الاعلام والاتصال بالجماهير وذلك على أساس ان الاتصال الجماهيري يتميز بالعناصر الاتية:

1.امكانية وجود جمهور كبير الحجم تصل اليه رسالة الاتصال.

[1] يسرى خضر إسماعيل، ***الأصول العلمية للشعار***، دار النهضة للنشر، ب.ط، قاهرة، مصر، 2002، ص31.

2.وجود أسلوب الوساطة او التوسط في الاتصال بين المرسل والمستقبل.

3.احتمال تأخير الاستقبال.

4.صعوبة تحقيق مراقبة متبادلة بين المرسل والمستقبل.

والاتصال الاقناعي يقيد من الاتصال المباشرة كما يفيد من الاتصال الجماهيري ووسائل الاعلام في توصيل رسالته الاقناعية ومن نقطة الاستشراف هذه فإن الاتصال الاقناعي هو علم التفاعلات بين الافراد التي من شأنها ان تحدث اثار سلوكية ومن ثم يتسم الاتصال الاقناعي بأنه اتصال مخطط بمعنى انه يتضمن كل التدخلات المقصودة التي تستهدف تحقيق تغييرات محددة في السلوك العلني او الخفي للجمهور المستهدف ولكي يكون التدخل هذا التدخل فعالا يجب اختيار دقيق وسليم لوسائل الاتصال والاعلام التي يتوسل بها لتوصيل الرسالة الاقناعية ويتوسل الاتصال الاقناعي بالكلمة المكتوبة او المنقولة او المطبوعة او الفوز بأشكالها المختلفة ليقرب جماهيره من الهدف المنشود من الاتصال، ويعني ذلك ان يتوخى التخطيط في الاتصال الاقناعي استخدام أساليب متعددة الى من شأنها التأثير في اتجاهات الجمهور المستهدف.

فالمشكلة الكبرى امام الاتصال الاقناعي هي كيفية اختيار الوسيلة الملائمة لأداء الرسالة الاقناعية بالإضافة الى دراسة العوامل الأخرى كالإمكانيات المادية والفنية وطبيعة الجماهير وغيرها، وقد أجريت عدة تجارب معملية لدراسة قوة تأثير كل من وسائل الاعلام المختلفة كما أجريت دراسات أخرى عملية في المجتمع لمقاربة هذه الوسائل وقياس قوة تأثير كل منها في الجمهور وقد اتضح مثلا: وسائل الاعلام السمعية المعتمدة تلاؤمها الوسائل البصرية كالسينما والتليفزيون تمتاز بالواقعية والحيوية لأنها تستطيع ان تريك الاحداث حال وقوعها وبكل تفاصيلها ويمكن تقسيم وسائل الاعلام والاتصال الاقناعي عموما الى ثلاثة أنواع وهي:

1.الوسائل المكانية: ويقصد بها تلك الوسائل المتطورة التي حيزا في مكان، كالمطبوعات الصورة والفنون التشكيلية وهي جميعا وسائل بصرية.

2.الوسائل الزمنية: ويقصد بها الوسائل التي تسلسل في وقت زمني كالإذاعة والتليفزيون والاحداث المسموعة وهي وسائل شفوية وسمعية[1].

[1]عبد العزيز شرف، ***الاجناس الإعلامية وتطور الحضارات الاتصالية***، دار الهيئة المصرية للكتاب، طبعة الثانية، مصر 2004، ص24.

3.الوسائل المكانية والزمنية: ويقصد بها الوسائل التي تشغل حيزا مكانيا ووقتا زمنيا في نفس الوقت، وهي وسائل بصرية وسمعية، مثل الأفلام الناطقة والتليفزيون والمسرح.

2.3.وسائل الاعلام الجماهيرية مع إشارة خاصة للتليفزيون: التليفزيون هو وسيلة مهمة من وسائل الاعلام يمكن اعتباره مربيا وموجها في البيت حيث تشارك نشاطاته الإعلامية في عملية التنشئة السياسية التي تزرع الأفكار والقيم والمقاييس السياسية المطلوب نشرها وترسيخها في المجتمع، وفي نفوس ابناء العائلة، علما بأن شيوع وانتشار وسيطرة أفكار وقيم سياسة واحدة من خلال أجهزة الاعلام الجماهيرية ستلعب الدور الكبير في تحقيق الوحدة الأيديولوجية والسياسية بين أبناء المجتمع، ومثل هذه الوحدة لا بد ان تساعد المجتمع على بلوغ أهدافه الجوهرية كما ان التليفزيون ينقل الصور والاخبار السياسية ويشارك مشاركة فعالة في زيادة الوعي السياسي والفكري بين الجماهير ووظائف سياسية بين قطاعات المجتمع المختلفة.

اما أهمية التليفزيون في تغيير المواقف السياسية التي يحملها الافراد إزاء قضايا ومواضيع معينة فلا يمكن التقليل من مكانتها وأثارها بأية صورة من الصور فالتلفزيون يلعب الدور الكبير في تمسك المواطنين بأفكار ومعتقدات سياسية معينة دون أفكار والمعتقدات الأخرى، وهي في الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية في مجتمعات يلعب التليفزيون الدور المؤثر في مساعدة هذه الأحزاب على تنفيذ حملاتها الإعلامية والسياسية، فهو يبث افكارها وأهدافها ومشاريعها المستقبلية بين صفوف الشعب وينقل صورة قادتها الى الشعب

من خلال عقد الندوات معهم في محطاته، ويؤثر في الأفكار والمعتقدات السياسية التي يحملها أبناء الشعب من خلال برامجه التثقيفية، الا ان أثار التليفزيون في الآراء والمواقف السياسية التي يحملها أبناء الشعب لا يمكن لمسها والشعور بها الا خلال فترة، وبرامج التليفزيون السياسية لا يمكن ان تكون محركة ومؤثرة في عقول واراء الجماهير اذا لم تنسجم موادها وبرامجها مع تطلعات وطموحات الجماهير واذا لم تخدم حاجات واهداف الافراد والجماعات على حد سواء[1]، ان باستطاعة التأثير في أفكار وهو واقف الفرد المشاهد اذا توفرت العوامل التالية:

[1]صالح أبو أصبع، ***الاتصال الجماهيري***، دار البركة للنشر والتوزيع، الكبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2005، ص406.

1.يستطيع التليفزيون تبديل سلوك وقيم الافراد إذا كانت جميع برامجه متكاملة ومكررة لنوع واحد من الآراء والقيم والمقاييس.

2.عرض الآراء والقيم والمقاييس المطلوب نشرها وترسيخها في عقول الافراد بصورة تثير انفعالاتهم النفسية تجاه هذه الآراء والمقاييس.

3.يجب ان ترتبط الآراء والقيم والمقاييس الجديدة بمصالح وطموحات الافراد الانية والمستقبلية.

4.يجب ان تكون برامج التليفزيون غير معرضة للانتقاد الهدام من قبل اية جهة وتنسجم مع رغبات ومصالح الافراد، وبما ان الشعار يدخل ضمن الوسائل المرئية فهو شكل من اشكال الاتصال.[1]

3.3. الشعار والاتصال: الشعار يتوسل بالصحف اليومية والاسبوعية والمجالات في توصيل رسالته وينظر الشعار تعد ذات جدوى مع سعة انتشارها وتوزيعها كما ان هذه الصحف اليومية وسائل سريعة تيسر نقل الرسائل الشعارية من أصحابها الى الفرد المتلقي في الوقت وحيز حيث يستطيع أصحاب الشعار تسليم للصحافة.

وللوقت أهمية كبيرة في مجال الشعار كما ان نتائج الشعار في الصحف اليومية نتائج سريعة الظهور فقد يأتي الشعار بأثر ملحوظ في اليوم التالي لظهوره ويتميز الشعار الصحفي في الجزائر، بإمكانية تكراره والتأكيد على رسالة الشعار وإمكانية اثارة اهتمام القارئ الذي تتاح له أيضا فرصة الاحتفاظ بالشعار وما فيه من بيانات للرجوع اليها، ويخاطب الشعار الصحفي جمهورا مثقفا من خلال طبيعة جمهور الصحف الامر الذي يقتضي الاقناع بالحاجة والمنطق والحرص على مصداقية بهدف اكتساب ثقة القراء ويستخدم في وسائل المواصلات او تعلق في الطريق او الإمكان المعدة لذلك على جانبي الطريق ومن مزايا هذه الوسيلة:

*انها تتيح لجميع الافراد رؤية الرسالة كما تتيح لصاحب الشعار التحكم في المساحة التي يريدها واستخدام الألوان البارزة التي تجذب الأنظار واستمرار الشعار فترة طويلة.

وتتميز الملصقات واللافتات الشعارية من حيث انها لا تحمل الى البيت او على المكتب للقراءة وقت الفراغ بل تظل في مكان واحد، ولذلك يجب ان تتيح للمارة استيعاب رسالتها الشعارية، فاللافتة اذن يجب الا

[1] صالح أبو أصبع، ***الاتصال الجماهيري،*** مرجع سابق، ص 406.

تقتصر على اجتذاب الانتباه وتحوله عن المناظر الأخرى فحسب بل يجب كذلك ان تكون رسالتها مختصرة بالقدر الذي يجعل القارئ او الفرد المتلقي للشعار محيطا بكل ما فيه في لحظة واحدة وقصيرة.[1]

المطلب الرابع: واقع الخطاب السياسي في الجزائر.

اجمع العديد من الباحثين والمختصين في الاتصال السياسي عن تدني الخطابات السياسية للفاعلين والقادة السياسيين، حيث أصبحت خطاباتهم لا تخلو من صفات التهديد والوعيد والترغيب والترهيب للخصم، الاستخفاف بمشاعر ومواقف الاخرين مع غياب الأسلوب العلمي والادبي العلمي والادبي المقنع، واستعمال مفردات سوقية منحطة على الخطاب السياسي الجزائري... الخ، كما نجد ان اغلبية الأحزاب السياسية لا تتمتع بتاريخ خاص لها، لأنها اعتمدت على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها ومنه نفسر الإفلاس الديمقراطي وعدم تحقيق الإصلاحات السياسية، اذْ ان الساحة السياسية لم تتشكل منذ البداية بمجالها الثقافي كشرط لازم لأية ممارسة للشأن العام، وكل ما حدث هو افتراض التعددية في الهوامش والأطراف مع بناء السلطة الفعلية في المركز والنواة، وترتبط قدرة الحزب على القيام بوظائفه بعدة مقاييس للأداء السياسي يتم من خلالها المساهمة في تحقيق الإصلاحات السياسية في الجزائر، ومن ابرزها قوة الخطاب السياسي وتحفيز المواطنين للمشاركة في العملية السياسية بصفة عامة.[2]

ويضيف الدكتور "احمد حمدي" في حوار خص به جريدة الشعب عن قراءته للخطاب السياسي الجزائري اثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014م ان الخطاب السياسي لدى المترشحين في هذه الحملة الانتخابية لم يكن بالدرجة الكافية من الأداء المنتظر منه، فقد كان يعوزه التحليل الدقيق لواقع المجتمع الجزائري وهو واقع سريع التجدد تعاقبت اجياله بصورة عالية، نتج عنها بروز انشغالات جديدة وتنوع للحاجات أجد وتجاوب اكبر مع المؤثرات الحديثة للحضارة، واندماج شبابه في تداعيات العولمة، واساطير الحريات وحقوق الانسان واحابيل الفوضى غير الخلاقة التي تجتاح العلاقات الدولية، بينما ظل الخطاب السياسي في هذه الحملة بطيئا مستنسخا عن بعضه البعض، لا يبلي الحاجات الحقيقية للمجتمع الجزائري، انه في حاجة الى الابتكار

---

[1] صالح أبو أصبع، ***الاتصال والاعلام في المجتمع المعاصر***، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، 2008، ص70.

[2] نور الدين ثنيو، ***الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية***، مركز دراسات الوحدة العربية، ب.ط، بيروت، لبنان 2004، ص219.

والابداع كي يستجيب لطموحات وتطلعات الشعب الجزائري التي لم تعد محصورة في القضايا الاجتماعية والتنموية.[1]

كما يرى الدكتور "بوقشور محمد" من جامعة "محمد لمين دباغين في سطيف" بأن افلاس الخطاب السياسي هو نتيجة منطقية لتعويم الساحة السياسية وتمييع العمل السياسي، وكذا بؤس تمثلات اشباه الساسة لأدوارهم في المجتمع، تنبع مصداقية الخطاب السياسي من خلال تطابق رسالة المتحدث مع واقعه وقد يفقد الخطاب السياسي معناه وهدفه ولا تصل رسالته الى المتلقي، ويفقد السياسي مصداقيته اذا كان بعيدا عن الواقع، لتفقد معه مصداقية الحزب السياسي بأكمله، وفي هذا السياق يضيف الدكتور "احمد حمدي" لاشك ان التأثير في الجمهور واقناعه غاية كل خطاب سياسي، وذلك بهدف تعديل رأيه والاستجابة لمضمون النداء الموجه اليه لكن ما شاب هذه الحملة هو الهرج الفلكلوري البعيد عن الاقناع، واستنساخ البرامج عن بعضها البعض الا من رحم ربك، وعدم اعتبار مقتضيات الخطاب المحلية كلها أمور ساهمت في اضعاف هذا الخطاب.

وحينما نتحدث عن الحزب السياسي كمؤسسة فإننا نتحدث عن نوعين من الاتصال، الاتصال الداخلي والاتصال الخارجي، فالحديث عن الاتصال الداخلي هو الحديث عن جملة من التفاعلات الوظيفية والتنظيمية داخل التنظيم الحزبي، اما الاتصال الخارجي فنقصد به علاقة الحزب السياسي بكل الفواعل الاجتماعية والسياسية والقانونية والأيديولوجية الخارجية، ومن بين الوسائل السياسية التي يعتمد عليها الحزب السياسي أسلوب الحوار والاقناع، فهي من الوسائل الهامة لتحقيق وحدة وتماسك وحدة الحزب الداخلية حيث يوفق بين وجهات نظر أعضائه المتباعدة او المتضاربة، كما يطور مواقفه وبرنامجه بفضل الآراء والمعلومات التي تنشرح عنها المناقشات المختلفة داخله، فالخطاب السياسي الحقيقي هو ذلك الخطاب الذي يحترم مقومات الامة ووحدتها، ويكرس كل جهوده ليربط العلاقة مع القاعدة الشعبية من خلال تنظيم ندوات اجتماعية من اجل زيادة ربط العلاقة بين أعضاء الحزب والشعب وتشجيع التعاون الاجتماعي والترابط الاسري وإيجاد حلول للقضايا الاجتماعية، ويضيف الدكتور "بوقشور محمد" قائلا فالكل على سبيل المثال يتحدث عن الديمقراطية باعتبارها الوصفة الشافية من كل الامراض التي يعاني منها المجتمع، وانها المفتاح

[1] مهملي بن علي، ***الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر***، مركز الجامعي غليزان، الجزائر، ص91.

السحري الذي تفتح به جميع الأبواب الموصد، لكن الكل يتناسى ان الديمقراطية نفسها بحاجة الى مفتاح يفك شفرتها ولان الديمقراطية كما يؤكد جورج طرابيشي، هي بالأساس ظاهرة مجتمعية، ولا يمكنها ان تكون نظاما للحكم دون ان تكون نظاما للمجتمع ولان الديمقراطية هي في التحليل الأخير ثقافة ومنظومة قيم متضامنة، وهي بذرة قبل ان تكون ثمرة فإن ثمن الجهد قد يكون مضاعفا عندما يتم استزراع بذرة الديمقراطية بالمثاقفة، اما بخصوص لغة هذا الخطاب فيشقيها المنطوق والمكتوب فيتوجب بداية التأكيد على ان اللغة هي الميزة الأولى والاساسية التي تحدد هوية الانسان.[1]

[1] مهملي بن علي، ***الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر***، مرجع سابق، ص91.

خلاصة:

ان الاتصال السياسي هو الاتصال الموجه الذي يقوم بيه الساسة او الاعلاميون او عامة افراد الشعب والذي يعكس أهدافا سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الحكومة او الراي العام والحياة الخاصة الافراد والشعوب من خلال وسائل وأساليب الاتصال التي يستعملها الفاعلون السياسيون لإغراء الراي العام.

فهو يعبر عن مجموعة من الرسائل المرسلة من المرشحين الى الناخبين او من الحكومة الى افراد الشعب بالاعتماد على بعض الدعائم التي هي عبارة عن خطابات ولافتات وشعارات تبرز بكثرة خلال فترة الحملة الانتخابية بهدف الوصول للسلطة او البقاء فيها، وهذا يتحقق الا إذا اقنع اغلبية الناخبين بالتصويت لصالحهم.

الفصل الثاني: الأنظمة السياسية والأحزاب السياسية.

المبحث الأول: نظام الحكم في الجزائر.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية.

خطة الفصل الثاني:

تمهيد:

المبحث الأول: نظام الحكم في الجزائر

المطلب الأول: تعريف نظام الحكم

المطلب الثاني: أنواع النظام السياسي ومكوناته

المطلب الثالث: المشاركة السياسية في الجزائر

المطلب الرابع: طبيعة النظام السياسي في الجزائر

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية

المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية

المطلب الثالث: تصنيفات واهداف الأحزاب السياسية

المطلب الرابع: واقع الأحزاب السياسية في الجزائر

الخلاصة:

تمهيد:

يعد النظام السياسي الإطار الرئيسي الذي يجري ضمنه الصراع السياسي في المجتمع، والذي تشكل السلطة مشروعيه الأساسي.

إن السلطة السياسية في كل مجتمع هي سلطة منظمة وما النظام الا نوع من أنواع مختلفة تنظيم هذه السلطة يتألف النظام السياسي من مجموعة من المؤسسات رسمية تنشأ بموجب الدساتير والنصوص التشريعية عامة ومن مؤسسات واقعية تلعب دورا فاعلا في الحياة السياسية، ويأتي في مقدمتها الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، كما تُسهم في تشكِيله عوامل اجتماعية وثقافية متنوعة يدخل في عِدَادها العادات والتقاليد والأعراف.

الفصل الثاني: الأنظمة السياسية والأحزاب السياسية

المبحث الأول: نظام الحكم في الجزائر

المطلب الأول: تعريف نظام السياسي

معنى نظام السياسي هو ترتيب الأمور على نحو معين لتحقيق هدف معين اما لفظ Politeia فهي صفة مشتقة من السياسة، والتي يراد بها عند العرب الرئاسة كما كانت تعني La Politique المدينة التي كانت تثير في الاذهان امر تنظيم العلاقات بين الناس سواء كان حكاما او محكومين وهو التعريف المعتمد في اللغة اليونانية.

اما اللغة الإنجليزية فالمصطلح Pollicy هو المعبر على معنى السياسة حيث تنقسم الى مقطعين هما Polic و City ويقصد بهما ما يلي:

Polic وتعني الحضارة، City وتعني المواطنين الذين يكونون في المدينة وقد عبرت الكلمة من معاني متعددة منها البلدة والمقاطعة، النظام السياسي.[1]

ويعرف "**جون ويليام لابيار**" النظام السياسي بأنه مجموعة من الإجراءات الخاصة بالقرارات الموجهة لكل المجتمع سواء ما تعلق بتنظيم او تنسيق العلاقات بين المجموعة الخاصة بالعلاقات السلطوية سواء كانت مشرعة او قهرية، اما "**دفيد ايستون**" يعتبر النظام السياسي هو الجهاز الذي يقوم برسم السياسيات التي تستهدف تنظيم وتوزيع الموارد والذي يتبع سياساته وقراراته بما يتمتع به من السلطة وتكون قراراته ملزمة للمجتمع ككل أي ان يكون هناك شعور عام في المجتمع بقبول هذه القرارات وتلك السياسات على انها ملزمة وهو مجموعة الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي ولكن هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءا من الحياة وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظمه الجماعة السياسية والسلوك السياسي، ويرى "**ايستون**" ان حدود النظام السياسي يمكن التعرف عليها من خلال

[1] خذير عيشة وطوير فريحة، ***طبيعة النظام السياسي وأثره على السياسة العامة في الجزائر***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص السياسة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019.، ص26.

مجموعة التصرف التي تتصل مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع، ومن ثم فإن كل عمل اجتماعي لا تتوفر فيه هذه السمة لا يعتبر داخلا في مكونات النظام السياسي، بل يعتبر احد عوامله الخارجة عنه.

في حين يعتبر "**غابريال آلموند**" النظام السياسي بأنه نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفتين التكامل والتكيف داخليا وخارجيا عن طريق استخدام او التهديد باستخدام الارغام المادي المشروع، فالنظام السياسي هو القيم والوصي على المجتمع والصانع الشرعي لكل ما يحدث في المجتمع من تغير، ويعرفه "**جورج بوردو**" هو مجموع المؤسسات التي تتوزع بينها الية التقرير السياسي، ويعرفه "**ثروت بدوي**" ان النظام السياسي عبارة عن مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة فيما بينها بين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها.[1]

وانطلاقا من التعاريف السابقة يتضح لنا ان النظام السياسي هو مجموعة من القواعد والأجهزة المترابطة فيما بينها مبينة نظام الحكم والسلطة ووسائل واهداف ممارستها ومركز الفرد فيها وضماناته من قبلها.

المطلب الثاني: أنواع النظام السياسي ومكوناته

1.2.انواع نظام السياسي:

يوجد عدة تصنيفات للأنظمة السياسية وتختلف باختلاف المعايير التي تعتمد في عملية التصنيف لكن المعيار الكلاسيكي لتصنيف الأنظمة السياسية يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يسمح لنا هذا المعيار بالتمييز بين ثلاثة أنواع من الأنظمة السياسية وهي:

النظام الرئاسي ويقوم على أساس الفصل التام والمطلق بين السلطتين، أي عدم وجود علاقة تعاون ورقابة متبادلة بين السلطات، والنظام البرلماني والذي يقوم على أساس الفصل المرن والنسبي بين السلطات أي وجود علاقة تعاون متبادلة بين السلطات، وهناك نظام الحكومة الجمعية او النظام المجلسي والذي يوجد في سويسرا فقط.

[1] سلاف سالمي، ***محاضرة: النظم السياسية***، تخصص تاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2002/2019، ص3.

1.1.2.النظام الرئاسي: يقوم النظام الرئاسي على أساس الفصل التام بين السلطات العامة في الدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) بحيث تكون كل منها مستقلة استقلالا كامل عن بقية السلطات في ممارستها لوظيفتها المحدودة في الدستور، كما يقوم النظام السياسي الرئاسي من ناحية أخرى على أساس جمع رئيس الجمهورية لرئاسة الدولة ورئاسة الحكومة لكي يمارس جميع مظاهر السلطة التنفيذية بنفسه او عن طريق ما يختارهم من وزراء لكي يساعدونه في ذلك، والمعيار الذي يسمح لنا بوصف النظام الرئاسي ليس ما يتمتع به رئيس الجمهورية من صلاحيات، وليس الى أولوية الرئاسة على الهيئات السياسية الأخرى وانما الى شكل السلطة التنفيذية فالسلطة الدستورية الامريكية لعام 1787م والتي اوجدت النظام الرئاسي رفضت إعطاء صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية في المقابل أعطت أهمية كبرى للبرلمان.

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية مهد النظام الرئاسي والمثال التقليدي البارز الذي يضرب لهذا النظام ومنها انتقل الى العديد من دول العالم.

***مبادئ النظام الرئاسي:** يقوم النظام الرئاسي على مبادئ مخالفة تماما للنظام البرلماني، فهو يتأسس من ناحية أولى على ركن فردية السلطة التنفيذية التي يتولاها رئيس الجمهورية، ويتأسس من ناحية ثانية على ركن الفصل التام او المطلق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

أ. فردية السلطة التنفيذية وتركيزها في يد رئيس الجمهورية: يتمثل الأساس الأول للنظام الرئاسي في وجود رئيس جمهورية منتخب يجمع بين صفة رئيس الدولة وصفة رئيس الحكومة، ويلاحظ ان النظام الرئاسي لا يصلح للتطبيق الا في الدول الجمهورية فهو لا يتماشى مع نظام الملكي، كما يلاحظ ان الشعب هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية وليس الهيئة النيابية وبذلك يقف رئيس الجمهورية على قد المساواة مع البرلمان لأنه ينتخب مثله بواسطة الشعب.

واخيرا يتولى رئيس الجمهورية رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة في نفس الوقت، وفي نفس الوقت يقوم باختيار الوزراء الذين يساعدونه في ممارستها، وله حق اعفائهم من مناصيهم ويخضع الوزراء لرئيس الجمهورية خضوعا تاما وينفذون السياسة العامة التي قام بوضعها ويألون امامه عن أعمالهم.[1]

[1] خذير عيشة وطوير فريحة، ***طبيعة النظام السياسي وأثره على السياسة العامة في الجزائر***، مرجع سابق، ص28.

ب. الفصل التام او المطلق بين السلطات: يقوم النظام الرئاسي على ركيزة هي الفصل التام بين السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية، القضائية اذْ تستقل السلطة القضائية لممارسة وظيفتها ويتم اختيار القضاة عامة عن طريق الانتخاب ومن ناحية أخرى تستقل السلطة التشريعية عن التنفيذية اذْ لا يملك رئيس الدولة باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية حق دعوة البرلمان للانعقاد او فض دورته او حله.

وأخيرا تستقل السلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الجمهورية عن البرلمان عضويا ووظيفيا، فمن جهة لا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان واحد مناصب الوزارية، كما لا يجوز محاسبة الوزراء عن أعمالهم امام البرلمان عن طريق توجيه الأسئلة او الاستجوابات او سحب الثقة لأنهم مسئولون امام رئيس الجمهورية فقط.

2.1.2.النظام البرلماني ونظام حكومة الجمعية النيابة: ان النظام البرلماني هو صورة من صور النظام النيابي وهو نوع من أنظمة الحكم تنقسم فيه السلطة بين هيئتين، احدهما الحكومة او مجلس الوزراء وثانيهما البرلمان الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة ومنه تنبثق الحكومة، ويقوم النظام البرلماني على أساس التوازن والمساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، واذا كان النظام الرئاسي فصل بين السلطتين فصلا تاما فإن النظام البرلماني يتأسس على قاعدة الفصل او النسبي بين السلطتين بحيث تقوم علاقة مساواة وتعاون فيما بينهما.

ويجب الايضاح ان تسمية هذا النظام البرلماني لا يعني انه يتميز بجودة برلمان، لان وجود البرلمان منتخب من الشعب ليس خصيصة او ميزة ينفرد بها النظام البرلماني بل هو أساس مشترك لكافة الأنظمة النيابية فلا يوجد نظام نيابي ديمقراطي أيا ما كانت صورته بدون برلمان منتخب من الشعب، والواقع ان ما يميز النظام البرلماني هو أسلوب الفصل بين السلطات ليس فصلا مطلقا يجعل كل سلطة مستقلة ومتباعدة عن السلطة الدستورية، بل يكون الفصل بين هاتين السلطتين فصلا مرنا ونسبيا[1].

***مبادئ النظام البرلماني:** يقوم النظام البرلماني على دعامتين أساسيتين هما: ثنائية السلطة التنفيذية والتعاون والمرونة في العلاقة القائمة بين السلطتين، وما يميز النظام البرلماني على الخصوص هو مسؤولية السياسة للحكومة امام مجلس النواب وفي مقابل ذاك قابليته للحل من طرف السلطة التنفيذية.

[1] ياسين بوخريصة، ***العوامل المؤثرة في الدستور والنظام الجزائري***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص 17.

أ. **ثنائية الجهاز التنفيذي:** السلطة التنفيذية في هذا النظام تتكون من عنصرين هما:

1.رئيس الدولة غير مسؤول سياسيا حيث ان القاعدة في النظام البرلماني ان رئيس الدولة لا يتولى سلطات تنفيذية فعلية ولا يعتبر مركز ثقل في تسيير دفة الحكم في البلاد، ولهذا لا تقع على عاتقه أي مسؤولية سواء كان ملكا او رئيسا للجمهورية، ويترتب على هذه القاعدة نتيجتان الأولى تتمثل في عدم جواز انتقاد رئيس الجمهورية لانعدام مسؤولية ولان الوزارة هي المسؤولة والثانية وجوب توقيع الدولة لان الأوامر الصادرة عنه لا تخلي الوزارة من مسؤولية.

2.وزارة مسؤولة سياسيا امام البرلمان حيث ان الوزارة في النظام البرلماني هي عضو الفعال في السلطة التنفيذية فهي التي تمارسها فعلا وتزاول الاختصاصات الدستورية للسلطة التنفيذية، وتعد المسؤولة السياسية للوزارة حجر زاوية في النظام البرلماني والركن الأساسي في بنائه وبدونها يفقد النظام جوهره وتتغير طبيعته، ويسأل الوزراء فرديا او تضامنيا امام البرلمان.

ب. **التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية:** الركن الثاني لمهام النظام البرلماني هو انه ذلك النظام الذي يأخذ بمفهوم مرن لمبدأ لفصل بين السلطات فهو يتميز بإقامة علاقة متبادلة بين السلطة التشريعية والتنفيذية وتلك العلاقة المتبادلة تتمثل في علاقة تعاون ورقابة متبادلة بين هاتين السلطتين الدستوريتين، لهذا يقال بأن النظام البرلماني يطبق فضلا مرنا او نسبيا بين السلطات.

ومن اهم مظاهر التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هي:

1.جواز الجمع بين عضوية البرلمان وشغل الوزارة، بمعنى انه يمكن للنائب عضو البرلمان ان يشتغل منصب الوزير دون ان يفقد عضويته في البرلمان.

2.يحق للوزراء دخول البرلمان وذلك لشرح سياسة الحكومة والدفاع عنها.

3.للسلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين امام البرلمان.

4.كذلك الوزارة تقوم بإعداد مشروع الميزانية، والبرلمان من ناحية يتولى مناقشة المشروع وأحيانا تعديله.[1]

[1] ياسين بوخريصة، ***العوامل المؤثرة في الدستور والنظام الجزائري***، مرجع سابق، ص18.

ج. نظام حكومة الجمعية النيابية (النظام المجلسي): ان نظام حكومة الجمعية النيابية هو نظام محدود التطبيق في الدول الديمقراطية، ولا يقارن بالنظام البرلماني او الرئاسي وهما الأكثر انتشارا وذيوعا الى حد بعيد فالنظام المجلسي يتميز بخضوع السلطة التنفيذية وتبعيتها للسلطة التشريعية فلا مساواة بين السلطتين ولا توازن انما العلاقة بينهما هي علاقة خضوع وتبعية، وبحيث تركز السلطة السياسية كلها في يد المجلس النيابي وفقا لمبدأ ان السادة لا تتجزأ او لا تقبل التجزئة وان المجلس المنتخب هو الذي يمثل الشعب فيتولى الوظيفة التشريعية.

للنظام المجلسي مجموعة من الخصائص هي:

1.تركيز السلطة بيد البرلمان، حيث يعد تجميع السلطتين التشريعية والتنفيذية بيد البرلمان اهم خاصية تميز هذا النظام عن بقية الأنظمة النيابية الأخرى.

2.تشكيل الحكومة من طرف البرلمان، اذْ يتولى البرلمان اختيار أعضاء السلطة التنفيذية والتي تكون عبارة عن هيئة جماعية خاضعة للبرلمان وتقوم بتنفيذ ما يقرره وهو من يحدد صلاحياتها.

3.تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان، على خلاف النظام البرلماني الذي يقوم على مبدأ التعاون بين السلطات والرئاسي الذي يقوم على مبدأ الفصل المطلق بين السلطات فإن نظام الجمعية يقوم على خضوع السلطة التنفيذية خضوعا تاما للسلطة التشريعية.

2.2.مكونات النظام السياسي:

يتكون النظام السياسي من مؤسسات حكومية رسمية ومؤسسات غير رسمية، فالمؤسسات الحكومية يمكن حصرها في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية اما المؤسسات الغير رسمية فهي متعددة وتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والمجتمع المدني.[1]

1.2.2.المؤسسات الرسمية: ان المؤسسات الرسمية التي تحتل المراكز السياسية في عملية رسم وصنع السياسة العامة انطلاقا من الصلاحيات الواسعة التي تمنحها إياها القوانيين الدستورية وتنحصر هذه المؤسسات في :

[1] خذير عيشة وطوير فريحة، ***طبيعة النظام السياسي وأثره على السياسة العامة في الجزائر،*** مرجع سابق، ص31.

أ. السلطة التشريعية: وهي احدى السلطات الثلاث في الدولة وتقع على عاتقها مسؤولية التشريع ووضع القوانين أي القواعد العامة المجردة للمجتمع، وهذه القواعد العامة لا تحكم فقط النشاط الفردي بل وتنظم أيضا الهيئات العامة في الدولة فهي التي تضع القوانين المنظمة لهيئات السلطة التنفيذية والمحددة لاختصاصات السلطة القضائية.

وتحتل السلطة التشريعية مكانة هامة في الانظمة السياسية المعاصرة، وان اختلفت في كيفية تنظيمها وتشكيلها وذلك بالنظر الى ظروف والتقاليد السياسية لكل بلد، فمنها من اخذ بنظام الغرفة الواحدة ومنها من اخذ بنظام الغرفتين على مستوى التنظيم ومنها من اعتمد على أسلوب الانتخابات في حين جمعت أخرى بينهم وبين التعيين في تشكيل البرلمانات.

ب. السلطة التنفيذية: إذا كانت المهمة الرئيسية للسلطة التشريعية تنحصر أساسا في وضع القواعد العامة المجردة (التشريعات) فإن وظيفة السلطة التنفيذية تنحصر في وضع هذه القواعد موضع التنفيذ وعلى هذا الأساس النظري يعتبر دور السلطة التنفيذية تابعا لدور السلطة التشريعية، لان السلطة التشريعية هي التي تعبر عن إرادة الامة ممثلة في برلمان، اما السلطة التنفيذية فيقتصر دورها على تنفيذ ما يقرره البرلمان.

ج. السلطة القضائية: إذا كانت السلطة التشريعية تختص بوضع القوانين والسلطة التنفيذية تتولى تنفيذها فإن الجهة القضائية تتكفل بتطبيقها على ما يعرض عليها من منازعات، والقضاء هو الذي يضع مبدأ حكم القانون موضع التنفيذ والاحترام وليس هناك من ينكر قيمة حكم القانون كمتطلب أساسي يستلزم تطبيق الديمقراطية في أي مجتمع سياسي، اذْ في ظله يصبح المواطنين جميعا وبلا استثناء امام القانون سواء.

ويركز الاختصاص الوظيفي للسلطة القضائية في محاولة توفير العدالة الحقيقية للأفراد والعمل على حسم النزاعات بين هؤلاء الافراد أنفسهم او بينهم وبين هيئة من الهيئات.[1]

2.2.2.المؤسسات الغير رسمية: هي الهيئات والمنظمات التي تمثل القوى السياسية معينة وملموسة في المجتمع وهي غير معترف لها قانونا بصنع قرارات ملزمة لكل المجتمع، او هي كل القوى التي لها نشاط سياسي يتعلق بصورة مباشرة بالسلطة العامة في المجتمع ويمكن حصرها في:

[1] إبراهيم عبد الله، ***الالتزامات السياسية للحاكم والمحكوم في النظم السياسية والقانون الدستوري***، دار النهضة للنشر والتوزيع، ب.ط، القاهرة، مصر، 2006، ص203.

أ. الأحزاب السياسية: عرفتها المجموعة السياسية بأنها مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والمبادئ المشتركة يحاولوا ان يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها ويرتبطون ببعضهم البعض وفقا لقواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد اسلوبهم ووسائل عملهم، وتمثل الأحزاب السياسية همزة وصل بين المواطنين والسلطة الحاكمة فهي تحمل رغبات الشعب الى من يمسكون بأيديهم اتخاذ القرار، كما انها من ناحية أخرى هي التي تمهد الطريق للجماهير للإحساس بالتوحد مع السلطة ومن ثم فهي تزيد من شرعية النظام السياسي وتزيد من قدرته على التصرف.[1]

ب. الجماعات الضاغطة: يمكن تعريف جماعة الضغط بأنها تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة وهي تمارس عند الاقتضاء ضغط على السلطات العامة ودوائر صنع القرار سواء بهدف رعاية المصالح التي تمثلها وحمايتها وتعزيزها ام بغية الحصول على قرارات وتعهدات من شأنها خدمة هذه المصالح وتطورها.

ولكي ينطبق وصف جماعات ضاغطة على أي تنظيم يجب ان يستلزم ثلاث شروط على الأقل:

1.وجود علاقة ثابتة بين أعضاء الجماعة بمعنى وجود تنظيم.

2.توفر الشعور بالوحدة بين افراد الجماعة من اجل الدفاع عن مصالحها.

3.قدرة الجماعة على ممارسة الضغط على السلطات العامة لتحقيق مصالحها.[2]

ج. المجتمع المدني: المجتمع المدني هو مجال مستقل للحركة متروك للمواطنين يتمتعون في ظله بالحرية في تنظيم حياتهم بعيدا عن تحكم الدولة او سيطرتها، وهو رابطة اجتماعية تقوم على الحرية والاختيار الفردي يدخل فيها الافراد طوعية دون اجبار، ويقومون بإنشاء منظمات او ينضمون الى التنظيمات القائمة بإرادتهم الحرة التي تجعلهم يلتزمون بمبادئها، ويساهمون في أنشطتها بشكل طوعي بهدف خدمة مصلحة او قضية او التعبير عن راي مشترك ملتزمين في ذلك مبادئ الاحترام والتسامح والحل السلمي للصراع.

---

[1] الطيب مولود، ***احكام السلطة السياسية***، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ب.ط الجزائر، 2006، 77.

[2] محمد علي بقاوي، ***الجماعات الضاغطة في مكافحة الفساد***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018/2017، ص10.

هذا وتتخذ هذه التنظيمات الاجتماعية اشكالا مختلفة وتنشط في مجالات متنوعة منها الدينية والتعليمية والمهنية والثقافية كالنقابات والاتحادات العمالية والمهنية والجمعيات الخيرية.[1]

المطلب الثالث: المشاركة السياسية في الجزائر

1.3.تعريف المشاركة السياسية:

يعرفها "كمال المنوفي" بأنها حرص الفرد على ان يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الارادية لحق التصويت او الترشح للهيئات المنتخبة، او منافسة القضايا السياسية مع الاخرين او الانضمام الى المنظمات الوسيطة ويعرها "هنتجتون" بأنها أنشطة الافراد التي تهدف الى التأثير على صنع الحكومي، وهي أنشطة فردية او جماعية منظمة او عفوية موسمية او مستمرة، سليمة او عنيفة، فعالية او غير فعالة، شرعية او غير شرعية، كما تعرف المشاركة السياسية أيضا على انها تلك المجموعة من الممارسات التي يقوم بها المواطنون او بها يضغطون بغية الاشتراك في صنع وتنفيذ ومراقبة تنفيذ وتقييم القرار السياسي اشتراكا خاليا من الضغط الذي قد تمارسه السلطة عليهم.

كما قدم لنا "ميلبرات" ثلاث فئات يمثلون ثلاثة مواقف بالنسبة للمشاركة السياسية الاعتيادية وهي:

1.اللامبالون: وهو أولئك الذين لا يشاركون او الذين انسحبوا من العملية السياسية.

2.المتفرجون: وهو الأشخاص قليلو التفاعل مع العملية السياسية.

3.المنازلون: وهو الايجابيون او المقاتلون في السياسة.

2.3.وسائل المشاركة السياسية:

أ. المشاركة السياسية الدائمة: تتمثل في المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية، فهي كوسيلة هامة وحقيقية لهدف إيصال رسائل سياسية تعتمد بصورة كبيرة ومباشرة على الحوار المفتوح مع الجماهير الشعبية، وهذا بهدف ترسيخ العقيدة السياسية للحزب في عقول الجماهير المستهدفة من البرامج والخطابات السياسية المختلفة كما ترغب هذه الأخيرة في كسب الدعم الشعبي، من خلال الاستماع لجميع انشغالات المواطنين

[1] جهيد شاوش، ***واقع المجتمع المدني في الجزائر***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص28.

والرغبة في تقديم خطط واستراتيجيات سياسية هامة لمعالجتها وتغيير الأوضاع من الانشغالات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع والتي تحتاج في معالجتها الى تقديم الحلول الممكنة من خلال ما يقدمه أعضاء الحزب من مقترحات حسب التدرج الهرمي في الحزب حتى تصل الى مستوى القيادة وتنصهر في برامج الحزب المختلفة.

ب. المشاركة السياسية الدورية: وتتمثل في المشاركة بالاقتراح المباشر في الانتخابات وتعتبر هذه الالية من اهم سبل المشاركة السياسية في الجزائر.

ج. المشاركة السياسية التمثيلية: وتمثل مجموع المؤسسات السياسية على المستوى المحلي (المجلس البلدي والولائية) او المستوى الوطني (البرلمان) أي مجموع القنوات التي تمكن المواطنين من المشاركة السياسية في عملية صنع القرارات ورسم السياسات العامة.

د. المشاركة عبر الاستفتاء الشعبي: يقصد بالاستفتاء الشعبي اصطلاحا الرجوع الى الشعب لأخذ رايه بالموافقة او الرفض في أي موضوع عام، سواء كان قانونيا او دستوريا او سياسيا بصفته صاحب السيادة، حيث يلجأ النظام الحاكم، أحيانا الى الحصول على التأييد الشعبي لقانون او اجراء قبل تطبيقه.

هـ. الحركات الجمعوي: أصبح الجمعوي ضرورة اجتماعية، يهدف الى ترقية الطاقات البشرية والعمل التطوعي بهدف التكفل بالمشاكل الاجتماعية التي تشكل عائقا حقيقيا امام تحقيق التنمية الشاملة مما يتوجب تظافر جميع الجهود لمواجهتها.

و. المشاركة بالاعتراض الشعبي: كاعتراض المواطنين على القوانين الصادرة عن البرلمان او القرارات التي يصدرها النظام السياسي.[1]

3.3.سبل تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر:

تعد المشاركة السياسية معيارا حقيقيا لنمو النظام السياسي ومؤشرا هاما على ديمقراطيته، وهي بذلك تساهم في تعزيز دور المواطنين ضمن اطار النظام السياسي من خلال ضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات فهي تعتبر المظهر الرئيس للديمقراطية، ولا تتحقق المشاركة السياسية الا بوجود ممارسة سياسية

[1] مهملي بن علي، ***الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر***، مرجع سابق، ص90.

حقيقية تكمن قوتها من خلال الدور الذي تلعبه القيادات السياسية والتشكيلات الحزبية التي تعبر عن الأداء السياسي، والذي يعبر هو الاخر عن نتيجة السلوكيات التنظيمية والوظيفية التي تؤديها جميع العناصر الفاعلة في النظام السياسي سواء تعلق الامر بأداء المؤسسات الحزبية وقياداتها او أداء المؤسسات البرلمانية، او المؤسسات إعلامية ولا يتم تحقيق ذلك الا من خلال ما يلي:

1.تعزيز وتوسيع دائرة مشاركة الشباب في العمل السياسي، من خلال اشراكهم في كل العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها وتشبيب الإدارة.

2.تعزيز دور البرلمان بوصفه حلقة وصل حقيقية بين القمة والقاعدة أي بين السلطة السياسية وانشغالات المواطن، كما ينبغي على البرلمانيين الاضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم إزاء صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية، واتساقا مع مبدأ ان زيادة مشاركة الشباب في الحياة العامة يعتبر عنصرا حاسما في نجاح كل برامج التنمية.

3.تعزيز دور الاعلام العام والخاص في تنمية الوعي السياسي لدى المواطن.

4.توفير جميع الضروريات التي يحتاجها المواطن، كالغذاء والسكن والامن، تحقيق كرامة الانسان وغيرها.

5.المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن ان تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا امر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف بل يمنع أحيانا من وقوع أخطاء من المسؤولين التنفيذيين وصورة تسيير حل مشاكل الجماهير وتحقيق يكون فيه المواطنين مشاركين لا تفرجين.

6.تدعيم الثقة بين المواطن والأحزاب السياسية، وتعزيز دور الممارسة السياسية في المجتمع والذي يظهر جليا من خلال دور التشكيلات السياسية والقيادات الحزبية في نقل صورة حقيقية معبرة عن انشغالات المواطن الى البرلمان.[1]

[1] مهملي بن علي، ***الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر***، مرجع سابق، ص94.

المطلب الرابع: طبيعة النظام السياسي في الجزائر

يفيد كثير من الباحثين انه من الصعب النظام السياسي الجزائري، ويؤكدون على ان ثمة مفارقة حقيقية فأحيانا يبدو انه تنصل عن طبيعته التسلطية وبدأ يخطو نحو الديمقراطية فإن شواهد وقرائن كثيرة تقول عكس ذلك، اذ تقرر في هذا الشأن ازدواجية طبيعة النظام السياسي الجزائري بينما الجوهر يعبر عن الثبات الوظيفي وظيفة النظام التسلطي الذي كان سائدا منذ الاستقلال والى الان حتى وان خفت لهجته او تنوعت واختلفت الطرائق والاشكال التي بعبر بها.

ولأجل تحديد طبيعة النظام، يعتقد ان الاعتماد فقط على بنى وهياكل ومؤسسات النظام في التحليل قد تؤدي الى نتائج مضللة كما انه لا يعكس الحقيقة الفعلية له لذا لابد ان يكون التحليل بنيويا وظيفيا يتخذ من الطابع الرسمي او الشكلي للنظام مدخلا ثم يرصده ميدانيا او واقعيا، وبالتالي ربط البنية بالوظيفة ان هذا يساعد على الفهم الاعمق لطبيعة النظام زيادة على انه يتيح كشف مكامن العطب والخلل في ابنيته واجهزته كما انه يشكل في الوقت نفسه أداة تعقيميه له.

1.4.الطبيعة الشكلية للنظام السياسي الجزائري: يجب الاعتراف بأن الوضع الحالي يجد له امتداد كبير في الماضي، وبالتالي فإن فهم وتفسير ما يجري حاليا لا بد ان يمتد الى الإحاطة بحقائق الماضي وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا تمييز مرحلتين أساسيتين مر بهما النظام الجزائري مرحلة الأحادية السياسية التي اهتم فيها النظام ببناء مؤسسات تستجيب لطابع الواحدي في تسيير الدولة والمجتمع قاصدا بذلك بناء دولة مركزية قوية تنشد التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، أحادية اقتضت الاتكاء أولا على شخصنة السلطة يجسدها الرئيس في تربعه على مختلف السلط وتقلده لمناصب عدة، بلغت في عهد "بن بلة" تسعة مناصب كاملة، وثانيا الحزب الواحد والمتمثل في جبهة التحرير الوطني التي اعتبرت المؤسسة الرسمية الأولى وتتصدر بقية المؤسسات أحادية اتسمت كذلك بأن تكون الدولة في النهاية هي الفاعل السياسي الرئيسي والوحيد بالنسبة لكثير من الفضاءات، وعلى راسها فضاء المجتمع المدني ومرحلة التعددية السياسية التي اعتبرت فيصلا بين جمهورية أولى ذات طابع اشتراكي وجمهورية ثانية على طريق اللبرالية[1].

[1]خذير عيشة وطوير فريحة، ***طبيعة النظام السياسي وأثره على السياسة العامة في الجزائر***، مرجع سبق ذكره، ص36.

وإذا اختلف الباحثون حول ضرورة او عدم ضرورة التعددية السياسية للنظام السياسي الجزائري مباشرة بعد الاستقلال فإنهم يتفقون الان على انها وصفة الخلاص لكل ما يعانيه النظام والمجتمع كليهما لقد بات من الضروري الاتجاه نحو تداول السلطة وتغيير النخب الحاكمة بمعنى تعدد مراكز القوة والتأثير وإتاح الفرص امام التطور المستقل لأبنية المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واندية الراي والفكر والراي العام وجماعات حقوق الانسان، وفي هذا استكملت الجزائر التحول الى الديمقراطية عن طريق:

1.تعديل الدستور، حيث تم اعتماد دستور جديد 03 فيفري 1989م يكرس التعددية الحزبية والسياسية.

2.رفع انتخابات على أساس التعدد الحزبي.

3.اجراء انتخابات على أساس التعدد الحزبي.

وفيما يبدو ان دستور 1989م كان فاتحة لتجسيد عهد التعددية فإن هناك من الباحثين من يذهب الى ان النظام هدف من كل ذلك الى تجسيد نفسه، والإبقاء على سلطة اذ لا يمكن نعت ما قام به الا بالديمقراطية الدفاعية، وتقترب التعددية في الجزائر من نموذج التعددية السياسية المقيدة الذي تظهر فيه التعددية مقيدة بقوانين كثيرة لا تجعلها تمارس العمل السياسي بسهولة.

فيما يخص مسألة تداول السلطة، نلاحظ تطورا إيجابيا بالنسبة للجزائر حيث انه في ثلاثين سنة التي عقبت الاستقلال تداول ثلاث رؤساء على الحكم فيما شهدت الفترة الممتدة بعد ذلك أي من 1992م الى 1999م تعاقب أربعة رؤساء على الحكم.[1]

2.4.الطبيعة الوظيفية للنظام السياسي الجزائري:

على الرغم من التغيرات والظروف الجديدة التي مست العديد من الأنظمة التسلطية في العالم وقيادتهم نحو الديمقراطية فإنه يمنكن موقعة النظام الجزائري ضمن التي لا تراوح مكانها وتفرض قيادتها التكيف مع هذه الظروف الجديدة واقصى ما تفعله او تبديه هو اشكال من الانتخابات وظيفتها إعادة انتاج نفس النظام وإبقاء نفس الأشخاص ليتحقق بذلك ما كان يقوله "ميكيافيلي" من ان هدف كل حاكم هو تحقيق متعة السلطة والحفاظ عليها بغض النظر عمن يكون الحاكم فردا او جماعة.

[1] خذير عيشة وطوير فريحة، ***طبيعة النظام السياسي وأثره على السياسة العامة في الجزائر***، مرجع سابق، ص36.

وتبقى إشكالية التي لا تزال مطروحة رغم اتجاه النظام نحو الشرعية الدستورية او المؤسساتية ان هذه الإشكالية التي لم تكن مطروحة بقوة في الستينيات والسبعينيات بدأت تطفو الى السطح مع بداية الثمانينات اين بدأ يخبو بريق الشرعية الثورية والتاريخية نظرا لان جيل الثمانينيات بعيد نوعا ما عن الثورة وكذا فشل النظام في عمليتي التنمية والتحديث الشيء الذي أدى الى تأزم الأوضاع وكانت أكتوبر 1988 احد مظاهر هذا التأزم ودفعت فيما بعد الى البحث عن نمط جديد للشرعية القانونية والمؤسساتية من خلال دستور 23 فبراير 1989، ويتفق اغلب الباحثين على ضرورة المطابقة بين الشرعية الدستورية والتجسيد الميداني لها وان أي تضاؤل في هذه الشرعية او قصور في فعاليتها يؤدي حتما الى عدم الاستقرار من خلال:

1.عدم استقرار المؤسسات السياسية: ويتضمن ذلك أساسا ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي.

2.التفكيك السياسي: بمعنى شيوع عدم التكامل بين النخبة الحاكمة والجماهير فضلا عن عدم التكامل على مستوى المجتمع حيث تبرز قضايا الولاءات الجهوية والإقليمية.

3.العنف السياسي: ويتضمن العنف الحكومي الموجه الى المجتمع والقوى السياسية والاجتماعية الناشطة فيه من جهة والعنف الشعبي الذي يتمثل في لجوء القوى السياسية والاجتماعية والجماهير غير المنظمة في شكل عام، الى استخدام الوسائل العنيفة بقصد التأثير على الحكومة، او اضعاف مواقفها او الإحاطة بها كلية من جهة أخرى.

إذا يمكننا مراوحة النظام السياسي الجزائري بين لا دكتاتورية تخص الجانب الشكلي للنظام ولا ديمقراطية تعكس طبيعة الوظيفية، وهذا ينعكس على عملية صنع القرار ككل، وكذلك المراكز التي تتولاها من ناحية ومن ناحية أخرى تبقى القيود والضوابط التي يمكن ان تحد من الدور المتزايد لصانع القرار في السياسة الخارجية ضعيفة وعديمة الفاعلية.[1]

[1] خذير عيشة وطوير فريحة، ***طبيعة النظام السياسي وأثره على السياسة العامة في الجزائر***، مرجع سابق، ص37.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية

المطلب الأول: تعريف ونشأة الأحزاب السياسية

1.1.تعريف الأحزاب السياسية:

الحزب لغة معناه قسم او جزء وهو يضم مجموعة من الناس، اما كلمة (سياسي) فإن هذه الكلمة تعني معاني كثيرة أقربها هو انها تتعلق بالسلطة، وهناك تعاريف عديدة للحزب منها تعريف "بنيامين كونستان" اذ عرفه بأنه اتحاد اشخاص يعتنقون نفس المبادئ السياسية، وعرفه الأستاذ "كلسن" بأنه تلك المنظمات التي تجمع بين رجال ذوي راي واحد لتضمن لها تأثيرا حقيقيا فعليا في إدارة الشؤون العامة.

كذاك عرفه "بيرك" بأنه مجموعة من الناس اتحدوا للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام على أساس مبدأ بذاته يتفقون كلهم عليه.

والحزب في راي "اوستن وني" بأنه جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعين مرشحيها، وتخوض المعارك الانتخابية على امل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة،[1] اما انا فإني اعرفه بأنه مجموعة من الناس ينظمهم تنظيم معين وتجمعهم مبادئ ومصالح معينة ويهدفون الوصول الى السلطة او المشاركة فيها.

ليس من السهولة بمكان إيجاد أساس واحد كأصل لتعريف الأحزاب السياسية، غير انه في كل حالة يمكننا تغليب أساس على اخر، وذلك وفق كل حالة على حدي بالنظر الى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنشأ فيها، كما تضمن تعريف الحزب السياسي قدرا كبيرا من الصعوبة، وذلك راجع لاختلاف الباحثين في هذا الامر وتباين مداخلهم في التعامل مع المفهوم.

على هذا الأساس تناول كثير من الدارسين والباحثين ظاهرة الأحزاب السياسية من وجهات نظر متعددة فهناك من تناولها باعتبارها ظاهرة سياسية مرتبطة بالنظم السياسية، وهناك من اهتم بها من منظور اجتماعي بحت، كما ان هناك من درس الأحزاب كظاهرة اجتماعية لها وظيفة اجتماعية من حيث الوجود وهي تعد سياسية من حيث الوظيفية، ولأجل ذلك يصعب الى حد ما فصل البناء الاجتماعي للأحزاب عن وظائفها

[1] طارق علي الهاشمي، ***الأحزاب السياسية***، شركة الطبع والنشر الاهلية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 1969، ص77.

السياسية ان اتصاف الأحزاب بأنها ظاهرة سياسية واجتماعية مركبة تحتمل اكثر من مدلول في الفكر القانوني والسياسي المعاصر، جعل التعارف تكثر حولها وتتباين وتأخذ منطلقات عديدة باختلاف وتنوع الأيديولوجيات والفلاسفة والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث والتحليل.

يشكل المفهوم الاصطلاحي للحزب جوهر اختلاف الباحثين في هذا المجال، اذ رغم اتفاقهم على عناصر معينة الا انهم لم يتفقوا على تحديد تعريف واحد، وهذا ما يدفعنا الى طرح التعاريف التالية المعبرة في الواقع عن اتجاهات سياسية او علمية.

1.1.1.تعريف الحزب على أساس التنظيم: يرتكز هذا الاتجاه على عنصر التنظيم في تحديد مفهوم الأحزاب وابرز من عرف الأحزاب نجد الفكر الفرنسي "موريس دو فرجيه" الذي يقول ان الحزب السياسي جماعة واحدة وانما عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة شرط لن تربطها الرباط التنظيمي الذي

يقوم على أجهزة الحزب المختلفة.

2.1.1.تعريف الحزب بالنظر الى وظائفه: لقد حاول هذا الاتجاه دراسة الأحزاب السياسية من خلال الوظائف التي تقوم بها داخل الحياة السياسية ويقر "ريمون ارون" ان الحزب عبارة عن عبارة عن تنظيمات تضم مجموعة من الافراد التي تدين بنفس الرؤية السياسية، وتعمل على وضع افكارها موضع التنفيذ، من خلال سعيها الدائم لتولي الوظائف الحكومية وحدها او بالتحالف مع أحزاب أخرى.

3.1.1.تعريف الحزب باعتباره حامل للمثل والمبادئ: ترتكز هذه التعاريف على الجانب الأيديولوجي الذي يقوم عليه الحزب، باعتباره وجوده واستمراره يكون مقرونا دائما بإيمانه بالمبادئ التي بنية عليها والتي يسعى الى تحقيقها وفي هذا الاطار يؤكد "جورج بيردوا" ان الحزب السياسي هو كل تجمع من الافراد الذين يؤمنون بنفس الأفكار السياسية، ويعملون على ابرازها وتحقيقها بجمع اكبر عدد من المواطنين حولها، والبحث عن امتلاك السلطة او على الأقل التأثير في قراراتها. [1]

[1] سليمة رابحي، ***الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007، ص36.

2.1.نشأة الأحزاب السياسية:

الحياة السياسية قديمة قدم الدنيا، والصراع السياسي ظهر منذ ان وجد الانسان على ظهر هذه الأرض، وفي الحقيقة فإن البشر كل يعمل على شاكلته، ولكن منهم اهداف وامال في هذه الحياة وهي تتأثر بعوامل معينة في ان تكون مواقفهم سلبية او إيجابية، والافراد مختلفون من حيث الآمال والاميال واحد منهم أفكاره ومعتقداته وطموحه، وليس من شك ان العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية تلعب دورها الأول والرئيس في اختلافات الناس التي تجعل الشعب الواحد "أحزابا" او "شعبا".

ان سوء توزيع الثورة، وفيرة حتى التخمة في قلة قليلة من الناس وفقر مدقع يسود الأغلبية منهم، مصدر دائم وهام في اختلاف الناس وبالتالي انقسامهم وحدوث الصراع بينهم، هذا التناقض وهذا الاختلاف فيما بين قوتين مالكة وهي حاكمة ومملوكة وهي محكومة، عامل من أبرز العوامل في نشوء الأحزاب السياسية وكذلك تلعب الأفكار والتقاليد والاختلاف الديني والعنصري أدوارا هامة في تكوين ونشوء الأحزاب السياسية، كذلك قد يؤدي تعسف السلطة واحتكارها للامتيازات وجعلها قاصرة على قلة من الناس دون اعمال للصالح العام او لمصلحة الأغلبية عاملا من عوامل نشوء الأحزاب تغييرا للحكم وللطبقة الحاكمة، ولطالما عملت الجماهير ولا زالت تعمل كذلك، على تغيير أنظمة الحكم لأنها لا تعبر عن امالها وتطلعاتها ولا تتحسس بآلامها.

هذه الصور المختلفة أسهمت في قيام ونشوء الأحزاب السياسية، ولقد عرفت الشعوب في الماضي الأحزاب السياسية ولكن الامر الذي ليس فيه شك هو ان الأحزاب في العهود السحيقة انما كانت "أحزاب فكر" ولعلها هي المظهر الأول لقيام الأحزاب السياسية في أقدم العصور الدهور، الى جانب "أحزاب المصالح" المتناقضة المتمثلة في أحزاب "الأغنياء والفقراء"، وعليه فإن تلك الأحزاب لم تكن قائمة ومنظمة تنظيما علميا حديثا كما هو شأن الأحزاب في الوقت الحاضر[1].

ان دراسة الأحزاب دراسة حديثة وقيام الأحزاب او نشوؤها نشؤا حديثا وعلميا انما يرجع الى عام 1832م في بريطانيا، ويمكننا القول إضافة الى ما ذكرناه من أسباب قيام الأحزاب، ان عوامل أخرى لعبت دورها ولا زالت تغلب دورها في تكوين الأحزاب السياسية ويمكن حصرها بما يلي:

[1] طارق علي الهاشمي، ***الأحزاب السياسية***، مرجع سابق، ص85.

1.2.العوامل البرلمانية: ان الأحزاب السياسية انما قامت بفضل نشوء الجماعات البرلمانية او الكتل البرلمانية فظهور "اللجان البرلمانية" انما كان سببا من الأسباب أدت الى نشوء الأحزاب، صحيح ان المجالس السياسية وجدت قبل وجود الانتخابات ولكن الأخيرة تعد قطعا مظهرا اصيلا من مظاهر الحياة البرلمانية التي اقترن بها ميلاد الأحزاب السياسية الحديثة.[1]

ولعنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا، ان الأحزاب في الماضي انما قامت لتكون جهازا انتخابيا نواتها اللجان الانتخابية ولقد كانت الأحزاب تابعة وخاضعة الى سيطرة الكتل البرلمانية او الى سيطرة قادة برلمانيين بارزين حتى إذا ما ظهر الصراع الطبقي تبدلت الأحزاب من أجهزة انتخابية وأصبحت أجهزة صراع وكفاح، ففي ظل الحياة البرلمانية ولمدة طويلة كانت الأحزاب تحيا حياتها مع البرلمان دونما تفريق كما يقول "اوسترو كورسكي"

كانت الأحزاب في الغالب انما تمثل مصالح إقليمية متصارعة أكثر من كونها أحزابا تمثل قواعد شعبية عريضة حتى إذا ما جاء قانون عام 1832م فإن الامر في بريطانيا قد تبدل وتغير، اذ رافق صدور هذا القانون ظهور تنظيمات حزب مركزي تعدى تأثيره وفعاليته في لندن لتشمل المملكة كلها.

2.2.العاوامل الخارجية: يمكننا القول بأن الجمعيات الفكرية وكذلك النقابات والجمعيات السرية كلها قد لعبت أدوارا واضحة في تكوين الأحزاب السياسية فالتدليل على دور الجمعيات الفكرية في تكوين حزب سياسي، نجد ان الجمعية (الفابية) وهي جمعية فكرية أسهمت الى حد كبير وملحوظ في تكوين حزب العمال البريطاني كذلك أسهمت النقابات المهنية في تكوين نفس الحزب (العمال)، اما بالنسبة الى النقابات فلقد لعبت النقابات الفلاحية والتعاونية دورا هاما في تكوين الأحزاب السياسية اذ أسهمت في تكوين الأحزاب الفلاحية في الدول الاسكندنافية وأوروبا الوسطى وسويسرا وأستراليا وكندا، كذلك لعبت الكنيسة دورها الكبير في نشوء كثير من الأحزاب السياسية ففي الدول المنخفضة وعلى اثر ظهور المذهب (الكالفيني) نشأ حزب سياسي من المؤمنين بأفكاره وأرائه ليقف في وجه حزب المحافظين الكاثوليكي.

ولقد أسس "البروتستانتيون" حزبا سياسيا ليقف هو الاخر في مواجهة الكاثوليك وكذلك لمواجهة اتباع المذهب الكالفيني، ولا نكران ما الأفكار الدينية من أثر في تكوين الأحزاب السياسية في أواخر عهد الخلفاء

[1] طارق علي الهاشمي، ***الأحزاب السياسية***، مرجع سابق، ص85.

الراشدين وبعده، كذلك (جمعية الاخوان المسلمين) كذلك تعتبر جمعيات المحاربين القدماء عاملا من العوامل الخارجية في نشوء وتكوين الأحزاب الفاشية والنازية في كل من إيطاليا وألمانيا وفي فرنسا قام حزب عام 1936م يحمل اسم (الحزب الاشتراكي الفرنسي) وما هو في الحقيقة الا جماعة من المحاربين القدماء.[1]

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية

تمارس الأحزاب السياسية نشاطا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا متنوعا ومتعدد الأوجه والاشكال، وعلى الرغم من ان مجمل نشاط الأحزاب السياسية يتمحور حول السعي الى الوصول الى السلطة السياسية من اجل تحقيق برامجها وغاياتها، الا انه لا يمكن عزل هذا الهدف والاهمية والفوائد التي تحقيق من خلال الدور الذي يقوم به الأحزاب السياسية، حتى وعلى الحياة السياسية في المجتمع بشكل خاص وعلى مجمل جوانب الحياة الاجتماعية بشكل عام، ان نشاط الأحزاب في تمثيل المواطنين، وتعميق حرياتهم العامة ينبع من الوظائف التي تضبطها داخل الحياة السياسية والاجتماعية للشعوب التي تتواجد فيها، ولعل اهم هذه الوظائف جميعا هي سعيا الدائب لممارسة السلطة او محاولة التأثير على قراراتها.[1]

تبدو عملية تحديد وظائف الأحزاب السياسية امرا صعبا، إذا حاولنا تجاهل طبيعة الأحزاب والوسط الذي تباشر فيه نشاطها، اذ تساهم عدة عوامل في تنويع هذه الوظائف بعضها يرجع الى البيئة الاجتماعية والسياسية اما الاخر ويعود هذا الاهتمام المتزايد بوظائف الأحزاب السياسية الى الرغبة في التعرف على نشاطها، وعن الأدوار التي تلعبها داخل النظام السياسي والاجتماعي، ومنه الوصول الى إدراك أهميتها والغاية من وجودها ويمكن اجمال وتلخيص الوظائف الى:

1.2.وظيفة تنظيم الانتخابات: يعتبر تنظيم الانتخابات المظهر الأكثر وضوحا لنشاط الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية التعددية، فالاستحقاقات تفعل حياتها الداخلية وتعمل على تعاقب فترات التعبئة الكثيفة ويختلف دور الأحزاب في هذا الخصوص بحسب ما اذا كان الامر يتعلق بالناخبين او المرشحين والنواب.

[1] طارق علي الهاشمي، ***الأحزاب السياسية***، مرجع سابق، ص86.

[1] محي الدين رشيد، ***الشعار السياسي والثقافي والاجتماعي في الثقافة الجزائرية***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، تخصص علم اللهجات، قسم الثقافة الشعبية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009/2008، ص85.

2.2.وظيفة التنشئة السياسية: لا شك ان دور الأحزاب السياسية لا يتوقف عند لحظة الانتخابات، بل على الأحزاب ان تقوم بتحضير الناخبين واعدادهم لممارسة مسؤولياتهم الانتخابية، كما تعمل على خلق ثقافة سياسية لدى الافراد تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة، فضلا عن مساعدتها على تكوين النخبة السياسية التي اليها بالحكم اذا ما فاز الحزب بالأغلبية.[2]

3.2.تجميع المصالح: يقصد بها تحويل مطالب الناس الى بدائل لسياسة عامة موجودة من قبل، ويقول "الموند" عن تجميع المصالح انه النشاط الذي تتوجه فيه مطالب الافراد والجماعات ومصادرهم لتقوية اقتراح سياسي ذي مغزى، وتصيح الاقتراحات ذات مغزى حين تكتسب مساندة مصادر سياسية قوية والأحزاب مهيأة بشكل خاص لتجميع المصالح، فهي تسمى مرشحين يمثلون مجموعة من السياسات ثم تحاول ان تحشد التأييد لهم، ويمارس الحزب وظيفة تجميع المصالح من خلال مؤتمراته وعندما يتلقى الشكاوى والمطالب من التجمعات النقابية والعمالية والهيئات الأخرى، يقوم الحزب بعد ذلك بالمساومة على تلك المطالب لتسويتها واقتراح سياسة معينة بديلة.[1]

4.2.الاحزاب السياسية تقضي على الفردية السلبية: من خلال اطارها التنظيمي الذي يجمع اعداد من المواطنين تقضي الأحزاب السياسية على الفوضى والفراغ السياسي إضافة الى كونها تعبر عن مدى تباين القوى الموجودة في المجتمع، يؤكد الدكتور "طارق المجذوب" ان دور الأضواء للأحزاب السياسية هدف في حد ذاته واكتمال اجتماعي واجب لتحقيق الذات المسؤولية في المجتمع، فالانضمام الى جماعة تنادي بفكرة او عقيدة نؤمن بها ونتمنى تحقيقها وانتصارها هو التزام واعي بخط من التفكير المسؤول واذا كانت الحرية مسؤولية فالمسؤولية هي بدورها التزام وانضواء.[2]

5.2.الرقابة والمحاسبة: تقوم الأحزاب بمراقبة تصرفات الحكومة واعمالها، الامر الذي يؤثر على السلطة ويمنعها من التجاوزات والفساد، لهذا أسلوب عمل الأحزاب يتضمن ان تكون النظريات والاهداف السياسية والاجتماعية في وضع قابل للتطبيق.

---

[2] سليمة رابحي، ***الاحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر***، مرجع سابق، ص49.

[1] غابريال آلموندوجي بنجاهم باويل، ***السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر***، ترجمة هشام عبد الله مراجعة سمير نصار، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص131.

[2] طارق المجذوب، ***الإدارة العامة***، كلية الحقوق، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة بيروت العربية، لبنان، 2003، ص611.

6.2.الاحزاب أداة لتحقيق التكامل القومي: ان الأحزاب عبر مراكزها ومكانتها المنتشرة في مختلف انحاء الإقليم وحثها المواطنين على الانتساب اليها بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية او الثقافية او الدنية، قد تساهم في انتقال هذه الشعوب من الانتماء التقليدي الضيق القائم على القبلية او الطائفة او المذهب الى فضاء ارحب وهو الانتماء الى الدولة، خاصة في البلدان النامية التي تعرف تخلفا في مجال التنمية السياسية.[3]

المطلب الثالث: تصنيفات واهداف الأحزاب السياسية

1.3.تصنيفات الأحزاب السياسية:

تختلف التصنيفات التي قدمت في دراسة الأحزاب السياسية أولى فئات أساسية وهي:

1.فئة أولى التصنيفات التي تركز على الخصائص التنظيمية وبنية ممارسة السلطة وطريقة تولي المسؤوليات داخلها، وعلاقة القيادة بالقاعدة الجماهيرية من مناضلين ومتعاطفين وناخبين.

2.فئة ثانية التصنيفات التي تركز على المضمون الأيديولوجي للأحزاب السياسية عبر النظر الى برامجها الانتخابية وتصنف الحزب على أساس موقعه من اليمين او اليسار السياسي.

3.فئة ثالثة التصنيفات تركز الخصائص الاجتماعية للفئات القيادية والمناصرة للحزب وتوجهاتها السوسيولوجيا وموقعها من الصراع الاجتماعي.

1.1.3.التصنيفات على أساس الخصائص التنظيمية: ان من اشهر التصنيفات التي قدمت للأحزاب السياسية تصنيف "موريس دوفرجيه" القائم على الخصائص التنظيمية للحزب ويرى بأنها تتجسد في ثلاثة أنماط:

1.احزاب الكوادر او الصفوة (النخبة): تضم في الغالب أبناء الطبقة البرجوازية ولا تبدي اهتمام بالجماهير لأنها تهتم بفئة قليلة معنية، وتعتمد أحزاب النخبة على الثورة والمكانة الاجتماعية المرموقة لأعضائها وتتسم

[3] فتاح كمال، ***دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة احمد بن بلة، وهران 2012/2011، ص41.

بنوع من الهشاشة الداخلية والتزام الأعضاء بمبادئها، وترى هذه النخب انها تمتلك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وايصال المرشحين الى كراسي الحكم.

2.احزاب الجماهير: تستقطب الجماهير لتحقيق غايات سياسية واجتماعية ومالية بغية تثقيف الجماهير وتوعيتها سياسيا، واعداد نخبة منها لتولي المناصب السياسية والإدارية في الحزب والدولة، إضافة الى المورد المالي الذي يحصل عليه الحزب من تسديد اشتراكات المنتسبين، ويندرج في هذا الاطار الأحزاب الشيوعية والقومية والدينية.[1]

3.الاحزاب النضالية: وهي تتشابه مع أحزاب الجماهير من حيث بحثها على التأييد الجماهيري واعتمادها التنظيم التراتبي في استيعاب وتأطير المناضلين، ولكن تتميز عنها بأيديولوجيتها الشمولية وتنظيمها الحزبي الهرمي ذو الطابع العسكري، والاساس التنظيمي القاعدي لها هو الخلية وهي اقل حجما من الشعبة، وتتواجد في كل أماكن المناضلين.

2.1.3.التصنيفات على أساس الانتماء الأيديولوجي: رغم الانتقادات التي تصف هذا النوع من التصنيفات على أساس مقياس اليمين واليسار، بالإضافة الى ان التمييز بين الأحزاب السياسية في الدول اصبح شائعا وهو مسألة نسبية تختلف من بلد الى اخر، غير ان المدافعين عنه يرون انه ضروري لدراسة البرامج الحزبية وتوجهات الحزب الأيديولوجيا بناءا على الوثائق والتصريحات التي تصدر من قيادته وذلك على أساس معايير ثابتة ومن أهمها:

1.معيار المشاركة داخل الحزب.

2.معيار الموقف من الوضع القائم.

3.معيار الوسيلة الى بلوغ السلطة.

3.1.3.التصنيفات على أساس الانتماء الاجتماعي: اما فيما يخص أنماط النظم الحزبية فقد شاع في ادبيات السياسية تمييز نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب، حيث طرح علماء السياسة معيار التنافس الحزبي للتفرقة بين الحزبية غير تنافسية، الأولى يميزها تنافس اكثر من حزب السلطة ويدخل

[1] فتاح كمال، ***دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية***، مرجع سابق، ص30.

فيها نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب وفي الثانية يحتكر السلطة حزب سياسي معين، ونجد في هذا السياق نظام الحزب الواحد مع احتكار احدها للسلطة في فترة طويلة من الزمن، بالإضافة الى نظام الحزب القائد وهو وجود تحالف حزبي تكون القيادة فيه لحزب معين.[1]

2.3.اهداف الأحزاب السياسية:

تختلف اهداف الأحزاب من حزب الى اخر، ولكن مختلف الأحزاب لها اهداف رئيسة واساسية مقررة في شعاراتها وأدبياتها وبرامجها السياسية والحزبية، تتمحور استراتيجية الحزب حول أهدافه وتسعى الخطط والنشاطات الحزبية كافة الى تحقيق تلك الأهداف، كما ان هناك أهدافا ثانوية او مرحلية للأحزاب تتناسب مع طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد ويكون هدفها تلبية حاجات الجماهير ومطالبها الانية والملحة.

معظم الأحزاب أهدافها عامة لكن هناك بعض الأحزاب قد يكون أهدافها الأساسية خاصة وليست عامة، مثل أحزاب البيئة او الخضر، التي يكون اهتمامها الرئيس في مجال البيئة وبالتالي فهي توظف برامجها ونشاطاتها لخدمة تلك الأهداف وتحقيقها، وهناك أحزاب تطغى سمة او صبغة غالبة على أهدافها الرئيسة، كالصبغة الدينية او القومية او الدولية او الأممية.

هناك عدد من الوسائل قد تلجأ اليها الأحزاب لتحقيق اهدافها:

1.الوسائل السياسية: اذ يسعى الحزب الى الحصول على تمثيل في المجالس النيابية او المحلية عبر المشاركة الفاعلة وتقديم المرشحين الاكفاء لتلك الاستحقاقات، كما يشارك الحزب في الحياة السياسية عبر المداولات والمناقشات في كل المحافل والمنافسات، وذلك لإبداء الراي واتخاذ المواقف من القضايا العامة.

ويعمل ممثلو الحزب الذي يشغلون مناصب إدارية مختلفة لتحقيق اهداف الحزب من خلال ممارسة عملهم ويضع الحزب امكانياته كافة، ويوجه كل الوسائل والنشاطات المتاحة سواء داخل الحزب او ضمن صفوف الجماهير وذلك من خلال إطلاق الشعارات وإقامة التجمعات والتظاهرات والاحتجاجات لإظهار مواقف الحزب والدفاع عنها.

[1] فتاح كمال، ***دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية***، مرجع سابق، ص32.

2.الوسائل الاقتصادية: اذْ يعمل الحزب لتأمين كل الأموال اللازمة لتغطية نفقات الحزب المختلفة، ويتم تأمين تلك الأموال من اشتراكات الأعضاء والتبرعات المادية والعينية والهبات والمساعدات والاعانات الحكومية تلجأ بعض الأحزاب الى استثمار أمواله في مشاريع انتخابية واجتماعية تؤدي الى تشغيل العاطلين عن العمل ومن ثم الاستفادة من الأرباح لدعم فعاليات الحزب ومساعدة الأعضاء وتقديم الإعانات للفقراء منهم لزيادة ارتباطهم بالحزب.[1]

لكن القوانين الحديثة للأحزاب تضع شروطا صعبة على طريقة تمويل الأحزاب، كما تجري مراقبة موارد الحزب مراقبة دقيقة، ويعد خرق الحزب لقواعد التمويل انتهاكا لقواعد اللعبة الديمقراطية كما يمكن ان تكون المخالفة المالية انتهاكا الحزب سببا كافيا للطعن بنتائج الانتخابات.

3.الوسائل الاجتماعية: تنظم الأحزاب نشاطات اجتماعية وحفلات فنية وزيارات اجتماعية متبادلة بين أعضاء الحزب من جهة، وصفوف الناس من جهة أخرى، كما يشارك الحزب في المناسبات الاجتماعية المختلفة ويشجع روح العمل والتضامن في سبيل الحزب، ويؤكد الالتزام بالقواعد الأخلاقية ومبادئ الشرف والعدالة والكرامة والفضيلة، يقدم الحزب خدمات اجتماعية مختلفة عبر الجمعيات والنوادي والهيئات سواء كانت أهلية او مرتبطة به مباشرة.

4.الوسائل التعلمية والثقافية: تمثل الصحف والدوريات والمطبوعات التي تصدرها الحزب وجهة نظر الحزب في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة الى ما تقوم به من دور تثقيفي ودعائي للحزب تقوم بعض الأحزاب بعقد المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية، وتعمل على فتح مدارس ومعاهد حزبية لتوعية الأعضاء وزيادة فاعليتهم ونشاطهم.

5.الوسائل الإعلامية والنفسية: تستخدم الأحزاب كل وسائل الاعلام المتاحة التي تساعدها في توضيح رؤيتها ومواقفها وشرحها، ينظم الحزب او يشارك في اللقاءات والندوات السياسية والثقافية والاجتماعية لتأكيد حضوره الفاعل واستغلال ذلك في شرح مواقفه السياسية وتمريرها او تبريرها.

تسعى الأحزاب الى امتلاك وسائل الاعلام الخاصة بها، من إذاعة او تليفزيون وصحف ومجلات ودوريات وكذلك تقوم باستخدام كل منصات وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة.

[1] عماد غليون، ***الحزب السياسي***، بيت المواطن للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2018، ص37.

6. **وسائل أخرى غير مشروعة ولا قانونية ولا دستورية:** قد نتحرف بعض الأحزاب بعيدا في سبيل تحقيق أهدافها ومراميها، وتنجرف نحو الحصول على ذلك بأي ثمن حتى لو كان ذلك على حساب مخالفة الدستور والقوانين في البلاد.[1]

وقد تلجأ بعض الأحزاب لاستغلال مناسبات او احداث عامة لتحشيد الناس عبر اللعب على عواطفهم وكذلك من خلال استخدام الرموز والشعارات، لكن أخطر ما يمكن أن تقوم به الأحزاب هو اللجوء الى استخدام وسائل العنف او الانقلابات العسكرية لتحقيق أهدافها.

تشكل هذه الوسائل غير المشروعة التي قد تلجأ اليها بعض الأحزاب تهديدا حقيقيا للعملية الديمقراطية في البلاد وفي حال نجاح انقلاب عسكري في استلام مقاليد السلطة، سيقوم بتحويل نظام الحكم الى نظام ديكتاتوري ويوقف العمل السياسي والحزبي في البلاد.

وقد تضاءل عدد الانقلابات العسكرية في العالم، وباتت الانقلابات جزءا من الماضي في الدول الديمقراطية بعد أن كانت الانقلابات ترمز لحالة من دول العالم الثالث التي تكافح للتخلص من حكامها المستبدين المتسلطين وتسعى الى نقل بلاد نحو مجتمعات تعددية ديمقراطية، وهو الامر الذي يكرس الأهمية الأساسية للأحزاب في تحقيق ذلك.[1]

المطلب الرابع: واقع الأحزاب السياسية في الجزائر.

1.4.الاحزاب السياسية خلال الأحادية الحزبية:

ان مرحلة الأحادية الحزبية هي أهم المراحل وأكثرها تأثيرا على مسار الدولة الجزائرية بجمع عناصرها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية...الخ، حيث أنه قد اتجه النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال نحو ضرورة تجسيد فكرة القانون التي عبر عنها الدستور الأول للدولة الجزائرية في ديباجته ثم كرسها في المواد 10، 11، 12، 13، 14، 15، غير ان هذه المبادئ المعلنة والحريات الأساسية للمواطنين رودت بغطاء فلسفي، برزت فيه الاشتراكية بمفاهيمها السياسية القانونية وبالرغم من هذا التوجه الاشتراكي لدستور

[1] عماد غليون، ***الحزب السياسي،*** مرجع سابق، ص38.

[1] عماد غليون، ***الحزب السياسي،*** مرجع سابق، ص39.

1963م فإنه على انشاء مجلس دستوري يتولى مهمة الفصل في دستورية القوانين والاوامر التشريعية وذلك بطلب رئيس المجلس الوطني.[2]

وقد كان هذا الدستور هو المقنن الحقيقي لنظام الحزب الواحد، وقد وضعت أهداف الجمهورية الجزائرية القائمة في ثنايا مواد دستور 1963م، وفكرة الحزب الواحد في الجزائر تعود الى عام 1954م عندما تأسست جبهة التحرير الوطني الجزائري وصارت بمثابة الحزب الوطني الشامل، ثم تقرر تحويل الجبهة الى الحزب وطني واحد بقصد التخلص من النعرات الحزبية السابقة، وهذا ما تم اقراره من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1962م وبرنامج طرابلس الذي نص صراحة على الأحادية الحزبية وأعلن تفوق الحزب على مؤسسات الدولة، كما كرست كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية حقيقة الاخذ بنظام الحزب الواحد اذْ نص دستور 1963م في مادته 23 "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر".

أما المادة 24 منه فقد نصت على أن " جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الامة وتوجيه عملا لدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة"، وبصدور هذه النصوص يتضح أن الجزائر انتهجت أسلوب التنظيم الحزبي الواحد، وبالمقابل لم يسمح بتشكيل أو اعتماد أي جمعية أو حزب سياسي، أو أي نشاط ذو صبغة سياسية في تلك الفترة.

وبما أن هذا الدستور الأول للجزائر المستقلة، وقد جاء في وقت كان فيه المنتمون لجبهة التحرير الوطني هم الذين يسيرون دفة الحكم، وهم الذين يشرعون فانه من الطبيعي أن تعطي كل الصلاحيات لواجهة واحدة وهي حزب الطليعة، وقد أكدوا على هذا الاختيار في عدة مناسبات قانونية حيث أكد هذه الامر "ميثاق الجزائر 1964م"، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة، فالحزب هو التعبير الصادق عن

[2] خديجة جماعي وميادة بن خيرة، ***دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية في نظام السياسي الجزائري***، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2019/2018، ص30.

الشعب والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، وهو اطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها، وبالتالي المطلوب منه أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم.[1]

وأخيرا دستور 1976م الذي نص في المادة 94 "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد" وهو الشيء الذي تضمنه "ميثاق 1976" وكذلك "ميثاق 1986"، وتعود جذوره تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي وحيد في الجزائر نتيجة تطورات بذرت ابتداء من بعض المنطلقات الفكرية لمؤتمر الصومام "20أوت 1956م"، حيث يمثل وجود جبهة تحرير وطني قوية لها عروق بعيدة في كافة طبقات الشعب ضمانا من الضمانات الضرورية وحيث يقتضي هذا التواجد تنصيب جبهة التحرير الوطني تنصيبا نظاميا في عموم البلاد وتكون جبهة التحرير، وقد كسبت هذا الامتياز بعد أن ظهر اخفاق الأحزاب القديمة للعيان جهارا وتفككت المنظمات المختلفة، فأما الأعضاء الاساسيون فانضموا الى جبهة التحرير الوطني وتكفل برنامج طرابلس ضمن ملحقه الخاص بالحزب إقرار تحويل الى حزب سياسي، وضبط اطار ومعالم هذا المشروع الذي هو بكل تأكيد مشروع حزب جماهيري قوي وواع يسمح بتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية وهو الحزب ليس تجمع ولكنه تنظيم يضم كل الجزائريين الوعيين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية ولقد تم أثناء عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس بتاريخ 7 جوان 1962م وضع هياكل للحزب (مؤتمر، مكتب، سياسي، أمين عام) وإنشاء مجلس تأسيسي عن طريق الانتخاب بعد تقرير المصير، يتولى اعداد دستور للبلاد والتشريع باسم الشعب وتعيين الحكومة وكانت "حكومة بن بلة قد فصلت نهائيا في شأن إقرار مبدأ الحزب الواحد وعمدت الى اصدار مرسوم يحمل رقم 297-63 بتاريخ 1963/08/14، جاء في مادته الأولى ما يلي "تمنع على كافة التراب الوطني كل الجمعيات او التجمعات الفعلية ذات الهدف السياسي" وقد تم الامضاء عن المرسوم من طرف أعضاء الحكومة كلهم.

كما جاء في النصوص التشريعية ان " الحزب هو الذي ينشئ الدولة ويشرف عليها ويراقبها، ويحدد سياسة الامة ويوحي بعمل الدولة وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الاشتراكية في الجزائر، وجاء في ميثاق الجزائر بأن الدولة كوسيلة لتسيير البلاد منشطة ومراقبة من قبل الحزب الذي يضمن سيرها

[1] خديجة جماعي وميادة بن خيرة، ***دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية في نظام السياسي الجزائري***، مرجع سابق، ص31.

المنسجم والفعال وهذا وفقا لمفهوم الدولة الذي حدده الدستور المقدم من طرف الحزب للشعب وعليه فإن الاستناد عليه يجب أن يعتبر كاستناد على نص أساسي للحزب الذي هو أيضا القوة التي تقود الشعب وتوجهه.ولقد كانت سنة 1975م السنة التي تأكد فيها رسميا اتجاه القيادة الى تنظيم الحزب، فقد أعلن آنذاك عن تقديم مشروع تمهيدي لميثاق وطني " للشعب يناقشه بطريقة ديمقراطية، يتلوه وضع دستور وإقامة هياكل للدولة وفقا له، ثم تنظيم الحزب بعقد مؤتمر لهذا الغرض.[1]

اجمالا يمكن القول إن مرحلة الأحادية تميزت بهيمنة حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره حزب الطليعة او الحزب المنقذ، الذي يأخذ بيد الدولة لبر الأمان، ويحقق أهدافها غير أن الواقع كشف عكس ذلك ولا أدل على ذلك من الركود والتخلف الذي شهدته البلاد في مختلف المجالات، ما جعل إقرار التعددية امر لا مناص منه لتحقيق تنمية شاملة.

2.4.الاحزاب السياسية خلال مرحلة التعددية الحزبية:

جاءت التعددية الحزبية في الجزائر على أنقاض نظام الحزب الواحد، الذي فشل في تحقيق تنمية سياسية واقتصادية، كما فشل في احداث وفاق وطني يمكنه من لاستمرار.

1.2.4.التعددية الحزبية في ظل دستور 1989: كرست التعددية الحزبية في الجزائر بعد التعديل الدستوري لعام 1989م، وبمقتضى المادة 40 منه والتي تخول الحق في انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي:

"حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستغلال البلاد وسيادة الشعب"

يرى بعض فقهاء القانون أن استخدام دستور 1989م لمصطلح جمعية سياسية ليس من قبيل الصدفة، وانما كان المقصود منه هو ترك الباب مفتوحا امام التشكيلات السياسية للانطواء راية جبهة التحرير الوطني، وقد ترتبت عن التعددية الحزبية مبادئ وقواعد ومواد نص الدستور عليها تعبر عن مظاهر التعددية ومنطقتها

[1] خديجة جماعي وميادة بن خيرة، ***دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية في نظام السياسي الجزائري،*** مرجع سابق، ص32.

كحرية التعبير والراي والصحافة والاختيار كما رأينا سابقا، حيث نص الدستور في المادة 93 أن " حرية التعبير وانشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"، وتنص المادة 10 من الفصل الثاني على أن:

" الشعب حر في اختيار ممثليه، هذه الحرية لا يمكن أن تكون تامة أو فعلية الا في ظل تعددية تامة فعلية"[1]

وتنص المادة 14 من الفصل الثالث على ان:

"تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية"، اذْ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل نظام أحادي مركزي يحتكر السلطات ويضع القيود على الحريات.

والتعددية الحزبية الفعلية تفترض وجود أكثر من حزبية يتنافسان على السلطة في أغلب مناطق التراب الوطني أثناء المناسبات الانتخابية، وتظهر التعددية تاريخيا كنتيجة للصراعات، فالأحزاب تاريخيا تظهر كتنظيمات حاملة للصراعات، وبعبارة أخرى هو المعبر عن الصراعات كما أنها مقر للتعبير عن الاختلافات الاجتماعية.

إن بداية ظهور الجمعيات السياسية كان قبل التعديل الدستوري بأيام، بدأت تظهر للوجود التشكيلات السياسية حيث تم انشاء التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية في 11 فيفري 1989م، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في 21 فيفري 1989م ثم الاعتراف بخمسة تشكيلات سياسية هي: الحزب الديمقراطي، حزب الطليعة الاشتراكية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التجمع من اجل الثقافة الديمقراطية، الحزب للتضامن.[1]

2.2.4.التعددية الحزبية في ظل 1996: تولد التعديل الدستور الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1996م بموجب ظروف استثنائية وأزمة سياسية مر بها النظام السياسي الجزائري في مرحلة الانتقال الى الديمقراطية، ظهر عجز الدستور عن تسيير الازمة المؤسساتية ودخلت البلاد في مرحلة انتقالية، وتبين أن الاطار القانوني الذي وضع لم يكن كافيا في بعض الجوانب، ولمعالجة النقائص والثغرات التي كشفتها التجربة الديمقراطية،

[1] خديجة جماعي وميادة بن خيرة، ***دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية في نظام السياسي الجزائري،*** مرجع سابق، ص33.

[1] خديجة جماعي وميادة بن خيرة، ***دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية في نظام السياسي الجزائري،*** مرجع سابق،ص34.

تقرر تعديل دستور 1989م، فالبرغم من إقرار جميع الأحزاب أهمية وضرورة التعديل كحتمية سياسية واستراتيجية فان الخلاف انصب على توقيت التعديل، فكان راي السلطة يدعو الى اجراء التعديل قبل الانتخابات التشريعية ليوم 1997/6/5 لتفادي تكييف تعديل الدستور من أصحاب الأغلبية في البرلمان حسب مصالحهم السياسية غير أن الراي الاخر تحفظ على هذا التعديل قبل الانتخابات انطلاقا من تخوفات كثيرة أهمها ان مصالح الأحزاب الفعالة ستمس في التعديل الدستوري.

جاء الإعلان عن التعديل الدستوري لسنة 1996م كحل قانوني يعمل على إعادة تنظيم مؤسسات الدولة فتم ذلك عن طريق خلق غرفة ثانية للبرلمان (مجلس الامة) الى جانب منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية.

وأقرت المادة 42 من التعديل الدستوري 1996م بحق انشاء الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي المذكورة في دستور 1989م حيث نصت على "حق انشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة والتراب الوطني، وسلامة واستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة".

وضعت هذه المادة جملة من القيود والضوابط الإضافة لتأسيس وعمل الأحزاب السياسية بحيث لا يجوز تأسيس الأحزاب على أساس ديني او عرقي او لغوي او جنسي او مهني او جهوي كما لا يجوز لها اللجوء الى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية في الفقرة السابقة، ويحضر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التعبية للمصالح او الجهات الأجنبية، ولا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي الى استعمال العنف أو الاكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلها، وتحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب القانون.[1]

وأكدت المادة 178 من التعديل الدستوري أن حق الخيار التعددي الديمقراطي لا يمكن التراجع عنه وترجمت الفقرة الأخيرة من المادة 42 نت نفس التعديل الدستوري "تحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب القانون" في شكل قانون عضوي للأحزاب السياسية في 6 مارس 1997م، بحيث حمل اسم الأحزاب

[1] خديجة جماعي وميادة بن خيرة، ***دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية في نظام السياسي الجزائري،*** مرجع سابق، ص63.

السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي وصار قانونا عضويا يتوسط التشريع العادي والدستور، عوض القانون العادي للجمعيات السياسية لإعطائه مكانة أسمى ونوع من الثبات والاستمرارية.

وكنتيجة لما سبق ذكره القول إن الجزائر وبصدور دستور 28 فيفري 1989م قد دخلت عهد التعددية الحزبية والتي اتسمت بالديمقراطية واحترام الحريات العامة، بعدما كان نظاما أحاديا يحتكر فيه الحزب الواحد السياسية بمفرده وقد كان لهذا الانفتاح بالغ الأثر على مختلف النواحي خاصة السياسية ولا أدل على ذلك من التحول والانفتاح الديمقراطي الذي صاحب هذه الفترة.[1]

3.2.4.الاحزاب وتحقيق التنمية السياسية في الجزائر:

طرحت في السنوات الأخيرة بالجزائر، قضية الإصلاحات بشدة وهذا في العديد من المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، ...الخ، لكن الرغم ذلك فإن عملية الإصلاحات تلك واجهتها العديد من العراقيل التي أدت الى تحريف مسار التنمية السياسية وجعلتها غير حقيقية، حيث بقيت مجرد شعارات على مستوى النصوص القانونية فقط.

أولا: المعوقات السياسية:

1.لعل أهم ما يميز النظام السياسي الجزائري، هو تلك الطبيعة الرئاسية حيث لا يوجد توزيع حقيقي للسلطة وللمسؤولية بين المؤسسات السياسية للدولة لا سيما بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة والبرلمان، ومنذ الاستقلال وهذه السمة موجودة وتعزز من مكانة الرئيس في السلطة التنفيذية الى غاية اليوم، وتعزز تفوقه على السلطة التشريعية وهذا ما من شأنه أن يقيد ويحد من أي مبادرات من طرف أي مؤسسة سياسية.

2.ضعف الأداء البرلماني وتحوله الى جسر للطموح الاجتماعي وخدمة المصالح الشخصية، بدل من ان يكون منير للتعبير والتمثيل السياسي.

[1] خديجة جماعي وميادة بن خيرة، ***دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية في نظام السياسي الجزائري،*** مرجع سابق، ص63.

3.كما أن هناك ضعف لدى الأحزاب الجزائرية، في هيكلة الراي العام في العديد من القضايا، نظرا للحسابات الانتخابية والخوف من ردة الفعل المزاجية للراي العام، فمعظم الأحزاب الحالية في يغلب عليها سلوك الصمت والمواقف في الكثير من القضايا والاحداث الداخلية والخارجية.

4.العراقيل التي تفرضها الإدارة على الأحزاب السياسية (البيروقراطية) والإدارة ممثلة في وزارة الداخلية عرقلت ولسنوات طويلة اعتماد الأحزاب الجديدة عدة حجج أو من دون تقديم أي حجة جديدة واضحة، وكان الانطباع السائد أن هناك تواطؤ بين الأحزاب القديمة والإدارة، لمنع ظهور أحزاب جديدة واحتكار الساحة السياسية الحزبية لصالح الوضع القائم.[1]

ثانيا: المعوقات الاقتصادية:

1.احتكار السلطة السياسية في الجزائر للمجال الاقتصادي كغيره من المجالات الأخرى، وذلك بهدف حماية مصالحها حيث فرضت اصلاحيات وقيم اقتصادية لم تكن متماشية مع متطلبات السوق، كونها إصلاحات غير مدروسة، كما أنها ضيقت المجال أمام المجموعات التي تريد الدفاع عن وضعيتها وعن هذا المجال بشكل عام، مثل التعاونيات والنفقات التي من شأنها اصلاح هذه المنظومة وهذا ما أدى الى تقهقر وتدني مستوى الاقتصاد في الجزائر، حيث أصبح هذا الأخير غير قادر على مجرات مختلف الاقتصاديات العالمية.

2.كما أن الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، لم يبنى على أسس علمية موضوعية مدروسة تهدف الى تطويره وفق ما تفرضه البيئة الداخلية والخارجية، بل بني على اعتبارات شخصية وهذا ما جعله اقتصادا ريعاي يعتمد على مداخيل وعائدات النفط والغاز، ما أدى الى خضوع الاقتصاد الوطني في كثير نت الازمات الى سياسات وبرامج وقوانين فرضتها عليه منظمات ودول اجنبية لم تراعي أبدا خصوصيات هذا الاقتصاد، وهذا ما انعكس بالسلب على الاقتصاد الوطني والدولة والمجتمع.

[1] خديجة جماعي وميادة بن خيرة، ***دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية في نظام السياسي الجزائري،*** مرجع سابق، ص38.

3.كذلك انعدام الاستغلال والرشيد لمختلف الموارد الطبيعية ساهم في تبذير هذه الثروة، بالإضافة الى سوء التسيير والفساد بجميع مستوياته.[1]

ثالثا: المعوقات الاجتماعية والثقافية:

1.استمرار تهميش العلم والمثقفين الحقيقيين، وعدم عقلنة التعليم وترشيده.

2.تزايد معدلات التفاوت الاجتماعي.

3.تزايد حدة الضغوط الاجتماعية (بطالة، فقر، سكن، آفات اجتماعية...الخ).

4.الولاءات الثقافية وتمزق الذات.

5.الاستعمار الفرنسي ومحاولاته القضاء على الأساس الأول للهوية الوطنية في الجزائرية، وتجانسها وعلى اهم عنصر في تحقيق الانسجام الثقافي، كاصطناعه لغة ثانية للمجتمع وارغام الدولة على التخلي عن مخططات التعريب.[1]

[1] خديجة جماعي وميادة بن خيرة، ***دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية في نظام السياسي الجزائري،*** مرجع سابق، ص39.

[1] خديجة جماعي وميادة بن خيرة، ***دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية في نظام السياسي الجزائري،*** مرجع سابق، ص40.

خلاصة:

نستنتج مما سبق ذكره أن الأحزاب السياسية في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا ابتداء من مرحلة الأحادية التي تميزت بهيمنة الحزب الواحد، وصولا الى التعددية اين ظهر جليا دور الأحزاب كمحرك أساسي للنظام السياسي لاسيما بعد الإصلاحات التي شهدتها تلك المرحلة.

لكن هذا الدور اقتصر على تطبيق ما يمليه النظام السياسي وعجز عن تحقيق التنمية سياسية فعالة نظرا لما جابه الأحزاب السياسية من معوقات على مختلف الأصعدة.

الإطار الميداني

تمهيد

بعد التعرض إلى الجانب النظري الذي يعد بمثابة القاعدة الأساسية لبناء دراسة علمية قيمة، والمنبع الأساسي لمعرفة الحقائق الخاصة بمتغيرات الدراسة، سنتعرض إلى الجانب الميداني الذي يعد من أهم خطوات البحث العلمي، والذي يمكن الباحث من استثمار معلوماته النظرية، وهذا من خلال تحويل نتائجها من كيفية إلى إحصاءات كمية وأرقام حسابية، فهو الذي يثبت أو ينفي صحة تلك الحقائق.

1.تحليل نتائج الدراسة:

1.عينة الدراسة:

وفي دراستنا هذه قد تم اختيار عينة الدراسة مستهدفة وهي مكونة من 35 مناضل داخل الأحزاب السياسية بالمجلس الشعبي الولائي بولاية الأغواط.

ولقد تم تصميم استبيان وتوزيعه على أفراد العينة قصد الحصول على أعلى نسبة تمثيل ممكنة ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (1) الاحصائيات المتعلقة بالاستبيان:

البيان	التكرار	النسبة %
عدد الاستمارات الموزعة	38	%100
الإجابات المقبولة	35	%100
الإجابات الملغاة	03	%00

التحليل:

الملاحظ من خلال الجدول (1): أن عدد الاجابات المعبر عنها (35) إجابة والتي استخلص منها (35) إجابة صالحة للدارسة وهي ما تمثل نسبة %100 من إجمالي الاجابات وهي نسبة جيدة للتحليل أما عدد الإجابات الملغاة كان (00)

***البيانات الشخصية:**

_1.**الجنس:** يتوزع أفراد عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرارات	النسبة %
ذكور	26	74,3
إناث	9	25,7
المجموع	35	100,0

الشكل رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

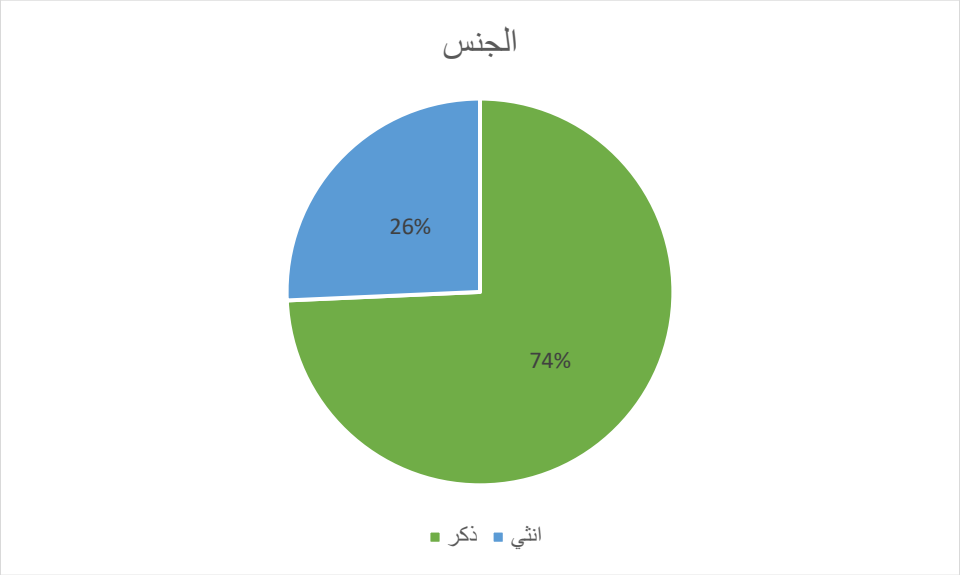

يتبين من خلال الجدول رقم (2) أن عدد الذكور أكبر من الاناث، حيث كان عدد الذكور (26) أي بنسبة % 74أما عدد الاناث كان (9) أي بنسبة% 26، يمكن تفسير الارتفاع النسبي لدى فئة الذكور مقارنة بنسبة الاناث في مجتمع دراستنا يرجع لطبيعة العمل السياسي، وعدم اقبال المرأة في ولاية الاغواط على المشاركة السياسية حتى وان كانت المرأة خلال السنوات الأخيرة تسعى لدخول ميدان السياسة.

2.عدد سنوات الانتماء للحزب: يتوزع أفراد عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (3):

عدد سنوات الانتماء للحزب	التكرارات	النسبة %
من أقل من 5 إلى 5 سنوات	21	60,0
صمن 5 سنوات إلى 10 سنوات	4	11,4
15فما فوق	10	28,6
المجموع	35	100,0

الشكل رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الانتماء للحزب

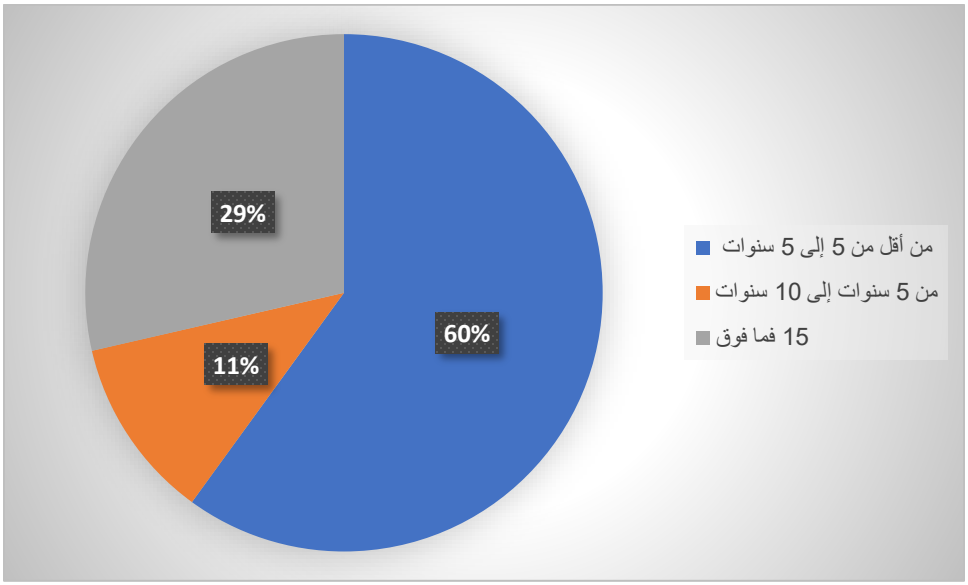

يتبين من خلال الجدول رقم (2) أن أغلب أفراد العينة هم المناضلين المنتمين للأحزاب منذ اقل من 5 سنوات إلى 5 سنوات، حيث بلغ عددهم (21) مناضل بنسبة% 60، أما الذين كان انتمائهم للأحزاب من 5 سنوات إلى 10سنوات كان عددهم (10) أي بنسبة% 28.6 أما الذين كان انتمائهم للأحزاب من 5إلى 10 سنوات كان عددهم (4) أي بنسبة%11، قد يرجع اقبال المشاركين الجدد داخل

الأحزاب بسبب الأوضاع والتغيرات السياسية التي شهدتها الجزائر منذ احداث 22 فيفري 2019م التي فرضت على الأحزاب التخلي على بعض الوجوه القديمة داخل الأحزاب واستبدالهم بمناضلين جدد تلبية لمطالب الشعب بالتغيير والتجديد داخل المؤسسات السياسية.

2.تحليل نتائج المحور الأول: شعار مكافحة الفساد.

الجدول رقم (4) السؤال الثالث:

برأيك ماهي الأسباب التي أدت الى انتشار الفساد		
	التكرار	النسبة المئوية %
طبيعة الحكم	5	14,3
غياب مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء	9	25,7
غياب الرقابة	12	34,3
سلوك شخصي استغلال المركز لتحقيق منفعة شخصية	6	17,1
كل ما سبق ذكره	3	8,6
المجموع	35	100,0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة أجابوا على أن انتشار الفساد كان بسبب غياب الرقابة، حيث كانت نسبتهم (34.3%) تليها الذين أجابوا على أنه بسبب غياب مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء، حيث كانت نسبتهم (25.7%) ثم يليها الدين اجابوا على أنه بسبب سلوك شخصي واستغلال المركز لتحقيق منفعة شخصية، حيث كانت نسبتهم (17.1%)، يليها الذين أجابوا على أنه بسبب طبيعة الحكم، حيث كانت نسبتهم (14.3%)، وهذا ما يثبت أن غياب الرقابة هو أحد أكثر الأسباب التي أدت الى انتشار الفساد داخل المؤسسات، وكذلك يعتبر عدم الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء احد اهم

الأسباب في نظر المبحوثين وهذا ما يدل على ان هذه الأسباب أدت الى انتشار هذه الظاهرة بقوة. مما يوجب على الحكومة مراعاة هذه الأسباب واستخدام استراتيجية قوية للتصدي لظاهرة الفساد التي انتشرت بقوة في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (5) السؤال الرابع:

كمناضل في حزب سياسي هل ترى أن الحكومة ملتزمة بتطبيق هده الشعارات على ارض الواقع		
	التكرار	النسبة المئوية %
موافق	11	31,4
محايد	24	68,6
غير موافق	00	00
المجموع	35	100,0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة محايدون على أن الحكومة ملتزمة بتطبيق شعار مكافحة الفساد، حيث كانت نسبتهم (68.6%)، أما الباقي كانوا موافقين، حيث كانت نسبتهم (31.4%)، قد يرجع ذلك الى عدم التزام الحكومة بتطبيق شعاراتها على أرض الراقع وهذا ما يراه أغلب افراد العينة من خلال الإجابات المجمعة.

الجدول رقم (6) السؤال الخامس:

كمناضل حزبي هل تتبني شعار الحكومة في مكافحة الفساد

	التكرار	النسبة المئوية %
موافق	24	68.6
محايد	3	8.6
غير موافق	8	22.9
المجموع	35	100,0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المبحوثين موافقون على تبني شعار الحكومة في مكافحة الفساد، حيث كانت نسبتهم (68.6%)، أما المحايدون من تبني شعار الحكومة في مكافحة الفساد كانت نسبتهم (8.6%) أما غير موافقون على تبني شعار الحكومة في مكافحة الفساد كانت نسبتهم (22.9%)، يرجع سبب ذلك الى سعي الأحزاب الدائم في مكافحة الفساد بشتى أنواعه وتبنيهم لهذا الشعار ليس بالأمر الجديد خاصة في ظل انتشار الفساد داخل المؤسسات في العقد الأخير وهذا يدل على تأييد الأحزاب لمساعي الحكومة في القضاء على هذه الظاهرة.

الجدول رقم (7) السؤال السادس

هل ترى ان شعار مكافحة الفساد له تأثير أخلاقي على الممارسات الفردية والمؤسساتية		
	التكرار	النسبة المئوية %
موافق	26	74.3
محايد	9	25.7
غير موافق	00	00
المجموع	35	100,0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب عينة موافقون على ان شعار مكافحة الفساد له تأثير أخلاقي على الممارسات الفردية والمؤسساتية، حيث كانت نسبتهم (74.3%)، أما المحايدون كانت نسبتهم (25.7%)، ويرجع سبب ذلك الى تبني عدد كبير من افراد المجتمع لهذا الشعار وتأثرهم بيه أخلاقيا مما يجعل لهذا الشعار تأثير كبير على الممارسات الفردية والمؤسساتية، نستنتج بأن شعار مكافحة الفساد له تأثير أخلاقي قوي على الممارسات الفردية والمؤسساتية في نظر الحزبين، يرجع ذلك الى الخوف من العقوبات الناجمة عن هذا الفعل والتي تظهر من خلال الكلمة الأولى في الشعار وهي (المكافحة)، او الشعور بالذنب والاحساس بالخزي والعار من هذا التصرف من ما يجعل لهذا الشعار تأثير كبير على الممارسات الفردية.

السؤال سابع: تسعى الأحزاب السياسية الى المشاركة في وضع حلول للقضاء على هذه الظاهرة، ماهي الحلول المقترحة من طرف الحزب الذي تنتمي اليه؟:

من خلال أجوبة المبحوثين على هذا السؤال المطروح، نستنتج ان المناضلين السياسيين يرون ان اهم الحلول المناسبة للقضاء على هذه الظاهرة هو اشتراك المجتمع المدني في التوعية من اجل مكافحة الفساد وتفعيل دور الرقابة لعدم تفشي هذا السلوك ووضع حملات توعوية عبر كل وسائل الاعلام والمؤسسات كما دعوا الى استقلالية والتزام الحكومة بتطبيق القانون.

***تحليل نتائج المحور الثاني: مناطق الظل.**

الجدول رقم (8) السؤال الثامن:

برأيك كعضو داخل الحزب ماهي الأسباب التي أدت التي تخلف هذه المناطق عن بقية ولايات الوطن		
	التكرار	النسبة المئوية %
نقص الميزانية المقترحة لهذه المناطق	15	42,9
غياب مشاريع تنموية	2	5,7
عدم التزام الحكومة بتطبيق شعارات التنمية	12	34,3
غياب دور الولاة	3	8,6
كل ما سبق ذكره	3	8,6
المجموع	35	100,0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة يرون أن تخلف مناطق الظل عن بقية ولايات الوطن، يرجع الى نقص الميزانية المقترحة لهذه المناطق حيث كانت نسبتهم (42.9%)، كما يرى البعض أن تخلف مناطق الظل عن بقية ولايات الوطن، يرجع الى عدم التزام الحكومة بتطبيق شعارات التنمية حيث كانت نسبتهم (34.3%) ، كما يرى البعض أن كل ما سبق ذكره له تأثير على تخلف هذه المناطق بنسبة (8.6%)، كما تحصل غياب المشاريع التنموية داخل هذه المناطق على أدنى نسبة ب(5.7%)، يرجع ذلك لتخلف الحكومة في توفير الميزانية الكافية لتنمية هذه المناطق ولفك العزلة عنها من خلال طرح مشاريع ذات ميزانية كافية، هذا ما يراه المبحوثين من خلال اجاباتهم التي تدل على عدم تمكن الحكومة من تسليط الضوء على هذه المناطق.

السؤال التاسع: ماذا تقصد الحكومة بشعار مناطق الظل؟:

من خلال أجوبة المبحوثين على السؤال السابق، نستنتج ان مناضلي الأحزاب السياسية يرون مناطق الظل هي تلك المناطق الغير مهيئة التي لا يصل اليها قطار التنمية والمناطق المهمشة من طرف الحكومة كما يرون انها من المناطق الغير حضارية والمحرومة من ضروريات العيش الجيد، او المناطق النائية التي لا تخضع لاي تنمية في شتى المجالات.

الجدول رقم (9) السؤال احدى عشر:

كمناضل هل تتبني شعار مناطق الظل		
	التكرار	النسبة المئوية %
موافق	32	91,4
محايد	3	8,6
غير موافق	00	00
المجموع	35	100,0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب عينة موافقون على تبني شعار مناطق الظل، حيث كانت نسبتهم (91.4%)، أما المحايدون كانت نسبتهم (8.6%)، أغلب المشاكل التي تطرح داخل المؤسسات ذات الطابع الحزبي هي مشاكل تنموية تسعى من خلالها الأحزاب الى لفت انتباه الحكومة نحو هذه المناطق التي تعتبر معزولة عن بقية الوطن، وهذا ما جعل الأحزاب تتبنى هذا الشعار وتساند الحكومة في طرحها.

سؤال العاشر: ما مدى التزام الحكومة بتطبيق شعارات التنمية (مناطق الظل) على ارض الواقع؟:

من خلال أجوبة المبحوثين على السؤال المذكور، نلاحظ ان مناطق الأحزاب السياسية يرون ان الحكومة تسعى جاهدة لتطبيق شعار مناطق الظل على أوسع نطاق إعلاميا وميدانيا، الا ان الجهود المبذولة في ذلك متوسطة وتشهد تأخرا رغم الميزانية المرصودة لذلك.

الجدول رقم (10) السؤال الثاني عشر:

في رأيك هل شعار مناطق الظل يسلط الضوء على مشاكل التنموية لتلك المناطق؟		
	التكرار	النسبة المئوية %
موافق	24	86.8
محايد	8	22.9
غير موافق	3	8.6
المجموع	35	100,0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب عينة موافقون على أن شعار مناطق الظل يسلط الضوء على مشاكل التنموية لتك المناطق، حيث كانت نسبتهم (86.8%)، أما المحايدون كانت نسبتهم (22.9%). أما نسبة غير موافقون كانت (8.6%)، من خلال إجابات المبحوثين على هذا السؤال يظهر لنا ان شعار مناطق الظل يسلط الضوء على المشاكل التنموية لتلك المناطق ويرى مناضلي الأحزاب السياسية ان لهذا الشعار صدى قوي لما يحمله من دلالات ومعاني لغوية تبرز نوايا الحكومة في تسليط ضوء التنمية على هذه المناطق وجعلها من أولى اهتماماتها.

***تحليل نتائج المحور الثالث: شعار الرقمنة.**

الجدول رقم (11) السؤال الثالث العشر:

ماهي الأسباب التي أدت الى تأخر الجزائر في الاعتماد على الرقمنة في شتى المجالات		
	التكرار	النسبة المئوية %
عدم وجود ارضيات رقيمة	6	17,1
عدم تسهيل الاجراءات من طرف الحكومة	2	5,7
عدم تحسين وعصرنة ورفع تدفق الانترنت	15	42,9
عدم وجود هيئة خاصة بالرقمنة تجمع كل القطاعات مع ضبط إطار التنظيمي لها	12	34,3
المجموع	35	100,0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة على أن سبب تأخر الرقمنة في الجزائر هو عدم تحسين وعصرنة ورفع تدفق الانترنت وكانت نسبتهم (42.9%) يليهم الذين يرون أن سبب تأخر الاعتماد على الرقمنة في الجزائر هو عدم وجود هيئة خاصة بالرقمنة تجمع كل القطاعات مع ضبط إطار تنظيمي لها، حيث كانت نسبتهم (34.3%) يليهم الذين يرون أن سبب يتمثل في عدم وجود ارضيات رقيمة حيث كانت نسبتهم (17.1%). لاحظنا من خلال إجابات المبحوثين على السؤال المطروح سابقا ان تحسين وعصرنة ورفع تدفق الانترنت يمثل أبرز المشكلات التي أدت الى تأخر الجزائر في مجال الرقمنة ذلك بعدم تسهيل الإجراءات من طرف الحكومة وعدم وجود هيئة خاصة بالرقمة تجمع كل القطاعات مع ضبط الاطار التنظيمي لها.

الجدول رقم (12) السؤال الرابع عشر:

هل ترى ان الجهود المبذولة من طرف الحكومة لجعل الرقمنة في قلب الاقتصاد الوطني ملموسة على أرض الواقع		
	التكرار	النسبة المئوية %
موافق	14	40,0
محايد	17	48,6
غير موافق	4	11,4
المجموع	35	100.0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة محايدون على أن جهود المبذولة من طرف الحكومة لجعل الرقمنة في قلب الاقتصاد الوطني ملموسة على أرض الواقع، حيث كانت نسبتهم (48.6%)، وكانت نسبة الموافقون (40%)، أما نسبة الغير موافقون كانت (11.4%)، لاحظنا من خلال الأجوبة المجمعة ان اغلب مناضلي الأحزاب اختاروا الجانب المحايد في الإجابة على هذا السؤال يمكن ارجاع ذلك الى ان اغلب المبحوثين من المناضلين هم من أحزاب الموالية لنظام.

الجدول رقم (13) السؤال الخامس عشر:

هل تسعى الأحزاب السياسية للمشاركة في ادماج الرقمنة ضمن أولوياتها في البرامج		
	التكرار	النسبة المئوية %
موافق	24	68,6
محايد	11	31.4
غير موافق	00	00
المجموع	100,0	35

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب افراد العينة موافقون على أن الأحزاب السياسية تسعى لإدماج الرقمنة ضمن أولوياتها في البرامج الانتخابية، حيث كانت نسبتهم (68.3%) أما نسبة المحايدون كانت (31.4%)، من خلال إجابات المبحوثين نستنتج ان الرقمنة ضمن اولويات الأحزاب السياسية ذلك ما يظهر في برامجهم الانتخابية التي تشير الى ان الرقمنة برنامج مهم في تطوير جميع المنظومات داخل الوطن من اجل تسهيل المعاملات اليومية بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

الجدول رقم (14) السؤال السادس عشر:

كمناضل هل تتبني شعار الحكومة الرقمنة		
	التكرار	النسبة المئوية %
موافق	23	65.7
محايد	12	34.4
غير موافق	00	00
المجموع	100,0	35

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب افراد العينة موافقون على أن تبني شعار الحكومة الرقمنة، حيث كانت نسبتهم (65.7%) أما نسبة المحايدون كانت (34.4%)، نستنتج بأن مناضلي الأحزاب السياسية يتبنون شعار الرقمنة بنسبة كبيرة ويتفقون مع طرح الحكومة لهذا الشعار من اجل تسهيل كل المعاملات بين الافراد والمؤسسات وتطوير مجال الاتصالات الرقمية.

الجدول رقم (15) السؤال السابع عشر:

الرقمنة هي مشروع حكومي لا يكتمل إلى بتوحيد جهود كل المنظومات هل يمكن القول إن رفع شعار الرقمنة يدل على ذلك		
	التكرار	النسبة المئوية %
موافق	23	65.7
محايد	9	25.7
غير موافق	03	8.6
المجموع	35	100,0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب افراد العينة موافقون على أن مشروع حكومي الرقمنة لا يكتمل إلى بتوحيد جهود كل المنظومات، حيث كانت نسبتهم (65.7%) أما نسبة المحايدون كانت (25.7%)، أما نسبة غير موافقون كانت (8.6%)، تمت الموافقة على ان الرقمنة مشروع لا يكتمل الا بتوحيد جهود كل المنظومات وان رفع الخكومة لشعار الرقمنة يدل على ذلك.

4.تحليل نتائج المحور الرابع: شعار الجزائر الجديدة:

الجدول رقم (16) السؤال الثامن عشر:

ماذا يعني لك شعار الجزائر الجديدة		
	التكرار	النسبة المئوية %
عمل حكومي منظم ملموس على أرض الواقع	18	51,4
مجرد كلمات براقة تلمس جانب الوطنية عند الشعب	17	48,6
المجموع	35	100.0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة يرون شعار الجزائر الجديدة يتمثل في عمل حكومي منظم ملموس على أرض الواقع، حيث كانت نسبتهم (51.4%) وبعض يرى أنها مجرد كلمات براقة تلمس جانب الوطنية عند الشعب وكانت نسبتهم (48.6%)، نستنتج من خلال إجابات المبحوثين على السؤال السابق شعار الجزائر الجديدة هو عمل حكومي منظم وملموس على ارض الواقع من خلال ما تقوم بيه الحكومة من تجديد داخل المؤسسات الحكومية والغير حكومية بغية بناء جزائر جديدة تخلو من مظاهر الفساد التي شهدتها الجزائر في السنوات السابقة.

السؤال التاسع عشر: أكثر الشعارات الحكومة تداولا هو شعار الجزائر الجديد، ما سبب ذلك؟

من خلال أجوبة المبحوثين على السؤال المطروح نستنتج ان التجديد وتميز عن الفترة السابقة للفت انتباه المواطن وكسب ثقته وتطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية كما انه بعد الحراك الشعبي اصبح كل من الشعب والحكومة الجزائرية يستطلعون للنهوض بالجزائر الى احسن مما سبق وبناء دولة مختلفة عن دولة العصابات.

الجدول رقم (17) السؤال وعشرون:

هل ساهم شعار الحكومة الجزائر الجديدة في تسهيل التعديلات الدستورية		
	التكرار	النسبة المئوية %
موافق	21	60.0
محايد	14	40.0
غير موافق	00	00
المجموع	35	100,0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب افراد العينة موافقون على أن شعار الحكومة الجزائر الجديدة ساهم في تسهيل التعديلات الدستورية، حيث كانت نسبتهم (60%) أما نسبة المحايدون كانت (40%)، يرى المبحوثين من خلال الإجابات المجمعة ان الشعار الذي طرحته الحكومة (الجزائر الجديدة) ساهمة بقوة في إعادة هيكلة القوانين من خلال تعديل الدستور الذي تم باستفتاء شعبي وفق عليه جزء كبير من الناخبين تطلعا منهم لبناء جزائر جديدة.

الجدول رقم (18) السؤال واحد وعشرون:

هل تتبني شعار الحكومة "الجزائر الجديدة " وتعمل على تحقيقه في نضالك الحزبي		
	التكرار	النسبة المئوية %
موافق	23	65.7
محايد	12	34.3
المجموع	35	100.0

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب افراد العينة موافقون على تبني شعار الحكومة "الجزائر الجديدة ومستعدون للعمل على تحقيقه في نضالهم الحزبي، حيث كانت نسبتهم (65.7%) أما نسبة المحايدون كانت (34.3%)، بينت النتائج المجمعة تبني الأحزاب السياسية لشعار الحكومة الجزائر الجديدة ما يدل على سعي الأحزاب الى التغيير والتجديد وبناء جزائر جديدة يسودها العدل المساواة وجعل الجزائر ضمن الدول المتطورة اقتصاديا ومعرفيا حيث اصبح كل من الشعب الجزائري والمسؤولين يتطلعون للنهوض بالجزائر على احسن مما سبق ومختلفة تماما عن دولة العصابات لهذا فظلوا شعار الجزائر الجديدة.

2.عرض نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا المتعلقة "**باتجاهات مناضلي الأحزاب السياسية داخل المجلس الشعبي الولائي في ولاية الاغواط نحو الشعارات السياسية للحكومة الجزائرية**"، والمعطيات الميدانية فمن خلال هذا الاستبيان الذي يهدف الى كشف عن توجهات مناضلي الأحزاب السياسية نحو الشعارات السياسية للحكومة الجزائرية في ولاية الاغواط حيث تحصلنا على هذه النتائج:

1.النسبة الغالبة من المبحوثين كانت ذكور بنسبة 74،3%.

2.عدد سنوات الانتماء للحزب كانت فئة اقل من 5 الى 5 سنوات بنسبة 60%.

3.فيما يخص راي الأحزاب عن السبب الذي أدى الى انتشار الفساد، نجد بأن غياب الرقابة اعلى نسبة ب 34،3%.

4.في شق "كمناضل في حزب سياسي هل ترى ان الحكومة ملتزمة بتطبيق هذه الشعارات على ارض الواقع"، كانت محايد اعلى نسبة ب 56،6 %.

5.فيما يخص تبني الأحزاب السياسية شعار الحكومة مكافحة الفساد مواقف اعلى نسبة ب 68،6%.

6.بالنسبة لمدى تأثير شعار مكافحة الفساد أخلاقيا على الافراد والمؤسسات كانت موافقة المبحوثين بنسبة 74،3%.

7.في شق كمناضل داخل الحزب السياسي ماهي الأسباب التي أدت الى تخلف مناطق الظل عن باقي ولايات الوطن كان نقص الميزانية المقترحة لهذه المناطق اعلى نسبة ب 42،6%.

8.فيما يخص تبني الأحزاب السياسية لشعار الحكومة مناطق الظل كانت موافق اعلى نسبة ب 91،4%.

9.أثبتت الدراسة بأن الأسباب التي أدت الى تأخر الجزائر في الاعتماد على الرقمنة في شتى المجالات كانت النسبة الغالبة عدم تحسين وعصرنة ورفع تدفق الانترنت بنسبة 42،9%.

10.أظهرت الدراسة فيما يخص راي الأحزاب السياسية عن الجهود المبذولة من طرف الحكومة لجعل الرقمنة في قلب الاقتصاد الوطني ملموسة على ارض الواقع كانت محايد اعلى نسبة ب 48،6%.

11.فيما يخص سعي الأحزاب السياسية للمشاركة في ادماج الرقمنة ضمن أولوياتها في البرامج كانت موافق اعلى نسبة ب 68،6%.

12.في شق "كمناضل هل تتبنى شار الحكومة الرقمنة أظهرت الدراسة ان اغلب الآراء موافقين بنسبة 65،7%.

13.بالنسبة لمعنى شعار الجزائر الجديدة لدى الأحزاب السياسية كان عمل حكومي منظم وملموس على ارض الواقع اعلى نسبة ب 51،4%.

14.في شق "هل ساهم شعار الحكومة الجزائر الجديدة في تسهيل التعديلات الدستورية"، كانت اعلى نسبة هي موافق ب 60%.

15.كشفت الدراسة ان الأحزاب السياسية تتبنى شعار الحكومة الجزائر الجديدة وتعمل على تحقيقه في نضالهم الحزبي كانت موافق اعلى نسبة ب 65،7%.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر الأحزاب السياسية احدى أهم الفواعل والمؤسسات الحكومية للنظام السياسي لما تلعبه من دور لا يستهان به في التنمية السياسية على وجه الخصوص، وذلك من خلال ما تقوم من وظائف حيوية تنشد من ورائها تحقيق رفاه سياسي واجتماعي منقطع النظير، هذه الأهمية التي تكتسبها الأحزاب جعلت اسمها قرين التنمية السياسية في أي نظام سياسي ديمقراطي اذْ لا يمكن تصور الديمقراطية دون عمل حزبي حر ونزيه وفي الجزائر لعبت الأحزاب منذ ظهورها على اختلاف مراحلها دور فعال في التأسيس للتنمية السياسية، حقيقة تنعكس نتائجها اجابا على كافة اصعدة المجتمع بداية من إسهامات مجموعة الأحزاب المتمخضة عن مرحلة التعددية الحزبية.

سعينا في هذا البحث الى محاولة الوقف عند بعض الشعارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للحكومة وهو بحث يسعى أساسا الى صبر الآراء مناضلي الأحزاب السياسية في الجزائر حول اتجاهاتهم نحو هذه الشعارات الحكومية، ولقد أدركنا خطورة وصعوبة اختيار هذا البحث الذي يتطلب صبرا كبيرا كونه يحتاج الى الاستقراء والجمع والتنقل الى مقرات الأحزاب السياسية ثم البحث في اراء الحزبين حول هذه الشعارات.

لقد شكل الشعار أحد الروافد الثقافية، فالتغير الاجتماعي في مجتمع من المجتمعات يتبعه تغير لغوي يعني ان كل ظاهرة اجتماعية تحدث يتبعها تغير في الشكل اللغوي المستعمل من قبل افراد المجتمع او الحكومات وبذلك شكلت الشعارات بخصوصياتها مجالا خصبا للدراسات العلمية.

نتيجة لذلك توصلنا في بحثنا الى تبني مناضلي الأحزاب السياسية لهذه الشعارات الحكومية، ويرجع ذلك الى توافق هذه الشعارات مع البرامج الحزبية لهؤلاء المناضلين وتوافقها مع توجهاتهم السياسية.

كما اصفرت هذه الدراسة على ان مناضلي الأحزاب السياسية يتجهون نحو ترسيخ هذه الشعارات على ارض الواقع ويسعون لتطوير المنظومة الحكومية من خلال مساندتهم ودعمهم للبرامج الحكومية المقترحة والتي تسعى كذلك الى تنمية جميع مناطق الوطن والقضاء على الفساد من خلال تفعيل دور الرقابة واشراك المجتمع المدني في التوعية من خطورة هذه الظاهرة والمشاركة في تأسيس ما أطلقت عليه الحكومة شعار الجزائر الجديدة.

ونحن نختم بحثنا هذا نأمل ان يكون منطلقا يقف منه المراجع والباحث على بعض خصائص الشعارات السياسية وما يشوبها من قضايا متنوعة يمكن ان تفتح الباب لدراسات أكاديمية وعلمية أخرى تنير مسالك العلم والمعرفة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1.أحمد بن مرسلي، ***مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال***، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003.

2.أبو المجد وعبد الجليل، ***مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي***، الدار البيضاء، ب.ط، المغرب، 2010.

3.الطيب مولود، ***احكام السلطة السياسية***، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ب.ط، الجزائر، 2006.

4.ابراهيم عبد الله، ***الالتزامات السياسية للحاكم والمحكوم في النظم السياسية والقانون الدستوري***، دار النهضة للنشر والتوزيع، ب.ط، القاهرة، مصر، 2006.

5.ابراهيم أبراش، ***علم الاجتماع السياسي***، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998.

6.ابراهيم وآخرون، ***المعجم الوسيط***، دار الدعوة والنشر، ب.ط، القاهرة، مصر، 1989.

7.جبار حسين علاوي، ***الاتصال السياسي***، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.

8.حسين البدراوي، ***الأحزاب السياسية والحريات العامة***، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

9.سعيد سليمان المشهداني، ***منهجية البحث العلمي***، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، الأردن، 2019.

10.صالح أبو أصبع، ***الاتصال الجماهيري***، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2005.

11.صالح أبو أصبع، ***الاتصال والاعلام في المجتمع المعاصر***، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، 2008.

12.طارق علي الهاشمي، ***الأحزاب السياسية***، شريكة الطبع والنشر الاهلية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 1969.

13.عزيزة عبده، ***الاعلام السياسي والراي العام***، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2005.

14عبدالعزيز شرف، ***الاجناس الإعلامية وتطور الحضارات الاتصالية***، دار الهيئة المصرية للكتاب، طبعة الثانية، مصر، 2004.

15.عبد الوهاب يوسف الجودر، ***اتجاهات الناخبين نحو الشعارات والبرامج الانتخابية للمرشحين للمجلس النيابي في البحرين***، النشر محفوظ لمعهد البحرين للتنمية السياسية، الطبعة الأولى، البحرين، 2020.

16.عماد غليون، ***الحزب السياسي***، بيت المواطن للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2018.

17.غابريال آلموندوجي بنجاهم باويل، ***السياسيات المقاربة في وقتنا الحاضر***، ترجمة هشام عبد الله مراجعة سمير نصار، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان 1998.

18.محمد سرحان علي المحمودي، ***مناهج البحث العلمي***، دار الكتب للنشر والتوزيع، طبعة الثانية، اليمن، 20019.

19.محمد عبيدات وآخرون، ***منهجية البحث العلمي والمراحل والتطبيقات***، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999.

20. محمد عبد الحميد، ***البحث العلمي في الدراسات الإعلامية***، عالم الكتب للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1989.

21.محمد عكاشة، ***لغة الخطاب السياسي***، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، مصر، 2005.

22.نور الدين ثنيو، ***الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في البلدان العربية***، مركز دراسات الوحدة العربية، ب.ط، بيروت لبنان، 2004.

23.نبيلة عبد الحليم كامل، ***الأحزاب السياسية في العالم المعاصر***، دار الغار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة مصر 1983.

24.يسرى خضر إسماعيل، الأصول العلمية للشعار، دار النهضة للنشر، ب.ط، قاهرة، مصر، 2002.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1.رسائل الدكتوراة

25.جهيد شاوش، ***واقع المجتمع المدني في الجزائر***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

26.محي الدين رشيد، ***الشعار السياسي والثقافي والاجتماعي في الثقافة الجزائرية***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص علم اللهجات، قسم الثقافة الشعبية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2009/2008.

27.يوسف تمار، ***نظرية Agenda setting: دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، تخصص علوم الاعلام والاتصال، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2004.

2.رسائل الماجستير:

28.خولة العمري وفاطمة مشاني، ***المستويات اللغوية في الشعارات السياسية للحراك الجزائري***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص لسانيات تطبيقية، قسم لغة الآداب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة اكلي محند أولحاج، بويرة، 2020/2019.

29.خديجة عيشة وطوير فريحة، ***طبيعة النظام السياسي وأثره على السياسية العامة في الجزائر***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص السياسة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019.

30.سليمة رابحي، ***الأحزاب السياسية وعلمية الاتصال السياسي في الجزائر***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات مؤسسات وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007.

31.عزيزي رشيد وقطيش علية، ***الاتصال السياسي وأثره على المشاركة الانتخابية في الجزائر***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دراية، ادرار، 2017/2014.

32.فتاح كمال، ***دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم سياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن بلة، وهران، 2012/2011.

33.فريد شيبوط، ***الاتصال الجواري "أداة حديثة للتنمية"***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم الاعلام والاتصال، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2002/2001.

34.لوتيس فارس، ***سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 2012/1989***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص السياسات المقارنة، قسم السياسية والعلاقة الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2013/2012.

35.محمد أحمد انيس جرادات، ***الحركات السياسية الفلسطينية بين الممارسة والشعار وتأثير ذلك على سلوكها السياسي في المناطق المحتلة عام 1967 من جهة نظر الجمهور الفلسطيني***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2020.

36.محمد حمام، ***الاتصال الجواري واشكالية علاقة الإدارة بالمواطن***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2003/2002.

37.محمد علي بقاوي، ***الجماعات الضاغطة في مكافحة الفساد***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018/2017.

ثالثا: المجلات:

38. خلفاوي شمي ضيات، ***التسويق السياسي بين المفهوم والاسس***، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد18، جامعة عنابة، جانفي 2018.

39.صالح بن بورة، ***السياسة الإعلامية الجزائرية: المنظمات النظرية والممارسات (1990/1979)***، مجلة الجزائرية للاتصال، العدد 14، الجزائر، 1990.

رابعا: المجلدات:

40.شرين شمس الدين، ***النظام الجزائري بين الغضب الشعبي وأزمة التجديد***، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية المجلد، 14، العدد 13، جامعة القاهرة، يناير 2022.

41.عبد المجيد على المغرام، ***اتجاهات الحزبيين نحو الأداء الحكومي والبرلماني والإعلامي في الأردن***، المجلد 14، العدد02، المنارة، تاريخ: 2007/01/21.

42.نور الدين دحمان، ***سيمائية الخطاب السياسي في الجزائر***، دار جسور المعرفة، المجلد 05، العدد03، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2019/09/21.

خامسا: محضرات:

43.سلاف سالمي، ***محاضرة: النظام السياسي***، تخصص تاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2020/2019.

44.طارق المجذوب، ***الإدارة العامة، كلية الحقوق، منشورات الحلبي الحقوقية***، جامعة بيروت العربية، لبنان، 2003.

45.مهملي بن على، ***الخطاب وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر***، مركز الجامعي غليزان، الجزائر ،2019.

سادسا: منشورات:

46. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، ***الموسوعة المبصرة للمصطلحات السياسية***، حقوق النشر والتوزيع لهذا المصنف محفوظة لكتب عربية.
www.kotobarabaia.com.

ملاحق

الملحق رقم 01:

جامعة عمار ثليجي _الاغواط _

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم: علوم الاعلام والاتصال.

شعبة: العلوم الانسانية

تخصص: اتصال وعلاقات عامة.

استمارة استبيان بعنوان:

"اتجاهات مناضلي الأحزاب السياسية نحو الشعارات السياسية للحكومة"

في إطار انجاز بحث علمي بعنوان: **"اتجاهات مناضلي الأحزاب السياسية نحو الشعارات السياسية للحكومة الجزائرية، دراسة ميدانية على عينة من مناضلي الأحزاب السياسية داخل المجلس الشعبي الولائي في ولاية الاغواط"**، نرجو منكم التعاون معنا ومساعدتنا من خلال الاجابة على كل الاسئلة الواردة في هذه الاستمارة، وتأكدوا ان المعلومات التي ستدلون بها لا تستخدم الا لغرض البحث العلمي المعد لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال

اعداد الطالبين البحث:

بوضعلة بن زيان

قويدري ابراهيم

تحت إشراف:

د. حجار خيرالدي

ملاحظة: ضع علامة (x) مكان الاجابة المناسبة.

الموسم الجامعي :2022/2021.

استمارة استبيان:

البيانات الشخصية:

1.الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2.عدد سنوات انتمائك للحزب:

*اقل من 5 سنوات الى 5 سنوات ☐

* 5 سنوات الى 10 سنوات ☐

*15 عام فما فوق ☐

المحور الأول: شعار مكافحة الفساد.

تسعى الحكومة لمكافحة الفساد من خلال نشر شعارات تدل على الإصلاح المؤسساتي:

3.برأيك ماهي الأسباب التي أدت الى انتشار الفساد:

*طبيعة الحكم. ☐

*غياب مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء ☐

*غياب الرقابة ☐

*سلوك شخصي، استغلال المركز لتحقيق منفعة شخصية ☐

*كل ما سبق ذكره ☐

4.كمناضل في حزب سياسي هل ترى ان الحكومة ملتزمة بتطبيق هذه الشعارات على ارض الواقع؟

*موافق ☐

*غير موافق ☐

*محايد ☐

5.كمناضل حزبي هل تتبنى شعار الحكومة في مكافحة الفساد؟

*موافق ☐

*غير موافق ☐

*محايد ☐

6.هل ترى ان شعار مكافحة الفساد له تأثير أخلاقي على الممارسات الفردية والمؤسساتية بالجزائر؟

*موافق ☐

*غير موافق ☐

*محايد ☐

7.تسعى الأحزاب السياسية الى المشاركة في وضع حلول للقضاء على هذه الظاهرة، ماهي الحلول المقترحة من طرف الحزب الذي تنتمي اليه؟

*.....

.....

المحور الثاني: مناطق الظل.

تسعى الحكومة للعمل على تنمية وتطوير بعض المناطق النائية وذلك بطرح شعار "مناطق الظل".

8.برأيك كعضو داخل المجلس البلدي ماهي الأسباب التي أدت الى تخلف هذه المناطق عن بقية ولايات الوطن؟

*نقص الميزانية المقترحة لهذه المناطق ☐

*غياب مشاريع تنموية ☐

*عدم التزام الحكومة بتطبيق شعارات التنمية ☐

*غياب دور الولاة ☐

*كل ما سبق ذكره ☐

9.ماذا تقصد الحكومة بشعار مناطق الظل؟

*.....

.....

10.ما مدى التزام الحكومة بتطبيق شعارات التنمية (مناطق الظل) على ارض الواقع؟

*.....

.....

11.كمناضل هل تتبنى شعار "مناطق الظل"؟

*موافق ☐

*غير موافق ☐

*محايد ☐

12.في رأيك هل شعار مناطق الظل يسلط الضوء على مشاكل التنموية لتك المناطق؟

*موافق ☐

*غير موافق ☐

*محايد ☐

المحور الثالث: شعار الرقمنة.

في إطار سعي الحكومة لتطوير المنظومة الإدارية، ومجال الاتصال والتكنولوجيات السلكية واللاسلكية رفعت الحكومة شعار الرقمنة كرمز للإرادة القوية لِوُلُوجْ عالم الرقمنة.

13.ماهي الأسباب التي أدت الى تأخر الجزائر في الاعتماد على الرقمنة في شتى المجالات؟

*عدم وجود ارضيات رقمية ☐

*عدم تسهيل الإجراءات من طرف الحكومة ☐

*عدم تحسين وعصرنة ورفع تدفق الانترنت ☐

*عدم وجود هيئة خاصة بالرقمنة تجمع كل القطاعات مع ضبط إطار التنظيمي لها ☐

*كل ما سبق ذكره ☐

14.هل ترى ان الجهود المبذولة من طرف الحكومة لجعل الرقمنة في قلب الاقتصاد الوطني ملموسة على ارض الواقع؟

*موافق ☐

*غير موافق ☐

*محايد ☐

15.هل تسعى الأحزاب السياسية للمشاركة في ادماج الرقمنة ضمن أولوياتها في البرامج الانتخابية؟

*موافق ☐

*غير موافق ☐

*محايد ☐

16.كمناظل هل تتبنى شعار الحكومة "الرقمنة"؟

*موافق ☐

*غير موافق ☐

*محايد ☐

17.الرقمنة هي مشروع حكومي لا يكتمل الى بتوحيد جهود كل المنظومات، هل يمكن القول ان رفع شعار الرقمنة يدل على ذلك؟

*موافق ☐

*غير موافق ☐

*محايد ☐

المحور الرابع: شعار الجزائر الجديدة.

من أبرز شعارات الحكومة، شعار الجزائر الجديدة الذي انتهجه الرئيس عبد المجيد تبون بدأ بالعمل على تجديد الدستور بهدف الارتقاء بالدولة في شتى الميادين.

18.ماذا يعني لك شعار الجزائر الجديدة؟:

*عمل حكومي منظم وملموس على ارض الواقع ☐

*مجرد كلمات براقة تلمس جانب الوطنية عند الشعب ☐

19.أكثر الشعارات الحكومة تداولا هو شعار الجزائر الجديدة، ما سبب ذاك؟

*.....

.....

20.هل ساهم شعار الحكومة "الجزائر الجديدة" في تسهيل التعديلات الدستورية؟

*موافق ☐

*غير موافق ☐

*محايد ☐

21.هل تتبنى شعار الحكومة "الجزائر الجديدة" وتعمل على تحقيقه في نضالك الحزبي؟

*موافق ☐

*غير موافق ☐

*محايد ☐